

الدور الوسيط لجودة التقارير المالية في العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية

د. عمرو محمد خميس محمد

مدرس المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

البريد الإلكتروني: amrkhamis03@gmail.com ، amr.khamis@alexu.edu.eg

ملخص البحث :

استهدف البحث الحالي دراسة واختبار العلاقة المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات كأحد مؤشرات جودة المراجعة المدركة على خطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وأيضاً العلاقة غير المباشرة من خلال جودة التقارير المالية (مقاسة بجودة الأرباح) كمتغير وسيط لتفسير العلاقة الرئيسية محل الدراسة في ظل التحليل الأساسي ، وكذلك ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة في ظل التحليل الإضافي . وباستخدام عدد ٢٩٦ مشاهدة سنوية تخص ٧٤ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ ، وبالإعتماد على أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) ، قدمت نتائج البحث أدلة علمية وعملية هامة، لعل من أهمها: أنه توجد علاقة سلبية معنوية مباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، ووجود علاقة سلبية معنوية غير مباشرة من خلال تحسين جودة التقارير المالية بدلالة تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات . كما أظهر التحليل الإضافي عدم وجود علاقة غير مباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهايار أسعار الأسهم عند توسيط ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة . وبما يشير في المجمل إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص صناعياً تتضمن فيها ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وتزداد فيها جودة التقارير المالية ، وبالتالي يقل خطر إنهايار أسعار أسهمها في المستقبل .

الكلمات المفتاحية : التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات ، جودة التقارير المالية ، خطر إنهايار أسعار الأسهم ، ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة .

The mediating role of the Financial Reporting Quality in the relationship between the Auditor Industry Specialization and Stock Price Crash Risk of companies listed on the Egyptian Stock Exchange - an applied study.

Abstract :

The current research aimed to study and test the direct relationship between the auditor industry specialization as one of the indicators of the perceived audit quality on the stock price crash risk in companies listed on the Egyptian Stock Exchange, and also the indirect relationship through financial reporting quality (measured by earnings quality) as a mediating variable to explain the main relationship the fundamental analysis, as well as the real earnings management under the additional analysis.

Using the number of 296 annual observations of 74 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2015 to 2018, and based on the path analysis method, the results of the research provided important scientific and practical evidence, perhaps the most important of which: that there is a direct negative significant relationship between auditor industry specialization and the stock price crash risk in companies listed on the Egyptian Stock Exchange, and the existence of an indirect negative significant relationship through improving the financial reporting quality by reducing earnings management practices through receivables.

The additional analysis also showed that there is no indirect relationship between the auditor industry specialization and the stock

price crash risk when mediating real earnings management. In all, it indicates that the companies that are audited by an industrially specialized auditor have reduced earnings management practices through receivables and the financial reporting quality increases, and thus the stock price crash risk decreases in the future.

Key words: Auditor Industry Specialization, Financial Reporting Quality, Stock Price Crash Risk, Real Earnings Management (REM)

١- مقدمة

حظي خطر إنهيار أسعار الأسهم (SPCR) باهتمام بحثي كبير ومتزايد في الفكر المحاسبي خلال السنوات الأخيرة وذلك في أعقاب إفلاس كبرى الشركات العالمية وإنهيار أسعار أسهمها وحدث العديد من الأزمات المالية ، الأمر الذي هز بشكل كبير الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وإستقرار أسواق رأس المال ، وأدى إلى إنعدام الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تضمنتها القوائم والتقارير المالية للشركات المنهارة. (Chen et al.,2021; Khajavi and Zare, 2016) ويعتبر خطر الإنهايـار مصدر قلق كبير للمـستـثمـرـين والـمنظـمـيـن فـي الأـسـوـاق المـالـيـة، فـحدـوث قـيم متـطـرـفة سـلـبـيـة شـدـيـدة فـي تـوزـيع عـوـائد الأـسـهـم لـشـرـكـة هو ظـاهـرـة معـديـة contagious على مـسـتـوى السـوق كـلـ (Haghichi and Gerayli, 2019) تـؤـدي إـلـي تـقـويـض إـسـتـقرـار الأـسـعـار ، وإـضـعـاف ثـقـة الـمـسـتـثمـرـين فـي الأـسـوـاق وـذـلـك بـسـبـب تـأـثـيرـها الكـارـثـي عـلـى ثـروـاتـهـم ، عـلـوة عـلـى أـنـهـا لا تـخـفـض فـقـط مـن عـوـائد مـحـافظـهـم الإـسـتـثـمـارـيـة وـلـكـنـها تـرـيد أـيـضاـ من خـطـر إـدـارـة هذه المـحـافظـ . (Srinidhi and Liao, 2020) وـيـنـظـر إـلـي خـطـر إـنـهـيـار أـسـعـار الأـسـهـم عـلـى أـنـهـ أحد أـنـوـاعـ المـخـاطـرـ غيرـ المـنـظـمةـ وـأـكـثـرـها تـعـقـيـداـ بـالـنـسـبـةـ لـشـرـكـاتـ وـالـتيـ تـؤـثـرـ عـلـى قـرـاراتـ الـإـسـتـثـمـارـ، وـإـدـارـةـ الـمـخـاطـرـ، وـمـمارـسـاتـ حـوكـمـةـ الشـرـكـاتـ. (Alp et al., 2021) كما أـنـهـا مـحـصـلـةـ التـأـثـيرـ الشـامـلـ لـلـعـدـيدـ مـنـ الـعـوـامـلـ السـيـاسـيـةـ وـالـإـقـصـادـيـةـ لـلـدـولـةـ ، وـعـوـامـلـ أـخـرـيـ مـرـتـبـطـةـ الصـنـاعـةـ وـظـرـوفـ التـشـغـيلـ الدـاخـلـيـ لـلـشـرـكـةـ وـالـأـحـادـاثـ الطـارـئـةـ فـيـ

الأسواق المالية (Xue and Ying, 2020) ، والتي تؤدي إلى سوء التسعير من قبل المستثمرين وزيادة الإنتهازية الإدارية . (Andreou et al., 2021 ; Lobo et al., 2020) علاوة على أنه يصعب التنبؤ بحدوثها من جانب المستثمرين وذلك بسبب تباين التقلبات في العوائد، بالإضافة إلى أنه لا يمكن التخفيف منها من خلال تنويع المحفظة الإستثمارية. (Vo, 2020)

وسعت أدبيات الفكر المحاسبي والتمويلى إلى محاولة معرفة أسباب حدوث خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلية ، حيث تعددت وجهات النظر بين الباحثين في هذا الشأن ، ففي البداية تم ربط خطر إنهايار أسعار الأسهم بالآليات السوق المالية مثل نسبة الرفع المالي، أو ردود الفعل على التقلب ، إمتداداً إلى نموذج الفقاعات العشوائية (Haghghi and Hong and Stein, 2018; Gerayli, 2019; Habib et al., 2018) (Valiana et al.,2021; Butar and Murniati, 2021; Wongchoti, et al., 2019) بتطوير نموذجاً أولياً يبرز أن تباين معتقدات وآراء المستثمرين وقيود البيع على المشكوف هي السبب الرئيسي لخطر إنهايار أسعار الأسهم. ثم جاءت الأبحاث الحديثة Jin and Myers (2006) لتفسير أسباب حدوث إنهايار أسعار الأسهم ، والذي أرجع فيه خطر إنهايار أسعار الأسهم إلى فكرة حجب أو تخزين الأخبار السيئة من جانب الإدارة نتيجة مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات وغموض القوائم المالية ، وتعدد الحوافر الإدارية لقيام بذلك .

ويعد حجب أو تخزين الأخبار السيئة هي الفكرة الرئيسية التي تم الإستناد إليها في الجزء الأكبر من الأبحاث التجريبية في الأدب المحاسبي بعرض معرفة محددات تلك الظاهرة. (Habib et al., 2018) وتتنوع المسارات البحثية التي تناولت المحددات التي تزيد أو تخفض من خطر إنهايار سعر السهم ؛ حيث أن ممارسات التجنب الضريبي Kim et al.,(2011) ، وممارسات إدارة الارباح (Wongchoti, et al., 2020 ;Chen, et al., 2019) ، والثقة (Cui et al.,2019 ; Habib and Hasan, 2017) ، الإدارية المفرطة (Liang et al.,2019 ;Kim et al., 2016) ، واحتمال مواجهة

الشركة لتعثر مالي مستقبلاً (Xue and Ying, 2020) ، وكثافة الأصول غير الملموسة أو رأس المال الفكري (Probohudono et al., 2021; Wu and Lai, 2020) تزيد من الممارسات الإدارية الإنهازية التي تهدف لحجب وتخزين الأخبار السيئة مما يزيد من خطر إنهايار أسعار الأسهم في المستقبل.

وفي المقابل ؛ فإن وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية (Dumitrescu and Zakriya, 2019; Lobo et al., 2020; Lee et al., 2019) ، وضعف هيكل الرقابة الداخلية (Kim and Zhang, 2019) ، ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط (DeFond et al., 2014) وتبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) (Valiana et al., 2021; Wu et al., 2020) وتقعيل آليات حوكمة الشركات (Abedifar et al., 2016; Andreou et al., 2016) قد تحد من الممارسات الإدارية الإنهازية لحجب وتخزين الأخبار السيئة مما يخفض من خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي . ويعتقد الباحث أن السبب الرئيسي لحدوث خطر إنهايار أسعار الأسهم والذي دعمته الأدلة التجريبية ، هو تعدد الحوافز الإدارية لحجب أو تخزين الأخبار السيئة ، مما يدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارية إنهازية مثل ممارسات إدارة الأرباح أو التجنب الضريبي ، يترتب عليها زيادة عدم تماثل المعلومات وغموض في التقارير المالية وانخفاض شفافيتها وزيادة تعقيدها ، ومن ثم تزيد حالة عدم التجانس والاختلافات في معتقدات المستثمرين تجاه سهم الشركة ، مما يؤدى ذلك بطبيعة الحال لحدوث انخفاض حاد في سعر سهم الشركة مستقبلاً .

ويوجد شبه إجماع بين الباحثين (Butar and Murniati, 2021; Wongchoti, et al., 2020; Kim, et al., 2019) في الفكر المحاسبي على أن جودة التقارير المالية كمقاييس عكسي لغموض أو عدم شفافية التقارير المالية opacity هي العامل الرئيسي للحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم من خلال تحفيض عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة ، والحد من الممارسات الإدارية الإنهازية ، والسيطرة على قنوات حجب الأخبار السيئة مثل ممارسات إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل أو ممارسات التجنب الضريبي ، مما يخفض من إحتمال حدوث إنهايار مستقبلي في سعر سهم الشركة . وهذا ما أيده تجريبياً العديد من

الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي (Mahmoodabadi et al.,2020; Li et al., 2019; Habib and Hasan, 2016 ;Sun and Liu, 2013) أثبتت أن مراقبة التقارير المالية أكثر شفافية وأقل غموضاً ، كلما أدى ذلك إلى انخفاض خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلية.

من ناحية أخرى ، يؤدي تحسين جودة عملية المراجعة إلى زيادة جودة التقارير المالية، حيث أن مراقب الحسابات له دور معلوماتي مكمل لدور الإدارة في عملية التقرير المالي من خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة القوائم المالية وتوفير توکيد معقول بخلوها من التحريرات الجوهرية. وعلى الرغم من تعدد مقاييس جودة عملية المراجعة في الفكر المحاسبي ، فقد اتفق العديد من الباحثين (Mahmoodabadi et al.,2020 ; Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات هو المقياس الأكثر شيوعاً لجودة المراجعة المدركة في الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة ، كونه يزود مراقبى الحسابات المتخصصين بفهم أفضل لطبيعة الأنشطة والعمليات التشغيلية للعميل وللمخاطر الكامنة في تلك الصناعة بما يعكس إيجاباً على جودة أحكامه وقراراته وخدماته المهنية. ولقد حظى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بإهتماماً أكاديمياً كبيراً من خلال ربطه بالعديد من القضايا مثل جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات وكفاءة وأحكامه وقراراته من جهة ، أو ربطه بمخرجات عملية المراجعة كجودة القوائم المالية من جهة أخرى. ولقد قدمت عدة دراسات سابقة (Lee, 2020 ; Hegazy et al., 2015 ;Sun and Liu, 2013; Balsam et al.,2003) أدلة قوية على أن الاستعانة بمرأبى الحسابات المتخصصين في الصناعة يحسن من بيئة المعلومات أو التقرير المالي داخل الشركة من خلال مستحقات تقديرية أقل أو جودة أرباح أعلى ، وإستمرارية أرباح أعلى ، إعادة إصدار قوائم مالية أقل (Restatements)، وجودة إفصاح أعلى ، وذلك بسبب معرفتهم وخبرتهم التي تمكنتهم من بناء أحكام قوية ومتخصصة بشأن الاستثمارية واكتشاف الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية . في نفس هذا الصدد ، يوجد اتفاق بين العديد من الباحثين (Li et al.,2019 ; Habib and Hasan, 2016 ;Sun and Liu, 2013)

الحسابات يساهم في تحسين بيئة التقرير المالي ويزيد من مصداقيتها وبالتالي يحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي ، فقد أشار Robin and Zhang (2015) إلى أن مراقبين في الصناعات لديهم فهم كامل لبيئة العمل وكافة القينوات المحتملة لإخفاء الأخبار السيئة مثل ممارسات إدارة الأرباح أو التجنب الضريبي، علاوة على تمعتهم بحوافر كبيرة لضمان الإفصاح في الوقت المناسب عن الأخبار السيئة وقمع كافة أنشطة تخزين الأخبار السيئة للمديرين وذلك للحفاظ سمعتهم وتقليل مسؤوليتهم وخطر التقاضي عند إنهايار أسعار الأسهم مستقبلاً . كما أضاف Feng et al. (2019) أنه يمكن لمراقبين الحسابات المتخصصين في الصناعة مساعدة العملاء في تحسين مصداقية إفصاحاتهم لقضايا الإفصاح المتعلقة بصناعاتهم بهدف تخفيض عدم تمايز المعلومات ، وتقليل عدم تأكيد المستثمرين ، وبالتالي تخفيض خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي. من ناحية أخرى ، أظهر Callen and Fang (2016) أن جودة عملية المراجعة هي آلية إشراف خارجية قوية لتقيد الانتهازية الإدارية ، حيث أن زيادة فترة عمل مراقب الحسابات وتصنيفه الصناعي تزيد من معرفته بطبيعة صناعة بالعميل ، مما يعزز من قدرته على اكتشاف وردع أنشطة حجب وتخزين الأخبار السيئة ، وبالتالي تقليل خطر إنهايار سعر السهم للشركة ، في حين وثق دراسة Habib and Hasan (2016) الارتباط السلبي بين تقديم مراقب الحسابات للخدمات الإستشارية مثل الخدمات الضريبية وجودة التقرير المالية مما يزيد من خطر إنهايار أسعار الأسهم.

ويعتقد الباحث أن عدم الالتفاق بين الباحثين على مفهوم شامل متعدد الأبعاد لكل من جودة التقارير المالية وجودة المراجعة ، فضلاً عن تعدد وتنوع طرق القياس الخاصة بهم في الفكر المحاسبي ، نتج عنه الوصول إلى أدلة متعارضة وجدلية بشأن علاقتها مع خطر إنهايار أسعار الأسهم. ويسعى الباحث من خلال البحث الحالي إلى التمييز بينهما بشكل واضح ، والإعتماد على مقاييس تتناسب مع طبيعة البحث ، ومع الإعتقاد السائد بأن جودة عملية المراجعة هي أحد المحددات الهامة لجودة التقارير المالية ، وذلك من خلال الاعتماد على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمؤشر لجودة المراجعة المدركة ، وجودة الأرباح كقياس لجودة التقارير المالية .

٢- مشكلة البحث

جذب خطر إنهايار أسعار الأسهم إنتباه كافة المستثمرين والمنظمين وصانعي السياسات في العديد من الدول والأسواق المالية كونها تؤثر على إستقرار وتطور سوق رأس المال ، وقد شهد جلأً كبيراً مازال دائراً بين الباحثين في الفكر المحاسبي بشأن مسبباته أو محدثاته أو كيفية التنبؤ به أو كيفية قياسه أو عواقبه المحتملة ، حيث لا توجد نتائج أو ألة حاسمة وقاطعة في هذا الشأن. (Butar and Murniati, 2021; Wongchoti, et al., 2020; Kim, et al., 2019) وعلى الرغم من أن مفهومي جودة التقارير المالية وجودة المراجعة هي مفاهيم جدلية ومحاطة متعددة الأبعاد وغير متفق على كيفية قياسهما بشكل واضح في الفكر المحاسبي (Mahmoodabadi et al., 2020; Salehi, et al., 2018; Habib and Hasan, 2016) ، فإنه يوجد شبه إتفاق بين الباحثين علي أن بيئة إعداد التقارير المالية هي أحد أهم المحددات أو العوامل للحد من إحتمال حدوث خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلية ، وأن جودة عملية المراجعة تلعب دوراً حيوياً في زيادة جودة التقارير المالية ، بما يضمن تخفيض عدم تماثل المعلومات والإفصاح عن الأخبار السيئة في الوقت المناسب والحد من قوات الإدارة لحجبها أو تخزينها مثل ممارسات إدارة الأرباح ، مما قد يخوض من خطر إنهايار أسعار الأسهم مستقبلاً . (Li et al., 2019 ; Habib and Hasan, 2013)

وتكمن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على مجموعة من التساؤلات وهي؛ هل يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ هل يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ هل تؤثر جودة التقارير المالية على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ هل تلعب جودة التقارير المالية (مقاسة بجودة الأرباح) دوراً وسيطاً في تفسير العلاقة الرئيسية محل الدراسة؟ .

٣- هدف البحث

يستهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمؤشر على جودة المراجعة المدركة وخطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي

للشركات المصرية ، وكذلك العلاقة غير المباشرة من خلال جودة التقارير المالية (مقاسة بجودة الأرباح) كمتغير وسيط لتقسير العلاقة الرئيسية محل الدراسة ، وذلك للحصول على دليل من الواقع العملي من الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث

يعتب البحث هاماً من الناحية العلمية لأنه يساير البحوث الأكاديمية الأجنبية الحديثة التي سعت إلى الربط بين ثلاثة مجالات بحثية متميزة ومعقدة ، مع التركيز على قضية محاسبية هامة تتصف بالحداثة إلى حد ما وهي مسببات ومحددات خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي ، والتي شهدت زخماً كبيراً بين الباحثين في الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة ، كونها قضية معقدة وهامة لم يستطع الباحثين تقديم نتائج حاسمة وقاطعة بشأن مسبباتها ومحدداتها وعواقبها على أسواق المال. ولكن غالبية الدراسات التي تمت في هذا الشأن أجريت على أسواق مالية لدول متقدمة وقدمت نتائج متشابكة ومتعارضة في هذا الشأن ، وبالتالي فإن دراسة تلك الظاهرة في البيئة المصرية قد يقدم أدلة إضافية بشأنها في الأسواق الناشئة والأقل تطوراً ، وهو ما يعد دافعاً قوياً لإجراء هذه الدراسة في بيئه الأعمال المصرية .

من ناحية أخرى. فإنه على حد علم الباحث تتمثل الفجوة البحثية في ندرة الدراسات المحاسبية في مجال تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كأحد مؤشرات جودة المراجعة المدركة وخطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي في الفكر المحاسبي، علاوة على أن الجدل ما زال مطروحاً بشأن اتجاه ودلالة تلك العلاقة ، في ظل أن الأدلة التجريبية في هذا الشأن لم تسفر عن نتائج حاسمة. كما انه رغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ هو محاولة الإضافة للفكر الأكاديمي من خلال تناول الأثر المباشر للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم من جهة ، وكذلك الأثر غير المباشر من خلال جودة التقارير المالية كمتغير وسيط لتقسير العلاقة الرئيسية محل الدراسة في التحليل الأساسي، وممارسات إدارية الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة في التحليل الإضافي ، فضلاً عن محاولة إيجاد دليل عملي على مدى صحة تلك العلاقات من عدمه، من خلال إتباع منهاجية متكاملة. وأخيراً مسيرة إتجاه البحوث الأجنبية ذات

الصلة ، بإجراء تحليل أساسي وإضافي ، للتلغلب على نقص يكاد يكون متكرراً في غالبية البحوث المصرية في هذا الشأن.

بالإضافة لما سبق، تتبع أهمية البحث عملياً من تقديمه أدلة قوية مدعومة نظرياً وتجريبياً بشأن مسببات حدوث إنهايار أسعار الأسهم ، والعوامل والآليات التي يمكن أن تحد أو تزيد من حدوث تلك الظاهرة في الأسواق المالية ، وهو أمراً هاماً للغاية لكافة المنظمين والمستثمرين خاصة في الاقتصادات الناشئة التي تتميز بالنقلب المفرط في أسعار الأسهم وضعف الآليات حوكمة الشركات ، وذلك لضمان إستقرار وتطور أسواقها المالية والحد من أزمتها المتكررة . كما نقدم نتائجنا دعماً لواضعي السياسات والمنظمين لفرض سياسات وآليات صارمة ومعايير أعلى لإعداد التقارير المالية لتعزيز الشفافية والإفصاح وتخفيف غموض القوائم المالية ، علاوة على وضع متطلبات لتشجيع مراقبى الحسابات في مصر على التخصص الصناعي لتحقيق مزايا نسبية ووفرات التكلفة وخلق حواجز أمام المنافسين وتحسين جودة الأداء المهني ، مما يساعد على خفض خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي.

٥- حدود البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه ، يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة أثر المحددات الأخرى (مثل القدرة والثقة الإدارية المفرطة ، والتجنب الضريبي ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات) على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . كما يخرج عن نطاق البحث المقاييس الأخرى لجودة التقارير المالية (مثل الخصائص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية) ، أو لجودة المراجعة المدركة مثل (حجم مكتب المراجعة ، ومدى إرتباط مراقب الحسابات بعميله) . وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط منهجية خاصة اختيار عينة الدراسة. كما أن أحد أبرز القيد المفروضة على هذا البحث هو تعدد مقاييس خطر إنهايار أسعار الأسهم وجودة التقارير المالية والتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات بحيث يمكن أن يؤدي استخدام مقاييس أخرى بديل بخلاف المقاييس المستخدم في الدارسة الحالية إلى نتائج متعارضة ، وبالتالي فإن دقة وتميم النتائج يكون مرتبطاً بأدوات المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة .

٦- فروض البحث

سوف يتم لاحقاً استئناف فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول (H₁): يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات سلباً ومحظياً على خطر إنهايار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني (H₂): يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إيجاباً ومحظياً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث (H₃): تؤثر جودة التقارير المالية سلباً ومحظياً على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الرابع (H₄): تتوسط جودة التقارير المالية العلاقة السلبية المحسنة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الخامس (H₅): يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات سلباً ومحظياً على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض السادس (H₆): تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة إيجاباً ومحظياً على خطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض السابع (H₇): تتوسط ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة العلاقة السلبية المحسنة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٧- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، ووفقاً لحدوده، سوف يستكمل البحث كالتالي:

(١-٧) خطر إنهايار أسعار الأسهم : المفهوم والمسبيات والمحدّدات والمقاييس .

(٢-٧) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات : المقاييس والمردود المهني .

(٣-٧) مفهوم ومدخل قياس جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي.

- (٤-٧) تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم وإشتقاق فرض البحث الأول
- (٥-٧) تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وجودة التقارير المالية وإشتقاق فرض البحث الثاني .
- (٦-٧) تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وخطر إنهيار أسعار الأسهم وإشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع .
- (٧-٧) منهجية الدراسة التطبيقية .
- (٨-٧) التحليل الإضافي .
- (٩-٧) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة .

(١-٧) خطر إنهيار أسعار الأسهم : المفهوم والمسبيات والمحددات والمقاييس .

تنقق الأدبيات المحاسبية على أن إنهيار أسواق المال مرتبط بالنقلبات الشديدة أو الانحراف السلبي في توزيع عوائد الأسهم الفردية (Kim and Zhang, 2014) أو ما يعرف بخطر إنهيار أسعار الأسهم (Butar and Murniati, 2021; Habib et al., 2018) وفي هذا الصدد ، أشار (Hong and Stein 2003) أن هناك اختلافاً بين خطر إنهيار سعر السهم على مستوى الشركة وخطر إنهيار سعر السهم على مستوى السوق والذي ينشأ من إنهيار سهم شركة معينة ثم تنتقل العدوى contagious إلى أسهم الشركات الأخرى المتداولة في السوق. وأرجع (Hutton et al. 2009) خطر إنهيار أسعار الأسهم بشكل كبير إلى مخالوف المستثمرين من خطر الذيل أو الخطر الطرفي “tail risk”， وهو ما يفسر استخدام مصطلحي خطر الإنهاي وخطر الذيل بشكل متزاد في العديد من الدراسات ، فخطر الذيل يتعلق بخطر حدوث الخسائر الكبيرة في الجانب السلبي للعوائد الناشئة عن تحركات الأسعار غير الطبيعية ، وأشار (DeFond et al. 2014) أنه في حالة التعبير عن عائد السهم على شكل مخطط بياني فإنه يظهر فيه التواء في أحد طرفي المخطط البياني، لذلك يُطلق عليه خطر الذيل أو الخطر الطرفي أو الهامشي لأنه يكون بطرف المنحني وذو احتمال ضعيف لكنه ذو تأثير قوي . في حين أن خطر الإنهاي هو تكرار حدوث عوائد الأسهم السيئة الشديدة والتي تقع في الجزء الأقل بنسبة ١٪٠ من التوزيع الطبيعي.

وافتراضت العديد من الدراسات نظريًا ووقت تجريبيًّا أن الخطر الطرفي يزيد من العائد المطلوب للمستثمرين كونهم يكرهون الأسهم ذات خطر الإنهاير الأكبر (أي الأسهم ذات العوائد السلبية الأكثر انحرافً) وبالتالي يطلبون علاوة أكبر . (Robin and Zhang (2015) وهو يتفق مع ما أشار إليه Chae et al. (2020) بأن خطر الإنهاير هو مماثل لخطر الذيل أو الطرفي ، حيث تشير نظريات تسعير الخيارات إلى نفور المستثمرين من القفزات أو الإنهايرات السلبية المتوقعة في أسعار الأدوات الأساسية والمشتقات المالية والتي يمكن أن تكون القوة الدافعة لابتسمة القلب volatility smirk ، لذلك يطلب المستثمرون علاوة مخاطر أكبر للأسهم ذات خطر الفوز المسبق السيئة. (Kim and Zhang, 2014) وسوف يتم تناول تلك الظاهرة بشيء من التفصيل من منظور محاسبي من خلال النقاط الآتية :

(١-١-٧) مفهوم خطر إنهاير أسعار الأسهم

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية مفهوم خطر إنهاير أسعار الأسهم من عدة جوانب ، فقد عرف كل من (Kim and Zhang, 2014; Defond et al. 2014) خطر إنهاير أسعار الأسهم بأنه تكرار حدوث عوائد سلبية ذات قيمة مرتفعة وشاذة Extreme حدث غير مرغوب، أو إحتمالية حدوث قيم متطرفة سلبية في توزيع عوائد سهم الشركة. وهو يتفق مع ما أشارت إليه العديد من الباحثين (Lobo et al., 2020; Chae, et al., 2020; Cui et al., 2019; Habib et al., 2018; Kim et al., 2016) بأن السمة الأبرز لخطر الإنهاير هي تكرار العوائد السيئة الشديدة خلال فترة زمنية قصيرة ، في حين عرفها البعض negative skewness في توزيع العائد على سعر سهم الشركة ، والذي يؤدي في النهاية إلى تقلب أكبر في العوائد السلبية ، وهو على عكس الدراسات السابقة يركز على اللحظة الثالثة لتوزيع العائد والتي تعكس خطر الشركة .

علاوة على مسابق، قدم البعض (Andreou et al.,2017; Khajavi and Zare,2016) تعريفاً آخر لها بأنها ظاهرة يحدث فيها تعديل حاد ومفاجئ لأسعار الأسهم، أو مراجعة مفاجئة وسلبية لتوقعات المستثمرين بشأن أسعار أسهم الشركة. وهو يتفق لحد كبير مع تعريف دراستي (Feng et al.,2019 ; Zhu,2016) بأنها إحتمال حدوث

انخفاض أو هبوط كبير ومفاجيء وغير متكرر في سعر سهم الشركة ، أو الإنهايار الشديد extreme collapse في القيمة السوقية لأسهم الشركة والذي يؤدي إلى انخفاض جوهري في ثروة المساهمين . واتفقت دراستي, (Cui et al., 2019; Habib and Huang, 2019) على تعريفها بأنها حدث غير عادي يظهر عندما يرتفع الانحراف المعياري لعوائد سهم الشركة عن متوسط العوائد لنفس السهم خلال فترة زمنية معينة، وهو يتافق مع تعريف AlMamun et al. (2020) بأنها أحداث غير عادية تظهر عندما يرتفع الانحراف المعياري للعوائد غير العادية لسهم الشركة عن متوسط العوائد غير العادية اليومية أو الأسبوعية لنفس السهم خلال سنة مالية كاملة ، حيث أن الانحراف المعياري بمقدار (٣.٢٪) درجة يؤدي إلى حدوث احتمال قدره (٠.١٪) لظهور حدث غير طبيعي كإنهايار أسعار الأسهم خلال تلك السنة وفقاً للتوزيع الطبيعي . وحاول Srinidhi and Liao (2020) الجمع بين التعاريف السابقة ، وعرفها بأنها احتمال حدوث غير طبيعي سلبي للغاية للسهم والذي يعكس تصحيح السوق (أو التصحيح المفرط) للمغالاة في التقييم قبل إنهايار أسعار الأسهم . بينما اتفقت دراستي (Lee, 2016 ; Garg et al., 2020) على أنها انخفاض سعر السهم بشكل حاد خلال فترة قصيرة من الزمن ، في حين عرفها Valiana et al. (2021) بأنها انخفاض سعر سهم شركة واحدة أو مؤشر السوق بشكل مفاجئ بشكل كبير دون أي معلومات معلنة . وفي مصر، عرفتها دراسة الصباغ (٢٠١٩) بأنها احتمال حدوث انخفاض حاد في القيمة السوقية للسهم الشركة والذي يمكن تحديده من خلال الانحراف أو الالتواء السالب في توزيعات العوائد على السهم خلال فترة التداول. كما عرفها حسين (٢٠٢٠) بأنها الظاهرة التي يحدث فيها انحراف أو التواء سالب لعوائد سهم الشركة بشكل متكرر خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً مما يزيد من احتمالية حدوث انخفاض حاد في سعر سهم الشركة في أسواق المال في المستقبل القريب.

ويعتقد الباحث أن الدراسات السابقة لم تستطع وضع تعريف شامل لخطر إنهايار أسعار الأسهم ، ولكنها اتفقت في مضمونها على عدة جوانب لوصف تلك الظاهرة يجب أن تكون في نطاق أي تعريف شامل لها وهي؛ (١) هي إحتمال حدوث إنخفاض جوهري واحد في سعر سهم بشكل مفاجيء ، (٢) تكرار تحقيق السهم لعوائد سلبية شديدة ، (٣) ظهور

الانحراف او الانتواء السالب في عوائد الأسهم الفردية ، (٤) إستمرار الإنخفاض في عوائد الأسهم الفردية لفترة زمنية ، (٥) هي ظاهرة معدية تزيد من احتمالية حدوث انخفاض حاد في أسعار كافة الأسهم في سوق المال.

(٤-١-٧) مسببات خطر إنهيار أسعار الأسهم

تعددت محاولات الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة لوضع تفسيرات لأسباب حدوث ظاهرة إنهيار أسعار الأسهم ، وكانت أولى تلك المحاولات من خلال ربطها بآليات السوق المالية مثل الرفع المالي فالشركات ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة هي أكثر إحتمالاً لحدوث إنهيار مستقبلي في أسعار أسهمها (Zhu, 2016) ، أو من خلال ربطها بردود فعل المستثمرين على تقلبات سعر سهم الشركة في السوق Volatility Feedback Effects ، حيث يمكن أن تسبب التحركات الكبيرة في أسعار الأسهم إلى دفع المستثمرين لإعادة تقييم تقلبات السوق وإلى زيادة علاوة تحمل الخطر والتي تمثل شكلاً من أشكال دفع الخطر مقابل الاستثمار ، مما قد يولد إنتواءً سالباً في عوائد سهم الشركة (Habib et al., 2018) ، وأخيراً ربطها بنموذج الفقاعات العشوائية (Haghghi and Gerayli, 2019). ولاحقاً ، تم تطوير العديد من التفسيرات والنماذج الأخرى والتي لاقت قبولاً أكبر بين الباحثين لتقدير خطر إنهيار أسعار الأسهم من أبرزها نموذج حجب أو منع تدفق المعلومات Information Blockage الذي قدمته دراسة (Cao et al. 2002) كتفسيرًا مبدئياً لخطر إنهيار أسعار الأسهم، فوفقاً لهذا النموذج ، يدفع الاتجاه التصاعدى لسعر سهم الشركة المستثمرين المطلعين إلى التداول النشط على هذا السهم. في المقابل، يتشكّل المستثمرين الأقل معرفة بشكل طبيعي في الطبيعة الحقيقة للإشارات التي توافرت لديهم عن الزيادة في حجم التداول على السهم نتيجة التصاعد في سعره ، وبالتالي يؤجلون المشاركة في عمليات التداول حتى ينخفض سعر سهم الشركة. وعلى هذا الأساس، يؤدى تأجيل أو تأخير أو الإحجام عن المشاركة من هؤلاء المستثمرين في عمليات التداول على السهم إلى حدوث إعاقة في قنوات تدفق المعلومات من الأفراد إلى سوق المال والتي تولد إنتواءً سالباً لعوائد السهم الفردية ، وبالتالي حدوث إنهيار في أسعار الأسهم مستقبلاً. (Habib et al., 2018).

ثم أعقبه النموذج الذي طورته دراسة (Hong and Stein 2003) لقياس وتفسير تأثير

عدم التجانس والاختلافات في معتقدات المستثمرين 'Heterogeneity in Investors' beliefs وقيود البيع على المشكوف على حدوث إنهايار أسعار الأسهم ، حيث تفسر نظريات التمويل السلوكي خطر الإنهايار من جانبين وهمما (أ) معنويات المستثمرين ، (ب) والاختلافات في آراء المستثمرين. (Yin and Tian, 2017) ويبدأ هذا النموذج من أن هناك ثلات فئات من المستثمرين في سوق المال لهم وجهات نظر ومعتقدات مختلفة ، تؤدي إلى حركة سعر السهم حتى في ظل نقص أو غياب المعلومات الأساسية ، وهم (١) فئة المستثمرون المتفائلون Optimistic Investors، (٢) فئة المستثمرون المتشائمون Arbitrageuri Pessimistic Investors، (٣) وفئة المستثمرون المرجحون لسوق Investors. (عبد المجيد، ٢٠١٩) حيث أن عدم تجانس معتقدات المستثمرين ، يعطى لكل فئة من المستثمرين القررة على الكشف عن الإشارات الخاصة بالمستثمرين الآخرين. ووفقاً لنظرية الإختلاف في الرأي **Theory of Differences of Opinions** يعتقد كل مستثمر أن معلوماته الخاصة هي الأكثر ملاءمة ودقة من غيره . وبافتراض أنه في ظل القيود المفروضة على التداول في الأجل القصير ، فإن مجموعة من المستثمرين المتفائلين لا يمكنهم بيع الأسهم على المشكوف وبالتالي يمكنهم اتخاذ مراكز طويلة فقط ، مثل هذه القيود قد تحول من وصول بعض المعلومات للمستثمرين المتشائمين. ومع ذلك ، إذا خرج المستثمرون المتفائلون من السوق نتيجة عدم الحصول على معلومات جديدة إيجابية أو توافر لديهم معلومات جديدة سلبية ، فقد تصبح مجموعة المستثمرين المتشائمين هي المشتري الهامشي ، وبالتالي إذا فشلوا في توفير دعم الشراء ، ستظهر الأخبار السيئة التي كانت مخفية في السابق عن المستثمرين المتشائمين دفعة واحدة إلى السوق ، بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث إنهايار في سعر سهم الشركة.

ولكن النموذج الأبرز في هذا الشأن ، هو الذي طورته دراسة Jin and Myers (2006) لتفسير أسباب إنهايار أسعار الأسهم من خلال حجب أو منع أو تخزين الأخبار السيئة **Bad News Hoard or Withhold or stockpile** وغموض القوائم المالية يمكن الإدارة من حجب الأخبار السيئة لفترات طويلة من خلال بعض الممارسات الإدارية الإنهازية مثل التجنب الضريبي أو ممارسات إدارة الأرباح أو

الأستثمار الاكثر من الازم ، خاصة في ظل تعدد حواجزها للقيام بذلك مثل (زيادة مكافآتهم المبنية على الأرباح أو الأسهم ، أو الحفاظ على مكانهم الوظيفية وتحسين سمعتهم المهنية، أو بناء إمبراطورية خاصة لهم داخل الشركة). (عبدالمجيد، ٢٠١٩) ولكن عندما تختلط حواجز الإدارة لحجب الأخبار السيئة أو عندما تصل إلى نقطة تحول Tipping Point التي لا تستطيع الإدارة بعدها الإستمرار في تخزين أو حجب أي أخبار سيئة نظراً لارتفاع تكالفة إخفائها عن المنافع المتوقعة منها ، ويتم الإفصاح عنها دفعه واحدة للسوق في الحال ، مما يؤدي إلى انخفاض سلبي كبير في أسعار أسهم الشركة عقب لحظة الإعلان وبالتالي يتربّب عليه زيادة خطر إنهيار أسعار الأسهم الشركة. (Andreou et al., 2021; Chen et al., 2021; Hutton et al. (2009; Yeung and Lento, 2018a) 2021) وهو دعمته دراسة (Wongchoti, et al., 2020) أنه بالرغم من أن سعر سهم الشركة يظهر ردوداً فورية بعد الإعلان عن الأخبار الإيجابية أو السيئة على حد سواء ، فإن ميل الإدارة إلى حجب الأخبار السيئة يجعل من نشرها له تأثير أكبر على أسعار الأسهم مما يزيد من احتمالية حدوث الإنهايار مستقبلاً.

وهناك العديد من التفسيرات والنمذج الأخرى المرتبطة بخطر إنهايار أسعار الأسهم والتي لاقت قبولاً أيضاً بين الباحثين ، أحدها يعتمد على خطر التخلف عن السداد Default Risk والذي يعتمد على فكرة أن الشركات التي تتضوّي على خطر تعثر أكبر من المرجح أن تصدر أخباراً سيئة للغاية أو أخباراً جيدة للغاية Extremely Bad or Good News ، لأنها إما ستفشل أو تستمر مستقبلاً مما يتربّب عليه حدوث إنهايار في سعر سهم الشركة . أما التفسير الآخر فهو قائم على طبيعة نشاط أو عمليات الشركة ، أن من أحد التفسيرات الأخرى لحدوث خطر إنهايار سعر سهم الشركة في المستقبل ، قد يرجع إلى الطبيعة الأساسية لعمليات الشركة . فعلى سبيل المثال ، تواجه شركات البترول احتمال إنهايار أسعار النفط ، كما تواجه شركات التأمين ارتفاع المطالبات نتيجة الكوارث الطبيعية ، علاوة أن التغيرات في البيئة التنافسية والقانونية والحكومية هي كلها أحداث اقتصادية قد يتسبّب

حدثها في زيادة خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات مستقبلاً ، إلا أن تأثير التعرض لمثل هذه الأحداث قد يختلف فيما بين الأسهم. (Habib et al., 2018; Zhu, 2016) يعتقد الباحث أنه على الرغم من تعدد وجهات النظر بشأن مسببات خطر إنهايار أسعار الأسهم ، فإنها تدور في معظم حول تباين معتقدات المستثمرين وردود أفعالهم ، والحوافز الإدارية للقيام بالمارسات الإنتهازية من خلال قنوات حجب أو تخزين الأخبار السيئة مثل ممارسات إدارة الأرباح أو التجنب الضريبي ، وهو الأمر الذي يبرز أهمية زيادة شفافية القوائم المالية وخفض عدم تماثل المعلومات والموضوع في القوائم المالية، علامة على ضرورة إضفاء الثقة والمصداقية عليها بواسطة مراقب الحسابات متخصص ذو جودة مرتفعة ، وذلك لتخفيف خطر إنهايار أسعار الأسهم.

(٣-١-٧) المحددات والعوامل المرتبطة بخطر إنهايار أسعار الأسهم

بذل الباحثون جهداً كبيراً في محاولة فهم المحددات والعوامل التي تزيد أو تحد من احتمال حدوث إنهايار في سعر السهم المستقبلي (Butar and Murniati, 2021; Haghghi, 2019, and Gerayli, 2019) ، وفي هذا الصدد ، قامت دراسة (Habib et al., 2018) بمحاولة شاملة لمسح كافة الدراسات الرائدة حول محددات خطر إنهايار أسعار الأسهم التي تمت في المجالات المحاسبية الرائدة المحكمة ، وقسمتها إلى ٥ فئات رئيسية وهي؛ (١) عوامل مرتبطة بجودة التقارير المالية وإصلاحات الشركات ، (٢) عوامل مرتبطة بالحوافز والخصائص الإدارية ، (٣) عوامل مرتبطة بسوق رأس المال ، (٤) عوامل مرتبطة بالآليات حوكمة الشركات ، (٥) عوامل مرتبطة بالآليات المؤسسية غير الرسمية. وعلى غرار تلك الدراسة سوف يقوم الباحث بتحديث وإعادة تقسيم تلك المحددات في خمس مجموعات رئيسية أخرى كالتالي :

(٤-١-٣-١) عوامل مرتبطة بالمارسات الإدارية الإنتهازية أو الأخلاقية.

تنسب الأديبيات المحاسبية المزدهرة خطر إنهايار أسعار الأسهم إلى الممارسات الإدارية الإنتهازية لحجب أو تخزين الأخبار السيئة مما يزيد من خطر إنهايار أسعار الأسهم (Butar and Murniati, 2021; Wongchoti, et al., 2020; Kim et al., 2019) ، ولعل من أبرز تلك الممارسات هي ممارسات التجنب الضريبي ، فقد قدمت دراسة Kim et al.

(2011) أدلة قوية على وجود علاقة إيجابية بين استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي كمبر أو قناع لتخزين الأخبار السيئة لفترات طويلة وزيادة خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي . وهو نفس ملخصت إليه دراسة Hamza and ZAATIR (2020) ولكن بالتركيز على ممارسات التجنب الضريبي العدوانى للشركات tax aggressiveness . كما أضافت دراسة Garg et al. (2020) أن المديرين الأكثر قدرة إدارياً يضعفون تلك العلاقة الإيجابية من خلال قيامهم بتلك الممارسات لصالح المساهمين وليس بشكل إنهازى ، وهو يتفق مع خلصت إليه دراسة Neifar and Utz (2019) بعدم وجود علاقة معنوية بين ممارسات التجنب الضريبي وخطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات الإلمانية ، حيث يتم استخدامها في السياق الألماني بشكل غير إنهازى.

على الجانب الآخر ، هناك العديد من الدراسات التي ركزت على الممارسات الإلخالية التي قد تحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم ، والتي من أبرزها وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ، فقد اتفق العديد من الباحثين (Dumitrescu and Zakriya, 2021; Lee, 2016; Kim et al., 2014) على أن هناك وجهتي نظر مختلفتين في هذا الشأن ، (١) الأولى ، تربط الشركات التي تقى بمسؤوليتها الاجتماعية بمستوى أعلى من الشفافية وجودة الإفصاح وهي أقل إحتمالاً لإخفاء الأخبار السيئة مما يحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم.(٢) الثانية ، تقى الشركات بمسؤوليتها الإجتماعية بهدف التستر على الممارسات غير الأخلاقية والإنتهازية للإدارة ، وبالتالي هي أداة لإخفاء الأخبار السيئة مما يزيد من خطر إنهايار أسعار الأسهم مستقبلاً. وهذا ما يفسر تعارض نتائج الدراسات السابقة ، فلقد أكدت دراسة Kim et al. (2014) على أن الشركات التي تلتزم وتفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية يتواافق بها معايير أخلاقية أعلى ، وتقارير مالية أقل غموضاً وأكثر شفافية ، وهو ما يخفف بشكل كبير من خطر إنهايار أسعار السهم. في حين أبرزت دراسة Lee et al. (2019) أن عدم وفاء الشركات بمسؤوليتها الإجتماعية هو مؤشر على حجب الاخبار السيئة مما يزيد من خطر الإنهاز. على النقيض من ذلك ، خلصت دراسة etal. (2020) إلى وجود إرتباط سلبي معنوي بين العقوبات النقدية المفروضة على الشركات Zama الأمريكية نتيجة عدم وفائها بمسؤوليتها الإجتماعية وخطر إنهايار أسعار الأسهم وذلك لكونه

يجعل الشركة أكثر حساسية للقضايا البيئية ، علاوة على إمكانية خصم تلك العقوبات ضرريراً . بينما أضافت دراسة Chen et al. (2021) بعداً جديداً وهو ضرورة دمج كافة معلومات المسؤولية الاجتماعية للموردين والعملاء في تقييم أسعار الأسهم نظراً للاتجاه المتزايد لتكامل الموردين والعمالء في الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية ، مما يقلل من احتمالية حدوث إنهيار مفاجئ في أسعار الأسهم.

(٢-٣-١-٧) عوامل مرتبطة بالسمات السلوكية والخصائص والحوافز الإدارية
سعى تيار هائل من البحث المحاسبية إلى الربط بين الخصائص демографية والسمات السلوكية والإدراكية للإدارة وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث تقترح نظرية المراتب العليا Upper Echelons Theory أن قيم المديرين وخبرتهم وقدراتهم المعرفية وسماتهم السلوكية لها تأثير جوهري على السياسات الإستراتيجية للشركات مثل توقيت إصدار الأخبار السيئة . وتعد أولى تلك السمات والخصائص التي حظيت بإهتمام كبير في الفكر المحاسبي هي القدرة الإدارية Managerial ability (Cui et al., 2019; Habib and Hasan, 2017) ، فلقد أشارت دراستي (١) الأولى ، أن المديرين الأكثر قدرة لديها حواجز أقوى وقدرة أكبر على حجب الأخبار السيئة ، (٢) الثانية ، أن المديرين الأكثر مما يؤدي إلى زيادة إحتمال إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً ، مما يؤدي إلى قدرة لديهم حواجز أقوى لتحسين بيئة المعلومات وزيادة كفاءة الاستثمار ، مما يؤدي إلى انخفاض احتمال إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً . وفي هذا الصدد ، توصلت دراسة (Habib and Hasan, 2017) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين القدرة الإدارية وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، يمكن تفسيرها من خلال قناة عدم كفاءة الاستثمار ، حيث أن المديرين الأكثر قدرة يفرطون في الاستثمار ، وهذا يعني الاستثمار في مشاريع غير مرحبة والإحتفاظ بها أطول فترة ممكنة لأنهم يؤمنون بقدرتهم على تحسين أدائهم في المستقبل مما يؤدي إلى تراكم الأخبار السيئة ، وبالتالي زيادة خطر إنهيار أسعار الأسهم . وهو نفس ما خلصت إليه لاحقاً دراسة (Cui et al. 2019) ولكن فسرت تلك العلاقة الإيجابية من خلال قناة آخر وهي قدرتهم على تخزين أو حجب الأخبار السيئة من خلال مجموعة من الأنشطة المعقدة كون لديهم معرفة أفضل للبيئة التشغيلية والتجارية للشركة . على النقيض

من ذلك ، خلصت دراسة مليجي (٢٠١٩) إلى أن القدرة الإدارية العالية للمديرين لها دوراً جوهرياً في تخفيض خطر إنهيار أسعار الأسهم من خلال دورها في تقليل تخزين الأخبار السيئة وهو ما قد يمكن الاستدلال عليه من خلال بعض المؤشرات مثل زيادة مستوى الشفافية ، وانخفاض إدارة الأرباح، وانخفاض غموض عملية إعداد التقارير المالية ، وزيادة كفاءة الاستثمار .

أما ثانىي أبرز تلك السمات الإدراكية والسلوكية هي الثقة الإدارية المفرطة **Managerial overconfidence** والتي قد تزيد من ممارسات حجب الأخبار السيئة داخل الشركة مما يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي ، فقد قدمت دراستي (Liang et al., 2019; Kim et al., 2016) أدلة قوية على زيادة احتمال إنهيار أسعار أسهم الشركات التي يقوم على إدارتها مديرين مفرطي الثقة لميلهم لأنشطة تخزين الأخبار السيئة . وهذا ما فسرته دراسة (Dang et al. 2019) بأن السمات الثقافية الفردية تترافق مع زيادة تكلفة الوكالة لأنها تحت على الغطرسة الإدارية ، لذلك ينخرط المدراء مفرطي الثقة في الاستثمار الأكثر من اللازم ويبالغوا في تقدير التتفق النقدي المستقبلي لمشاريعهم الاستثمارية ، مما قد يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم. في حين أن دراسة Liu and Lei (2021) كانت أكثر شمولاً من خلال الربط بين السنتين معاً وهم القدرة الإدارية والثقة المفرطة ، وخلصت إلى أن المديرين الأكثر قدرة من المرجح أن يحجبوا الأخبار السيئة من خلال القنوات المختلفة مثل نشرات الأرباح وإدارة الأرباح والاستثمار الأكثر من اللازم خاصة عندما يكونوا مفرطي الثقة.

أما ثالث تلك السمات والخصائص الفردية والأكثر شمولاً هي قوة المدير التنفيذي **CEO power** ، فقد أشارت دراسة (Al Mamun et al. 2020) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين قوة المدير التنفيذي وخطر إنهيار أسعار الأسهم، حيث أن وجودهم يزيد من احتمالية تخزين الأخبار السيئة. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة (Shahab et al. 2020) ولكن يمكن تخفيف ذلك الارتباط بشكل كبير عندما تكون هناك كثافة حرجة من المديرات الإناث في مجلس الإدارة أو عند زيادة نسبة الملكية المؤسسية. في حين كان رابع تلك السمات والخصائص الديموغرافية هي نوع الجنس أو التنوع بين الجنسين في المجلس ، فقد

أشارت دراسة Li and Zeng (2019) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين وجود المديرات المالية الإناث وخطر إنهايار أسعار الأسهم في المستقبل ، كونهن يميلن إلى القيام بالممارسات الأخلاقية والحد من أنشطة تخزين الأخبار السيئة . وهو يتافق مع ما خلصت إليه دراسة Jebran et al. (2020) بأن التنوع الأكبر في مجلس الإدارة يمكنه الحد من الحواجز الإدارية لتخزين الأخبار السيئة. وفي نفس السياق ، ولكن على مستوى عدة دول توصلت دراسة Qayyum et al. (2020) إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة يؤدي إلى خفض خطر إنهايار أسعار الأسهم للشركة .

(٤-٣-٣) عوامل مرتبطة بجودة التقارير المالية

يجد المتتبع للمعرفة المحاسبية أن الجزء الأكبر من البحوث حول محددات خطر الإنهايار يتبع النموذج النظري الذي طوره Jin and Myers (2006) القائم على فكرة حجب أو تخزين الأخبار السيئة لفترة طويلة ، والذي يعتبر أن ضعف آليات حماية المستثمرين وغموض وعدم شفافية القوائم هما العاملين الرئيسيين لخطر إنهايار أسعار الأسهم . وهو ما يفسر الكم الهائل من البحوث الأكademie (Butar and Murniati, 2021; Wongchot, 2020; Kim et al., 2019) التي حاولت الربط بين جودة التقارير المالية (شفافية أو غموض القوائم المالية) أو جودة الإفصاح المحاسبي أو تعقيد القوائم المالية وخطر إنهايار أسعار الأسهم. وخلصوا إلى الشركات التي تتحفظ فيها جودة التقارير المالية أو تتنسم قوائمه المالية بعدم الشفافية أو الغموض أو التعقيد أو ضعف مستوى الإفصاح المحاسبي أو التي تزيد فيها ممارسات إدارة الأرباح تزيد خطر إنهايار أسعار أسهمها مستقبلاً . (سوف يتم تناولها بالتفصيل لاحقاً في البحث) .

أعقب ذلك تيار هائل من البحوث الأكademie التي ركزت على العوامل التي تؤثر على جودة وشفافية التقارير المالية ومن ثم على خطر إنهايار أسعار الأسهم ، ومن أهم تلك العوامل كان هيكل الرقابة الداخلية . فقد توصلت دراسة Kim et al. (2019) إلى أدلة قوية على أن الشركات التي تعاني من ضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية هي أكثر عرضة لإنهايار بالمقارنة مع الشركات التي لديها هيكل رقابة داخلية فعال بنسبة من ١٢٪ إلى ٤٪. وبررت دراسة Lobo et al. (2020) ذلك بأن الشركات التي تعاني من ضعف

جوهري في هيكل الرقابة الداخلية تتحفظ فيها جودة التقارير المالية نتيجة (انخفاض جودة الاستحقاقات ، وانخفاض استمرارية الأرباح ، وزيادة معدل إعادة إصدار القوائم المالية) مما يؤدي إلى (أ) تباين آراء المستثمرين فيما يتعلق بتقييم الشركة (ب) يزيد من غموض بيئية معلومات الشركة وبالتالي تسهيل تخزين الأخبار السيئة من جانب الإدارة ، هذان التأثيران يزيدان من احتمالية حدوث إنهيار في أسعار الأسهم في المستقبل .

بينما ركزت دراسة أخرى على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، فقد توصلت دراسة (2016) Kim and Zhang إلى هناك علاقة سلبية معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث أن التحفظ المحاسبي يساعد على الاعتراف بالخسائر المحتملة في الوقت المناسب ، وهذا من شأنه يحد من السلوك الانتهازي للمديرين في حجب الأخبار السيئة عن المستثمرين ، مما يؤدي إلى انخفاض خطر انهيار أسعار الأسهم . وهو يتفق مع مasic وخلصت إليه دراسة Kousenidis et al. (2014) بوجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي المشروط وخطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل ، علاوة على أنها قدمت دليلاً جديداً من خلال إظهار أن التحفظ غير المشروط يرتبط أيضاً بشكل سلبي بخطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل. في حين أن دراسة (2014) DeFond et al. تناولت عامل آخر وهو تبني معايير التقرير المالي الدولية ، وخلصت إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تقارير مالية أكثر شفافية وتحسين درجة القابلية للمقارنة وتخفيف قدرة إدارة الشركة على ممارسة أنشطة تخزين الأخبار السيئة، مما يعكس في النهاية على تخفيف خطر انهيار سعر سهم الشركة. وأخيراً ، أضافت دراسة (2019) Abedifar et al. عامل جديداً قد يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وهو اللوائح المحاسبية الخاصة ، فلقد خلصت الدراسة المطبقة على قطاع البنوك ، أن أسهم البنوك تكون أقل عرضة للإنهيار في البلدان التي لديها آليات إنفاذ ولوائح محاسبية مصرافية أفضل ، حيث أن اللوائح الخاصة تحسن من جودة الاصفاح المحاسبية وترتيد من الشفافية والاستقرار المالي.

ويعد العامل الأكثر شمولاً في تحسين جودة التقارير المالية وتخفيف عدم تماثل المعلومات والحد من الممارسات الإدارية الانتهازية مثل تخزين الأخبار السيئة والذي تناولته الدراسات

بشكل موسع هو تفعيل آليات حوكمة الشركات ، فقد أتفقت عدة دراسات سابقة (Valiana et al., 2021 ; Wu et al., 2020 ; Habiba et al., 2018 ; Andreou et al., 2016) على أن آليات حوكمة الشركات تحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم من خلال التشجيع على الممارسات الأخلاقية وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية ، وكذلك جودة الأداء المهني لمراقبى الحسابات. ولكنها اختلفت حول الآلية الأكثر تأثيراً في الحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم ، فقد أشارت دراسة Andreou et al., (2016) أن هيكل الملكية وتكون مجلس الإدارة بما الآليتين الابرز للحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم. في حين أن دراسة (Wu et al. 2020) تعتقد أن هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة هما الأبرز في هذا الشأن ، بينما ترى دراسة Valiana et al. (2021) أن الشفافية وجودة الإفصاح هي الآلية الرئيسية لحماية المستثمر من خطر إنهيار أسعار الأسهم .

(٤-٣-١-٧) عوامل خارجية مرتبطة بسوق رأس المال والبيئة الخارجية

قدم الباحثون مسار بحثي آخر لإستكشاف العوامل التي تزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم من خلال ربطها بخصائص سوق رأس المال نفسه أو الظروف والبيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة ، فقد تم ربط خطر إنهيار أسعار الأسهم بخصائص الأسهم مثل سيولة الأسهم وحجم التداول ، حيث توصلت دراسة Alp et al. (2021) إلى أن ارتفاع سيولة الأسهم يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث يكون لدى مدربى الشركات الدافع لحجب أو إخفاء الأخبار السيئة خاصة مع زيادة مستويات قيود البيع على المكتشوف. كما توصلت إلى أنه كلما زاد حجم التداول على سهم الشركة في السنة الحالية، كلما زاد الالتواء السالب لعوائد السهم في السنة المقبلة ، والذي يدل على احتمالية زيادة خطر إنهيار سعر سهم الشركة. كما أضافت دراستي (Srinidhi and Liao, 2020; Vo, 2020) بعداً جديداً في تفسير خطر إنهيار سعر السهم وهو الأزمات المالية المتكررة التي تتعرض لها الأسواق المالية والتي فاقمت من خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات ، ولعل أخرها هي الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا (COVID-19) ، فقد قدمت دراسة Liu et al. (2021) أدلة قوية على أن هناك إرتباط إيجابي بين الانحراف الشرطي لعوائد الأسهم والنمو اليومي في إجمالي الحالات المؤكدة من الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19)،

مما يشير إلى أن الوباء زاد من خطر إنهيار أسعار الأسهم . على النقيض من ذلك فإن دراسة (2021) Huang and Liu خلصت إلى أن خطر إنهيار أسعار الأسهم لشركات الطاقة في الصين تناقض بشكل كبير في فترة ما بعد COVID-19 ، نتيجة تمكن الحكومة من التعامل بنجاح مع أزمة صحية عامة ، كما أن الشركات التي تشارك في المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أقل تعرضاً لخطر إنهيار أسعار الأسهم في فترة ما بعد COVID-19 ، فالقيم بتلك المسئولية هو حماية شبيهة بالتأمين عند وقوع أحداث سلبية .

بينما ركزت مجموعة دراسات أخرى على دور أحد أهم وسطاء المعلومات في الأسواق المالية وهم المحللين الماليين على خطر إنهيار أسعار الأسهم ، فقد أشارت دراسة He et al. (2019) إلى أنه إذا تمكن المحللون الماليون من أداء أدوارهم كوسطاء للمعلومات في الشركات فإن ذلك يزيد من شفافية بيئة المعلومات ويحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأخبار السيئة وبالتالي تخفيض خطر إنهيار أسعار الأسهم. وهذا يختلف مع ما سبق وأن خلصت إليه دراسة (2013) Xu et al. بأن هناك علاقة إيجابية بين زيادة تغطية المحللين وإنهيار أسعار الأسهم في الشركات الصينية ، وتكون هذه العلاقة الإيجابية أكثر وضوحاً عندما يكون المحللين أكثر تفاؤلاً في تبنؤاتهم بالأرباح. وهناك بعض الدراسات الأخرى التي تتواتل عوامل أخرى مرتبطة ببيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة مثل الذين في المنطقة التي تعمل فيها الشركة أو الروابط السياسية ، فقد أفاد (2015) Callen and Fang أن المعتقدات الدينية Religious Beliefs للمديرين التنفيذيين تقيد من تخزينهم للأخبار السيئة مما يقلل من خطر إنهيار أسعار الأسهم. كما أشارت دراسة (2020) Fang et al. إلى أن زيادة درجة الروابط السياسية للشركة يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً ، فهي تؤدي إلى تفاقم سلوك التخزين الإداري للأخبار السيئة، بما يتفق مع دراسة Piotroski et al. (2015) التي خلصت إلى أن الأحداث السياسية Political Events قد تخلق حواجز للشركات لحجب الأخبار السيئة وذلك لأن المديرين ذوي الروابط السياسية قد يتحملون تكاليف وعقوبات كبيرة عند الإفصاح عن أي أخبار سيئة حول الأحداث السياسية الحاسمة .

(٥-٣-١) عوامل مرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركات

أخيراً ، سعى العديد من الباحثين إلى اختبار تأثير خصائص الشركة على خطر إنهيار أسعار أسهمها مستقبلاً ، أولى تلك الخصائص الذي شهد اهتماماً كبيراً هو هيكل الملكية ، فلقد أشارت دراسة (An and Zhang 2013) إلى أنه توجد علاقة سلبية بين الملكية المؤسسية وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، وذلك لأن المستثمر المؤسسي لديه حافز قوي للرقابة على سلوك الإدارة والحد من ممارسات حجب أو تخزين الأخبار السيئة. على العكس من ذلك ، خلصت دراسة (Haghghi and Gerayli 2019) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، كونها تحفز الإدارة على تخزين أو حجب الأخبار السيئة. بينما توصلت دراسة (Srinidhi and Liao 2020) إلى انخفاض ممارسات حجب الأخبار السيئة بسبب توافق اهتمامات المستثمرين العائليين المسيطرین مع مصالح الإدارة (٢) أن شكوك المستثمرين غير المسيطرین بشأن التحسين الداخلي يحد من المبالغة في التقييم وينتهي عن المبالغة في تقدير قيمة الشركة مما يقلل من خطر الإنهاير. أخيراً ، توصلت دراسة (Vo 2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الأجنبية وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث يمتلك المدراء في تلك الشركات المزيد من الحوافز للتلاعب بالمعلومات المتداولة إلى السوق خوفاً من ردود فعل المالك الأجانب تجاه الأخبار السيئة.

وهناك العديد من الخصائص التشغيلية الأخرى التي ركز عليها الباحثين منها كثافة الأصول غير الملموسة أو رأس المال الفكري في الشركة ، فلقد خلصت دراسة (Wu and Lai 2020) إلى أن الشركات كثيفة الأصول غير الملموسة تزيد فيها خطر إنهيار أسعار الأسهم ، خاصة كثيفة الشهرة. في حين خلصت دراسة (Probohudono et al. 2021) إلى عدم وجود علاقة بين رأس المال الفكري وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث أن معتقدات المستثمرين بشأن تقلب أسعار الأسهم تحجب جوانب الأداء المالي الجيد الناجمة من الاستثمار في رأس المال الفكري . وكذلك مدى التوسع في استخدام القيمة العادلة في تقييم أصولها ، فلقد خلصت دراسة (Hsu and Wu 2019) إلى أن استخدام القيمة العادلة في تقييم الممتلكات الاستثمارية investment property يزيد من خطر إنهيار

أسعار الأسهم ، كونه لا ينقل معلومات إدارية خاصة بشأن قيمة الشركة ولكنها قناة لإخفاء المعلومات أو تخزين الأخبار السيئة بسبب عدم وجود الأسواق النشطة مما يجعل تقديرات القيمة العادلة شخصية ومتحيزة وغير موثوق بها وعرضة للتلاعب أو للأخطاء. هذا يختلف مع ما سبق وأن خلصت إليه دراسة Bleck and Liu (2007) أن التكلفة التاريخية تزيد من غموض المعلومات داخل الشركة وتسهل سلوكيات تخزين الأخبار السيئة ، مما يؤدي إلى مزيد من الإنهيارات المتكررة والأكثر خطورة في أسعار الأسهم. علاوة على احتمال مواجهة الشركة لتعثر مالي أو تقلب الربح والتدفق النقدي ، فقد خلصت دراسة Xue and Ying (2020) إلى أن تمنع الشركات بجودة مالية أفضل وفرص أقل لحدوث تعثر مالي Financial Distress يقلل من خطر إنهيار أسعار أسهمها . وهو يتفق مع ما توصلت دراسة Andreou et al. (2021) بأن خطر التعثر المالي يدفع الإدارة لحجب الأخبار السيئة وهي استراتيجية تزيد من تعرض الشركات لإنهيارات أسعار الأسهم في المستقبل. بينما أضافت دراسة Wang et al. (2021) أن الزيادة في درجة التقلب في التدفق النقدي للصناعة تزيد بشكل كبير من خطر إنهيار سعر السهم ، وهو يتفق مع ما سبق وأن خلصت إليه دراسة Jabbari et al. (2013) بوجود علاقة عكسية بين حجم التدفق النقدي التشغيلي وخطر إنهيار أسعار الأسهم. وكذلك مع ما خلصت إليه دراسة Lashgari and Farzalizade (2013) بأن غموض الأرباح وحساسية التدفقات النقدية التشغيلية كان لها تأثير مباشر ومعنوي على خطر إنهيار أسعار الأسهم.

ويخلص الباحث من تبع الفكر المحاسبى إلى وجود عدة مسارات بحثية سلكها الباحثون في سبيل معرفة المحددات التي تزيد أو تحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم ، استندت في معظمها على النموذج الذي طوره Jin and Myers (2006) القائم على فكرة تخزين أو حجب الأخبار السيئة وقوتها المختلفة ، كوجهة النظر الأبرز التي دعمتها العديد من الأدلة التجريبية في هذا الشأن . ويعاب على تلك المسارات الندرة في الدراسات المقارنة التي تتم على مستوى عدة دول لفهم تأثير السمات المميزة الخاصة بكل بلد على محددات خطر الإنهيار. من ناحية أخرى ، توجد ندرة شديدة في الدراسات التي تناولت عواقب حدوث خطر إنهيار أسعار الأسهم على الشركات والمستثمرين وأسواق رأس المال .

(٤-١-٧) مقاييس خطر إنهيار أسعار الأسهم

استند الباحثون في الفكر المحاسبي (Butar and Murniati, 2019; Cui et al., 2019; Habib et al., 2018; Habib and Hasan, 2017; Kim et al., 2016) على عدة طرق لقياس خطر إنهيار سعر السهم اعتمدت في معظمها على العوائد غير العادلة اليومية أو الأسبوعية للسهم والتي تقدر كباقي في نموذج السوق The Residuals From The Market Model لكي تعكس العوامل الخاصة بالشركة بدلاً من التحركات الواسعة في السوق. وقد اعتمدت الدراسات السابقة على العوائد الأسبوعية عن قياس الخطر لسنة مالية (Kim and Zhang, 2016; Zhu, 2016) وذلك لأغراض التغلب على مشكلة التداول الضعيف أو بشكل غير منتظم لبعض أسهم الشركات (Habib et al., 2018)، أما عند قياس الخطر على فترات أقل من سنة فيتم الاعتماد على العوائد اليومية (Callen and Fang, 2017) وأبرزت دراسة (مليجي ، ٢٠٢٠ ،) أن نقطة الانطلاق في قياس احتمال حدوث خطر الإنهاي المستقبلي لسعر سهم الشركة ، في تقدير العوائد الأسبوعية لسهم كل شركة من الشركات الممثلة في عينة الدراسة على حدة في نطاق فترة الدراسة بما يتفق مع دراسة (Habib et al., 2018)، ويتم ذلك بالخطوات الآتية :

أحساب العوائد غير العادلة الأسبوعية لسهم كل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة في شكل نوافذ مجتمعة أسبوعياً Cumulative Extremely Firm Specific Weekly Returns (CEWER)

حساب العائد المقدر لسهم الشركة R_{it} بالإعتماد على نموذج السوق Market Model ويأخذ النموذج العلاقة الخطية التالية:

$$R_{jt} = \alpha_j + \beta_{1j} R_{m(t-2)} + \beta_{2j} R_{mt(t-1)} + \beta_{3j} R_{mt} + \beta_{4j} R_{mt(t+1)} + \beta_{5j} R_{m(t+2)} + \varepsilon_{jt}$$

حيث أن:

- α_j : ثابت المعادلة للشركة (j)
- β_j : ميل العلاقة بين العائد على سهم الشركة R_j خلال الفترة (t) وعائد السوق R_m خلال نفس الفترة (t).
- R_{jt} : عائد سهم الشركة (j) خلال الفترة (t).

- R_m : عائد السوق خلال الفترة (t).
 - ϵ_{jt} : الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار. وهو يعبر عن العوائد غير العادلة لسهم الشركة (j) خلال الفترة (j) خلال الفترة (t).
- بـ- تحديد القيمة W_{jt} وهي عبارة عن العوائد غير العادلة الأسبوعية السالبة لسهم الشركة (j) في الأسبوع (t)، وتحسب تلك القيمة بأخذ اللوغاريم الطبيعي (\ln) لمجموع العائد غير العادي الأسبوعي (ϵ_{jt}) زائد واحد صحيح، ويتم التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$W_{jt} = \ln(1 + \epsilon_{jt})$$

ويبرز في هذا الشأن ٣ طرق لقياس خطر إنهيار أسعار الأسهم وهي (Habib et al., 2018)

أـ-المقياس الأول: احتمال أن تكون العوائد غير العادلة سالبة **The Likelihood of Substantial Drops for Returns during the Following Year**

اتفق العديد من الباحثين (Fang and Callen 2016 ; Zhu,2016 ; Kim and Zhang, 2016) على أن خطر إنهيار أسعار الأسهم يظهر عندما يرتفع الانحراف المعياري للعوائد غير العادلة $Extremely Returns Standard Deviations$ لسهم الشركة عن متوسط العوائد غير العادلة الأسبوعية لنفس السهم خلال سنة مالية كاملة ، حيث أن الانحراف المعياري بمقدار (3.2) درجة يؤدي إلى حدوث احتمال قدره (0.1%) لظهور حدث غير طبيعي كإنهيار أسعار الأسهم خلال تلك السنة وفقاً للتوزيع الطبيعي . لذلك يتم تحديد تكرار انخفاض القيمة W_{jt} عن انحراف معياري(3.2)، ويتم استخدام متغير تصنيفي Indicator Variable للتعبير عن احتمال حدوث خطر إنهيار أسعار أسهم الشركة خلال فترة الدراسة بحيث يأخذ القيمة (1) اذا كانت القيمة W_{jt} أقل من (3.2) وظهرت مرة واحدة خلال فترة الدراسة، ويأخذ القيمة (2) اذا كانت القيمة W_{jt} أقل من (3.2) وظهرت مرتين خلال فترة الدراسة ، وهكذا ، أما إذا حدث غير ذلك فيأخذ القيمة (صفر).

بـ-المقياس الثاني: معامل الإنلواء السالب للتوزيع العوائد **Coefficient of Skewness**

يستخدم معامل الإنلواء السالب للعوايد غير العادلة الأسبوعية للأسهم The Negative

كoefficient of Skewness (NCSKEW) كقياساً إضافياً للتعبير عن احتمال حدوث خطر إنهيار الأسهم، ويمثل الإنلواء عدم التمايز في توزيع العوائد على سهم الشركة، وتشير القيم السالبة إلى أن البيانات تتلوى في إتجاه اليسار، والعكس بالعكس. ويمكن حساب هذا المعامل من خلال المعادلة التالية:

$$NCSKEW_{jt} = -[n(n-1)^{3/2} \sum W_{jt}^3] / [(n-1)^{3/2}]$$

و يتم ضرب هذا المقياس في (-1)، لذلك طبقاً للمعادلة السابقة فإنه كلما زاد معامل الإنلواء السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية لسهم الشركة (j) خلال الفترة (t) كلما زاد احتمال تعرض أسعار أسهم تلك الشركة لخطر الإنهاير، وذلك لأن معظم القيم للعوائد غير العادية الأسبوعية لسهم الشركة خلال فترة الدراسة ستكون أكبر من المتوسط السنوي لتلك العوائد خلال نفس السنة مما يعني زيادة الانحراف السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية عن وسطها الحسابي خلال الفترة.

ج-المقياس الثالث: طريقة التقلب من أسفل إلى أعلى The down-to-up volatility (Duvol)

تعتبر طريقة التقلب من أسفل إلى أعلى من المقاييس شائعة الاستخدام في الدراسات السابقة (Habib, et al., 2018; Yeung and Lento, 2018a) وقد تم استخدامها للمرة الأولى من قبل دراسة (Chen et al, 2001). ويعتمد هذا المقياس على تقسيم العوائد الأسبوعية أو اليومية لكل شركة على مدار الفترة الزمنية محل القياس إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي المجموعة المنخفضة (down weeks) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي انخفضت عن متوسط العوائد المحسوب عن الفترة الزمنية محل القياس، أما المجموعة الثانية هي المجموعة المرتفعة (up weeks) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي زادت عن هذا المتوسط ثم يتم حساب الإنحراف المعياري لكل مجموعة على حده. وتكون قيمة مقياس التقلب من أسفل إلى أعلى هي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الإنحراف المعياري لمجموعة المشاهدات المنخفضة إلى الإنحراف المعياري لمجموعة المشاهدات المرتفعة وبأخذ هذا المقياس الشكل التالي :

$$DUVOL_{jt} = \log (n_u-1) \sum_{\text{down}} W_{jt}^2 / (n_d-1) \sum_{\text{up}} W_{jt}^2$$

حيث أن:

- N_u : تمثل عدد مشاهدات (الأسبوعية) المجموعة المنخفضة.
- N_d : تمثل عدد مشاهدات (الأسبوعية) المجموعة المرتفعة.

وتشير القيم المرتفعة لهذا المقياس إلى ارتفاع الإنذار السالب في توزيع العوائد وبالتالي إرتفاع خطر إنهيار سعر سهم الشركة ، كلما ارتفعت قيمة نقلبات العوائد اليومية أو الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى ، والعكس صحيح. وجدير بالذكر ، فإن هذا المقياس أقل عرضة للتاثر بالعوائد الأسبوعية للسهم الشاذة والمترفرفة. (عيطة، ٢٠٢١،

وسوف يعتمد الباحث في قياسه لخطر إنهيار أسعار الأسهم في الدراسة التطبيقية على طريقة التقلب من أسفل إلى أعلى (DUVOL) بإعتبارها الأكثر دقة وإنشاراً في الأدب المحاسبي فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة لها في البيئة المصرية. ويتحقق الباحث مع ما توصلت دراسة Zhu, (2016) أن كل النماذج الخاصة بتفسير خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات تفترض كفاءة السوق ، إلا أن المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بخطر إنهيار أسعار أسهم الشركات لا تشترط ذلك .

(٤-٧) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات : المقاييس والمردود المهني

زاد الإهتمام في الأونة الأخيرة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات Industry Specialization كأحد أهم وأبرز مقاييس ومؤشرات جودة المراجعة المدركة ، وكذلك أحد أهم الآليات التي تمكن مراقبى الحسابات من مواجهة المنافسة المتزايدة فى سوق المهنة فى ظل العولمة وافتتاح الأسواق وتحرير الخدمات ، وتزيد من قدرته على اكتشاف الغش والتلاعب فى القوائم المالية وجودة أحكامه المهنية ، خاصة فى ظل تعقد طبيعة الأنشطة والعمليات للعديد من الصناعات. (Feng et al., 2019) علاوة على أنه حظى باهتمام الجهات المهنية ، فعلى الرغم من أن معايير المراجعة الدولية لم تتضمن معياراً يتناول التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ، إلا أنها تناولت هذا الاتجاه بشكل غير مباشر من خلال مطالبة مراقب الحسابات بضرورة فهم طبيعة نشاط العميل والصناعة التي ينتمى إليها. (Hegazy et al., 2015)

وعلى الرغم من أن الدراسات حول مفهوم التخصص الصناعي لمراقبى الحسابات واسعة

النطاق ، إلا أنه لم يتم الاتفاق بين الباحثين على تعريف شامل للتخصص الصناعي ، فلقد اتفق تعريف Sun and Liu (2013) مع التعريف الرائد الذي قدمه Solomon et al. (1999).al. والذي عرف مراقبى الحسابات المتخصصين صناعياً بأنهم أولئك الذين يتركز تدريبيهم وخبرتهم في صناعة معينة ، ويقضون معظم وقتهم في مراجعة العملاء في إطار صناعة واحدة . وهو يتفق مع رأي Robin and Zhang (2015) بأن مراقب الحسابات المتخصص هو الذى تتركز خبرته وتدربيه بشكل رئيسى فى صناعة معينة. من ناحية أخرى ، يُعرف (2015) Hegazy et al. التخصص الصناعي بأنه شكل من أشكال الخبرة التي يكتسبها مراقب الحسابات من خلال ممارسة نفس العمل في صناعة معينة بشكل مستمر. وهو نفس ما أشارت إليه دراسة (2016) Audoussset-Coulier et al. بأن مراقبى الحسابات المتخصصين هم الذين طوروا خبرة محددة في صناعة معينة وبالتالي قادرولى تقديم خدمات عالية الجودة لعملائهم ، وأضافت دراسة Khajavi and Zare (2016) بعدهاً فريداً آخر وهو قيامهم بتقييم أفكار بناءة لمساعدة عملائهم على خلق قيمة مضافة ، وأيضاً تقديم حلول جديدة لبعض المشكلات التي يواجهها العملاء في صناعاتهم. كما عرقته دراسة (2018) Jorjani and Safari Gerayeli بأنه تمنع مراقب الحسابات بالخبرة والمهارات التشغيلية والتعليمية التي تزيد من قدرته على اكتشاف الأخطاء الهمامة والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية. أخيراً ، عرفه Mahmoodabadi et al. (2020) بأنه إستراتيجية تميزت بهدف إلى تزويد مراقبى الحسابات بميزة تنافسية مستدامة على مراقبى الحسابات غير المتخصصين .

علاوة على ماسبق ، اتفق العديد من للباحثين (Audoussset-Coulier et al., 2016; Hegazy et al., 2015; Robin and Zhang, 2015; Minutti-Meza, 2013; Habib, 2011;Francis, 2011) على أن هناك مدخلين بارزين لقياس للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات هي **(١) مدخل الحصة السوقية (Market Share Approach)** حيث يفترض أنه يمكن قياس معرفة وخبرة مراقب الحسابات في صناعة معينة من خلال حصته السوقية في هذه الصناعة، وبالتالي فإن مراقب الحسابات الذي يكون له حصة سوقية أكبر في صناعة معينة من المفترض أن يكون لديه معرفة وخبرة أكبر في

هذه الصناعة. وتوجد عدة مقاييس لتحديد الحصة السوقية، حيث يمكن تحديدها على أساس (الأتعاب ، أو عدد العملاء، أو إجمالي مبيعات العملاء ، أو إجمالي أصول العملاء). ويكون مراقب الحسابات متخصصاً إذا كانت جملة أتعابه لا يقل عن ١٠٪ من إجمالي الأتعاب لشركات القطاع ، أو إجمالي إيرادات أو أصول الشركات التي يراجعها في القطاع لائق عن ١٠٪ من إجمالي إيرادات أو أصول الشركات في هذا القطاع، وقد زادت تلك النسبة إلى ٢٠٪ . (٢) **دخل المحفظة Portfolio Share Approach** ووفقاً لهذا المدخل يعتبر مراقب الحسابات متخصصاً في الصناعة التي تولد أكبر قدر من الإيرادات لشركة المراجعة ، ولقد تم تطوير لاحقاً دخل مشترك يجمع بين المنهجين السابقين يسمى منهج حصة السوق المرجحة ، حيث يتم ترجيح حصة شركة المراجعة في السوق من خلال حصتها في محفظتها.

وسعى العديد من الباحثين إلى محاولة معرفة المردود المهني للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات، ولكن جاءت النتائج متعارضة في هذا الشأن. فلقد قدمت عدة دراسات سابقة (Lee, 2020 ; Hegazy et al., 2015; Balsam et al., 2003) أدلة قوية على أن الشركات التي تستعين بمراقب حسابات متخصص يكون لديها معامل استجابة أرباح أعلى، وإستمرارية أرباح أعلى ، وإعادة إصدار قوائم مالية أقل ، وجودة إفصاح أعلى ، وعناصر استحقاق اختيارية أقل بالمقارنة مع الشركات التي تستعين بمراقب حسابات غير متخصص. على النقيض من ذلك، فإن دراسة (Garcia-Blandon and Argiles- Bosch 2018) خلصت إلى عدم وجود تأثير كبير للتخصص الصناعي على جودة المراجعة وهي تتفق مع معظم النتائج السابقة ، ويمكن تبرير ذلك إتساقاً مع نتائج دراسة Audousset-Coulier et al. (2016)، بأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن أفضل مقياس للتخصص الصناعي ، كما أن اختلاف المقياس المستخدم لقياس التخصص الصناعي يؤثر على تصنيفه كمتخصص أم لا . من ناحية أخرى ، توصلت عدة دراسات سابقة- (Cassell etal. 2019; Dao and Pham, 2014; Abidin and Ahmad Zaluki, 2012; Habib and Bhuiyan, 2011) إلى أدلة على أن مراقبي الحسابات المتخصصين قادرون على تخفيض توقيت عملية المراجعة نتيجة فهمهم المعمق لطبيعة

قضايا ومخاطر صناعة العميل وبالتالي نشر القوائم المالية في الوقت المناسب وتخفيف
عد التأكيد المرتبط بقرارات الاستثمار.

يعتقد الباحث أنه في ظل الجدل القائم بشأن كيفية قياس الأبعاد المتعددة لجودة المراجعة،
وعدم وجود إجماع بين الباحثين في الفكر المحاسبي حول أفضلية أي مؤشر من المؤشرات
السابقة كقياس شامل، يختار الباحث التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات كأحد أهم
مؤشرات جودة المراجعة المدركة كونه يناسب طبيعة البحث الحالي. ويزيد التخصص
الصناعي لمراقبة الحسابات من قدرته على اكتشاف التحريرات الجوهرية في القوائم المالية
، مما يزيد من جودة التقارير المالية من خلال (المستحقات التقديرية الأول)، وجودة إفصاح
أعلى ، ومعامل إستجابة أعلى للأرباح) مما يخفض من خطر إنهايار أسعار الأسهم . ولكن
تكمن المشكلة في تعدد طرق قياس التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات، علاوة على أن
تغير طريقة القياس المتبعة يؤدي إلى تصنيفات متعارضة وغير متسقة لمراقبة الحسابات
كمتخصصين مما قد يؤثر على نتائج الدراسات وإمكانية التعميم . ولكن يعتقد الباحث أن
مدخل الحصة السوقية هو المدخل الأكثر شيوعاً وإستخداماً وواقعية في تحديد درجة
التخصص الصناعي، والذي سوف يعتمد عليه عند إجراء الدراسة التطبيقية.

(٣-٧) مفهوم ومداخل قياس جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي

أكد كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة
الدولى IASB على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية ، إلا أنها لم يحددا ما
هو المقصود بمصطلح جودة التقارير المالية ، وإن كانا قد حددوا مجموعة من الخصائص
النوعية للمعلومات الواردة بها حتى تتصف بالجودة العالمية ، والتي تساعد على تحديد الأبعاد
التي تكمن وراء جودة التقارير المالية. Butar and Murniati, 2021 ; Chae, et al., 2021

لذا ربط البعض بين جودة التقارير المالية ومدى توافر الخصائص النوعية
للمعلومات المحاسبية ، أو بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل دقيق ، حيث أن التقارير المالية
مرتفعة الجودة هي الأكثر إكتمالاً وحيادية وخلوً من الأخطاء ، والتي توفر معلومات تنبؤية
أو تأكيدية حول الوضع الاقتصادي الأساسي للشركة وأدائها في ضوء المعايير والإرشادات
المحاسبية. Gaynor et al., 2016

وعلى الرغم من الإهتمام والزخم الكبير بمفهوم جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي ، هناك إتفاق بين العديد من الباحثين (Yin and Tian, 2017; Zhu, 2016; Gaynor et al., 2016) على اختلاف مفهوم جودة التقارير المالية بإختلاف وجهات نظر وأهداف معدى ومستخدمي التقارير المالية ، علاوة على وجود إتفاق على صعوبة قياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر، ولكن يمكن قياسها بشكل غير مباشر من خلال مدخلين رئيسيين وهما (١) المدخل الأول يركز على احتياجات المستخدمين، ووفقاً لهذا المدخل تعتمد جودة التقارير المالية على مدى منفعة المعلومات المالية للمستخدمين. (٢) المدخل الثاني يركز على حماية المستثمرين ، ووفقاً لهذا المدخل فإن جودة التقارير المالية ترتبط بالإفصاح العادل والكامل، وهو يركز على شفافية واتكمال الإفصاحات المالية لتخفيف عدم تماثل المعلومات . ورغم وجود بعض التشابه بين المدخلين من حيث أن كلاهما يهدف في النهاية إلى مساعدة المستخدمين. وهو ما يفسر تعدد المقاييس المستخدمة على نطاق واسع في الأدبيات المحاسبية لقياس جودة التقارير المالية ومنها (جودة الأرباح ، الإستحقاقات ، الدور التقييمي ، وإعادة إصدار القوائم المالية). (Wongchoti et al., 2018)

(2020; Garven et al., 2018 ; Salehi, et al., 2018) ويعتقد الباحث أنه على الرغم من تعدد النماذج المستخدمة لقياس جودة التقرير المالي ، فإن المقاييس الأبرز والأكثر شيوعاً لجودة التقارير المالية هو جودة الأرباح . (Butar and Murniati, 2021; Nadhir and Wardhani 2019) فهناك شبه إجماع بين الباحثين على أنه يمكن قياس جودة التقارير المالية بدلالة جودة الأرباح ، وتكون الأرباح ذا جودة مرتفعة إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية: (١) أن تعكس الأداء التشغيلي الحالي، (٢) وأن تكون مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي ، (٣) أن تساعد على تقدير القيمة الحقيقية للشركة. ولقد قامت دراسة Dechow et al. (2010) بتقسيم مقاييس جودة الأرباح إلى ثلاثة فئات رئيسية: أولها، خصائص الأرباح، وتشمل؛ استمرارية الأرباح، والاستحقاقات، وتمهيد الأرباح، والاعتراف الوقتي بالخسائر. وثانيها، استجابة المستثمرين للأرباح، وتشمل معامل استجابة الأرباح. وثالثها، المؤشرات الخارجية والتي تتضمن إعادة إصدار القوائم المالية ، والإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية، والتي تعتبر مؤشرات

على الأخطاء أو ممارسات إدارة الأرباح . ويعتقد الباحث أنه من هذا المنطلق فإن الأرباح عالية الجودة هي التي تتصف بالحيادية والثبات والإستقرارية والقدرة التنبؤية، والعرض في التوقيت المناسب وبوضوح وإكمال.

وفي نفس السياق، أشارت دراستي (Wongchoti, et al., 2016; Tang et al., 2020) إلى أن مقاييس جودة الأرباح يمكن تجميعها في فئتين رئيسيتين أولهما: المقاييس المحاسبية، وهي تستند في قياسها لجودة الأرباح إلى خصائص تلك الأرباح التي يتم التقرير عنها ، كالمقاييس المتعلقة باستقرارية الأرباح وجودة الاستحقاقات والتحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح. وثانيهما: المقاييس السوقية، وفي ضوءها تقيس جودة الأرباح عن طريق التركيز على العلاقة بين الأرباح المحاسبية ورد فعل سوق الوراق المالية (العلاقة بين الربح المحاسبى وعوائد أو أسعار الأسهم) ، وذلك بهدف التعرف على المقدرة التنبؤية والدور التقييمي لمعلومات الأرباح وإنعكاسها على سوق الوراق المالية.

ويعتقد الباحث أنه في ظل عدم وجود تعريف متفرد عليه أو مقاييس شامل لجودة التقارير المالية ، فإنه يجب اختيار المقياس الأنسب وفقاً لطبيعة البحث ، ونظرًا لأن البحث الحالي يركز على أحد أهم المخاطر غير المنتظمة التي يتعرض لها المستثمرين في الأسواق المالية وهو خطر إنهيار أسعار الأسهم ، فإن الباحث سوف يستند في قياس جودة التقارير المالية على جودة الأرباح ، وذلك لأن المستثمرين يعتمدون على الأرباح المحاسبية في تقييم أداء وقيمة الشركة والتباين بالأرباح المستقبلية وتسعير وتدالو الوراق المالية . علاوة على أن الباحث سوف يعتمد في قياس جودة الأرباح على مقياس عكسي وهو ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات بإعتبارها المقياس الأكثر شيوعاً وقبولاً بين الباحثين في الفكر المحاسبى ، وعلى النموذج الأبرز في هذا الشأن وهو نموذج جونز المعدل ، حيث أن الإداره تلجأ إلى ممارسات إدارة الأرباح بإعتبارها القناة الأبرز لحجب وتخزين الأخبار السيئة ، مما يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي .

(٤-٧) تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم وإشتقاق فرض البحث الأول .

سعى تيار هائل من البحوث الأكاديمية إلى محاولة إبراز المنافع المتوقعة من التخصص

الصناعي لمراقبة الحسابات من خلال التركيز على العواقب الاقتصادية المباشرة للمستثمرين مثل خفض تكالفة الديون وتكلفة حقوق الملكية ، (Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) ومن هنا بربت قضية أخرى هل التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات (مرتفع الجودة) يخفض من خطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي. وتعد الدراسة الرائدة في هذا الشأن هي دراسة (Robin and Zhang 2015) التي حاولت اختبار ما إذا كان الإستعانة بمراقبة الحسابات المتخصصين في الصناعة يخفض من خطر إنهيار أسعار الأسهم ، وذلك باستخدام عينة من ٥٨٣٦٥ مشاهدة سنوية للشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٩ . وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، لقدرتهم على تخفيض غموض أو عدم شفافية القوائم المالية والحد من قنوات تخزين الأخبار السيئة مثل التجنب الضريبي وإدارة الأرباح ، مما يخفض من خطر الإنهاي المستقبلي لأسعار الأسهم. بينما سعت دراسة (Khajavi and Zare 2016) إلى اختبار أثر جودة المراجعة على خطر إنهيار الأسهم ، وذلك باستخدام بيانات ٧٤ شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠٠٣ . وخلصت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين وجود مراقب حسابات متخصص في الصناعة وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، لقدرته على تقييد ممارسات إدارة الأرباح من قبل المديرين كأخذ سلوكيات حجب أو تخزين الأخبار السيئة ، مما يخفض من خطر الإنهاي المستقبلي لأسعار الأسهم.

من ناحية أخرى ، سعت دراسة (Su et al. 2016) إلى اختبار العلاقة بين فترة إرتباط مراقب الحسابات بعميله كمؤشر على جودة عملية المراجعة والتقلب في أسعار الأسهم في الشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٢ ، وخلصت إلى أن الارتباط الأطول بين مراقب الحسابات وعميله يخفض تقلبات أسعار الأسهم ، ويزداد هذا التأثير عند الإستعانة بمراقبة الحسابات المتخصصين في الصناعة. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة (Callen and Fang 2017) بأن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع عمليه يؤدي إلى زيادة قدرته على منع واكتشاف أنشطة حجب وتخزين الأخبار السيئة ، مما يتربّع عليه تخفيض خطر إنهيار أسعار الأسهم. في حين ان دراسة Jorjani and Safari Gerayeli

(2018) قالت بإختبار التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير معدل للعلاقة بين معدل دوران مراقب الحسابات وتقلب عائد الأسهم . وتوصلت إلى أن هناك علاقة سلبية معنوية بين طول فترة عمل مراقب الحسابات وتقلب عائد الأسهم وذلك لأنه مع زيادة فترة عمل مراقب الحسابات تتحسن جودتي المراجعة والتقارير المالية ، بسبب إمامه وفهمه بشكل أفضل للعمليات التجارية وأنظمة المحاسبة وقضايا إعداد التقارير داخل الشركة ، لذا سيكون لدى المستثمرين قدر أقل من عدم التأكيد في قرارات الاستثمار والتبنؤ بالعوائد المستقبلية، مما يقلل بدوره من تقلب عائد الأسهم. علاوة على مasicq، توصلت دراسة Yeung and Lento (2018a) إلى أن هناك علاقة سلبية معنوية بين جودة المراجعة الأعلى وخطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات الصينية، نتيجة قدرة مراقبى الحسابات المتخصصين في الصناعة على تقييد ممارسات إدارة الأرباح أو إصدار آراء مراجعة معدلة بشأن الإستمرارية ، وهذه العلاقات أقوى بعد إصلاحات المعايير الدولية للتقرير المالي عنها قبلها . ويتفق ذلك مع خلصت إليه دراسة (2016) Lim et al., بأن خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات انخفضت بعد التبني الإيجاري لمعايير التقارير المالية الدولية نتيجة ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي ، كما انخفضت خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات بالنسبة للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص من Big 4.

إمتداداً لدراسة (2015) Robin and Zhang جاءت دراسة (2019) Feng et al. التي أضافت بعداً جديداً للعلاقة من خلال التركيز على تأثير التخصص الصناعي على مستوى الشريك في مكتب المراجعة على خطر إنهايار أسعار الأسهم ، من خلال الاعتماد على عينة كبيرة من تقارير الشركات الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥ والتي يجب فيها الإفصاح عن اسم شريك مراجعة في تقرير المراجعة . وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على مستوى شريك مكتب المراجعة وخطر إنهايار أسعار الأسهم ، حيث أن له قوة تفسيرية متزايدة في الحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم ، بما يتجاوز ذلك الذي يمارسه التخصص الصناعي على مستوى مكتب المراجعة، حيث أن المعرفة الصناعية تتراكم في رأس المال البشري لشريك المراجعة

الفردي وليس داخل مكتب المراجعة ، كون أن بعض المعارف الشخصية يصعب مشاركتها داخل مكتب المراجعة . كما قدمت دراسة Mahmoodabadi et al. (2020) أدلة قوية على أنه كلما ارتفعت جودة مراقبى الحسابات من خلال تخصصهم الصناعي ، زاد الأفصاح الفورى عن الأخبار السيئة ، وبالتالي انخفض مستوى خطر إنهيار أسعار الأسهم. وكذلك أضافت دراسة Lee (2020) أنه مع زيادة المخاطر في الأسواق المالية ، يمكن لمراقبى الحسابات المتخصصين تعديل خطط وبرنامج المراجعة وزيادة أتعابهم ، أو يزداد ميلهم إلى إصدار آراء معدلة في محاولة للحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم .

من ناحية أخرى ، حاولت العديد من الدراسات الربط بين جودة عملية المراجعة ولكن مقاييس من خلال مؤشرات أخرى إلى جانب التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، على سبيل المثال ركزت دراسة Habib and Hasan (2016) على إستقلال مراقب الحسابات كمؤشر على جودة عملية المراجعة ، وذلك من خلال اختبار ما إذا كانت الخدمات الضريبية الإستشارية التي يقدمها مراقب الحسابات تؤثر على خطر إنهيار أسعار الأسهم . وخلصت إلى أن الخدمات الضريبية التي يقدمها مراقب الحسابات المتخصص تقلل من خطر الإنهاي من خلال تقييد ممارسات إدارة الأرباح من خلال النفقات الضريبية وممارسات التجنب الضريبي. في حين قدمت دراسة Khani and Rajabdarri (2019) أتعاب المراجعة كمؤشر آخر على جودة عملية المراجعة ، وعلى عكس المتوقع توصلت إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين أتعاب المراجعة وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث أن زيادة أتعاب المراجعة هي مؤشر على تعقد وغموض القوائم المالية وزيادة خطر عمل المراجعة. بينما ركزت دراسة Habib and Huang (2019) على تأثير إصدار تقرير المراجعة (ARL) كمقاييس عكسي لجودة عملية المراجعة ، وخلصت إلى أن تأثير تقرير المراجعة ARL لفترة طويلة بشكل غير طبيعي يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم ، كونه يشير إلى مشاكل في جودة التقارير المالية ناتجة عن تكذيس الأخبار السيئة من قبل الإدارة ، علاوة على أنه يزيد من تباين أداء ومعتقدات المستثمرين. بل إن الأمر ليشمل بعض الخصائص الديموغرافية كمؤشر على جودة عملية المراجعة ، على سبيل المثال، حاولت دراسة Wang et al. (2020) اختبار العلاقة بين

جنس مراقبى الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، وخلصت إلى انه إذا كان مراقبى الحسابات من الإناث قد يخفض ذلك من خطر إنهيار أسعار الأسهم بسبب نفورهن من الخطر وزيادة مستوى الأخلاق لديهن .

علاوة على مasicic، أشارت دراسة Lee (2020) إلى أن خطر إنهيار اسعار الأسهم الشركة هي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات الاحفاظ بالعملاء من جانب مراقبى الحسابات ، حيث يزيد إنهيار سعر السهم من احتمالية رفع دعوى قضائية وإعادة إعداد القوائم المالية في المستقبل ، لذلك وقفت الدراسة ارتباطاً إيجابياً بين استقالات مراقبى الحسابات المتخصصين وإنهيارات أسعار الأسهم . كما حاولت دراسة Li et al. (2019) اختبار تأثير إطلاق برامج فحص المراجعة الوطنية على خطر إنهيار الأسهم الخاصة بالشركة في ٣٨ دولة حول العالم. وجذبنا انخفاضاً كبيراً (٣٢.٣٩٪) في خطر إنهيار الشركة بعد بدء عمليات التفتيش على مكاتب المراجعة ، هذا التأثير السلبي أقوى بالنسبة للمراجعين ذوي الحجم الأصغر، والخبرة الصناعية المحدودة ، والمدة الأطول. كما أن دراسة Xiaoqiang and Zuming (2021) باستخدام البيانات التي تم جمعها بدوبياً حول عدد وفترة فقرة أمور المراجعة الرئيسية (CAMs) في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ، قد توصلت إلى أنه ينخفض خطر الإنهيار بعد تطبيق معيار المراجعة الجديد من جانب مراقبى الحسابات الذي يتطلب الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية CAMs كونها تزيد شفافية بيئة معلومات في سوق رأس المال .

ويتفق الباحث مع وجهة النظر الأبرز في هذا الشأن (Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) بوجود علاقة سلبية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، رغم أن معظم هذه الدراسات ركزت على الأسواق المالية المتقدمة. ويرجع الباحث ذلك إلى أن التخصص الصناعي هو بمثابة عملية تدريب مستمرة تكسب مراقب الحسابات خبرات ومهارات كبيرة من خلال التركيز على صناعة معينة ، علاوة على زيادة فهمه وإدراكه لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العملاء المرتبطين بالصناعة ، مما يزيد من قدرته على اكتشاف التحريرات الجوهرية في القوائم المالية ، وينعكس كذلك إيجاباً على جودة قراراته وأحكامه المهنية وبالتالي جودة عملية المراجعة .

من ناحية أخرى ، يزيد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من قدرته على الحد من الممارسات الإدارية الإنهازية والسيطرة على قنوات تخزين الأخبار السيئة مثل ممارسات إدارة الأرباح بما ينعكس إيجاباً على جودة القوائم المالية وسلباً على عدم تماثل المعلومات وغموض القوائم المالية ، علاوة على أن المخاوف من عمليات التقاضي المحتملة تحفز مراقبى الحسابات المتخصصين على اكتشاف الطرق والسياسات المحاسبية التي يستخدمها عميل المراجعة في حجب الأخبار السيئة ، مما يحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي . وفي ضوء ما سبق يمكن إشتقاق الفرض الأول للبحث كالتالي :

H1: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات سلباً ومعنوياً على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

(٥-٧) تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية وإشتقاق فرض البحث الثاني .

تعد دراسة (Balsam et al. 2003) من أولى الدراسات التي قدمت أدلة قوية على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يزيد من معرفة القطاع الصناعي الذي تعمل فيه الشركة، مما يزيد من قدرته على اكتشاف والحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية. أعقبها دراسة (Almutairi et al. 2009) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين مدى السعر bid-ask spread كمقاييس لعدم تماثل المعلومات والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات . بينما توصلت دراسة (Rusmin 2010) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية ، نتيجة قدرته على تقييد واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح . وهو يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Jaggi et al. 2012) ولكن باستخدام بيانات على مستوى عدة دول cross-country ، يوجد علاقة إيجابية معنوية بين جودة الأرباح والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات خاصة في البلدان التي تعاني من ضعف آليات حماية المستثمر.

في نفس السياق ، خلصت دراسة (Sun and Liu 2013) إلى أن هناك أثراً تفاعلياً إيجابياً بين وجود مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة وحوكمة مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية. كما خلصت دراسة (Hoelscher and Seavey 2014) إلى وجود

علاقة إيجابية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وزيادة تقبل الادارة للمخاطرة مقاومة بالانحراف المعياري لعائدات الأسهم السنوية ومصروفات البحث والتطوير والتي تعني توجه أكبر نحو المخاطرة . ويشير ذلك إلى أن مراقبة الحسابات المتخصصين في الصناعة يتتجاوز تأثيرهم فقط جودة التقارير المالية ولكن يمتد ليشمل سلوك الاستثمار الإداري . في حين توصلت دراسة Ghosh and Tang (2015) إلى أن مراقبة الحسابات المتخصصين يفرضون أتعاباً أقل على الشركات العائلية كونهم يعتقدون أن قوائمها المالية أعلى جودة من الشركات غير العائلية . علاوة على مسبق، توصلت دراسة Elaoud and Jarboui (2017) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص في الصناعة . بينما أشارت دراسة Garven et al. (2018) إلى أن مراقبة الحسابات المتخصصين هم أكثر قدرة على تقييم مدى معقولية الافصاح والتقديرات المحاسبية لعملائهم ، مما يخص من الحكم الشخص والممارسات الإدارية الإنهازية وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية . ولقد كانت دراسة Alzeban (2019) أكثر شمولاً ، حيث حاولت اختبار تأثير مكونات حوكمة الشركات (CG) على جودة التقارير المالية (QFR) ومنها وجودة مراقب الحسابات الخارجي ، وتوصلت ان جودة مراقب الحسابات من خلال تخصصه الصناعي هي أحد الاليات التي لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية .

على النقيض من ذلك ، خلصت دراسة Zuo and Guan (2014) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وممارسات إدارة الأرباح لأعلي في الشركات الصينية ، ولكن توجد فقط علاقة سلبية معنوية مع ممارسات إدارة الأرباح لأسفل كون لديهم القدرة على تقييد الاستحقاقات غير الطبيعية التي تخضع الدخل . وهو يتفق مع ما خلصت إليه دراسة Hegazy et al. (2015) بعدم وجود اختلاف معنوي بين مراقبة الحسابات المتخصصين وغير المتخصصين في تقييد ممارسات إدارة الأرباح . ولكن وجود مراقبة الحسابات المتخصصين يزيد من جودة التقارير المالية من عدة جوانب أخرى منها زيادة جودة الإفصاح المحاسبى ، وتقليل إحتمال إعادة إصدار القوائم المالية . وكذلك مع ما خلصت إليه دراسة Garcia-Blandon and Argiles-Bosch (2018)

علاقة معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة الأرباح عن طريق تقليل ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية. ويتفق كذلك مع ما خلصت إليه دراسة Nadhir and Wardhani (2019) بأنه لا يؤثر حجم مكتب المراجعة أو تخصصه الصناعي بشكل كبير على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات بما يتفق مع دراسة Zuo and Guan (2014).

ويعتقد الباحث من تحليل وتقييم الدراسات السابقة أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين علي وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية من خلال زيادة جودة الأرباح ، وذلك لأن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يجعله أكثر خبرة وأكثر فهماً لخصائص الشركة ، مما يقيّد من حرية الإدارة عند الاختيار بين الممارسات المحاسبية البديلة وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات. علاوة على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يعمل على تحسين أبعاد أخرى لجودة التقارير المالية مثل تحسين جودة الأفصاح ، والحد من عدم تماثل المعلومات ، وتقليل إحتمال إعادة إصدار القوائم المالية . وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الثاني للبحث كالتالي:

H2: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إيجاباً ومحلياً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

(٦-٧) تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وخطر إنهيار أسعار الأسهم وإشتقاق فرضي البحث الثالث والرابع .

سعى تيار هائل من البحوث الأكademie (Butar and Murniati, 2021; Wongchoti et al., 2020; Kim et al., 2019) إلى محاولة الربط بين جودة التقارير المالية بأبعادها وسمياتها ومقاييسها المختلفة وخطر إنهيار أسعار الأسهم. ويستند الباحثون في ذلك على إفتراض رئيسي وهو إعتماد المستثمرين على المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أسعار الأوراق المالية بشكل مستمر، لذا فإن التحركات المستمرة في أسعار الأسهم هي نتيجة ردود أفعال المتعاملين في السوق تجاه المعلومات والأحداث الاقتصادية المختلفة أو تنبؤاتهم حول سعر السهم المستقبلي في ضوء المعلومات التي يتلقاها لهم السوق، وكذلك في ضوء معتقداتهم وردود أفعالهم تجاه المعلومات والأحداث الاقتصادية المختلفة.(حسين، ٢٠٢٠)

عبارة أخرى، إذا كانت هذه المعلومات تحمل أخبارا سارة للمستثمرين في السوق، فإن ذلك يترتب عليه زيادة الطلب على الأسهم المتوفّر عنها هذه المعلومات ومن ثم زيادة أسعارها، وبالتالي انخفاض خطر إنهايار أسعار الأسهم ، وذلك كما في حالة وجود معلومات عن إنتهاء أزمة اقتصادية أو سياسية أو صحية ، أو عن انخفاض معدلات الضرائب، أو عن التوسّعات الجديدة في الشركات، أو عن الأرباح والتوزيعات وغيرها. وعلى العكس، إذا كانت المعلومات تحمل أخبارا سلبيّة للمتعاملين في السوق المالية ، فإن ذلك يدفعهم إلى اتخاذ قرارات التخلص من استثمارتهم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرضها في السوق، ومن ثم انخفاض أسعارها، وذلك كما في حالة توافر معلومات عن حدوث كсад، أو ركود أو أزمة صحية مثل إنتشار فيروس كورونا ، أو ارتفاع معدلات الضرائب، أو ارتفاع أسعار الفائدة.

(الصياغ ٢٠١٩،)

ولقد ركز العديد من الباحثين على أبعاد متعددة لجودة التقارير المالية أبرزها وهو جودة الأرباح او جودة المستحقات ، فقد توصلت دراسة Lashgari and Farzalizade (2013) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين عموم الأرباح نتيجة ممارسات إدارة الأرباح وخطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلية ، كما خلصت دراسة Zhu (2016) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين حسابات الاستحقاقات وخطر إنهايار أسعار الأسهم، حيث تزود المكونات الأقل موثوقية من الاستحقاقات المديرين بسلطة تقديرية ومجلاً واسعاً لحجب الأخبار السيئة عن طريق المبالغة في تحديد قيمة حسابات الاستحقاقات، بما يؤدي إلى احتمال زيادة خطر إنهايار أسعار الأسهم مستقبلاً. علاوة على أن دراسة عبد المجيد (٢٠١٩) توصلت إلى أن كل من التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية وجودة المراجعة وحسابات الإستحقاقات تؤدي إلى التخفيض الجوهري لخطر إنهايار سعر السهم وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات السعودية. في حين ركزت دراسة Chen et al. (2017) على تمهيد الدخل ، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين تمهيد الدخل بهدف تخفيض التقلب الفردي لعائدات الأسهم ، وخطر إنهايار أسعار الأسهم. في حين توصلت دراسة Salehi et al. (2018) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم مما يحد من خطر الإنهايار . من ناحية أخرى ، خلصت دراسة

Wongchoti, et al. (2020) من خلال إجراء فحصاً تجريبياً شاملًا في الصين إلى أن جودة الأرباح الأفضل مرتبطة بحدوث إنهايار في أسعار الأسهم أقل. وكان بعد أو المسمى الآخر لجودة التقارير المالية الذي لا يقتصر على إنهايار هو شفافية أو غموض القوائم المالية ، تعد أولي الدراسات في هذا الشأن هي دراسة Hutton et al. (2009) ، والتي خلصت إلى أن خطر إنهايار سعر سهم الشركة يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمستوى غموض التقارير المالية، أي أن خطر إنهايار سعر سهم الشركة سيتجه إلى الارتفاع (الانخفاض)، كلما أصبحت التقارير المائية لشركة أكثر (أقل) غموضاً وأقل (أكثر) شفافية. وقدرت دراسة Kim et al. (2011) دليلاً إضافياً على العلاقة بين غموض القوائم المالية وخطر إنهايار أسعار الأسهم ولكن من خلال قناة أخرى لتخزين الأخبار السيئة وهو ممارسات التجنب الضريبي . كما توصلت دراسة Kim and Zhang (2014) إلى أن غموض التقارير المالية مرتبطة بشكل إيجابي ببسامة التقاب الضمنية volatility smirk. في حين قدمت دراسة Habib and Hasan (2017) قناة أخرى لتفصيل دور غموض القوائم المالية في تخزين الأخبار السيئة وهي عدم كفاءة الاستثمار ، حيث أن الإداره لديها حواجز للقيام بإستثمار أكثر من اللازم (الاستثمار في الفرص الاستثمارية غير المرحبة) للحفاظ على حياتهم المهنية وبناء إمبراطوريتهم ، مما يدفعهم لتخزين الأخبار السيئة عن تلك المشروعات لفترة طويلة مما يزيد من خطر إنهايار أسعار الأسهم . وهو نفس ما أشار إليه Cui et al. (2019) بأن الشركات التي تعاني من غموض القوائم المالية أو انخفاض شفافيتها من المرجح أن تتحقق عوائد سلبية كبيرة مما يزيد من احتمالية حدوث إنهايار في أسعار أسهمها في المستقبل. على النقيض من ذلك ، توصلت دراسة Butar and Murniati (2021) إلى أن شفافية القوائم المالية ليس لها تأثير كبير على خطر إنهايار أسعار الأسهم ، حيث أن المستثمر الإندونيسي يميل إلى التغاضي عن قضايا شفافية التقارير المالية أثناء اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم. وهو يختلف مع ما خلصت إليه دراسة حسين (٢٠٢٠) والتي تمت في البيئة المصرية ، بوجود علاقة إيجابية ومعنوية بين احتمال حدوث خطر الإنهايار المستقبلي لسعر سهم الشركة في سوق المال المصري ومستوى غموض التقارير المالية ودرجة ممارسات التجنب الضريبي .

كما تم اختبار تأثير بعد آخر لجودة التقارير المالية وهو مدى تعقيد التقارير المالية ، حيث أشارت دراسة (2019) Kim et al. إلى وجود علاقة سلبية بين قابلية التقارير للقراءة K-10(وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث أن المديرين يمكنهم إخفاء المعلومات السيئة بنجاح من خلال كتابة تقارير مالية معقدة . كما قدمت دراسة Yeung and Lento (2018b) بعدهاً أو مقاييسًا آخر لجودة التقارير المالية وهو تلبية أو تجاوز تنبؤات المحللين ، وتوصلت إلى أن تلبية أو تجاوز تنبؤات المحللين الماليين مؤشرًا على قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح وانخفاض جودة التقارير المالية ، وهي ترتبط إرتباطًا سلبيًا بخطر إنهيار أسعار الأسهم . علاوة على ما سبق، اهتم العديد من الباحثين بمستوى أو جودة الاصحاح المحاسبي كقياس لجودة التقارير المالية، فلقد توصلت دراسة (2015) Song باستخدام عينة تشمل ١٣ سوقًا ناشئًا إلى أن أسهم الشركات أقل تقليباً وأقل إنهياراً إذا كان لدى الشركات سياسات إصلاح محاسبية متوقفة ، وهو نفس ما خلصت إليه دراسة Zhang and Nam (2016) بأن العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وخطر إنهيار أسعار الأسهم تكون على شكل حرف U، وتكون الشركات الغامضة أكثر عرضة لخطر إنهيار أسعار الأسهم . وأضافت دراسة (2016) Lim et al. أن خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات انخفض بعد التبني الإجباري لمعايير التقارير المالية الدولية نتيجة ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مستوى الإصلاح. كما أشارت دراسة Yin and Tian (2017) إلى أن معنويات المستثمرين مرتبطة بشكل إيجابي بخطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل وأن جودة التقرير المالي الضعيفة وقيود البيع على المكشف سوف تزيد من قوة تلك العلاقة . وقدمت دراسة الصباغ (٢٠١٩) التي تمت في البيئة المصرية أدلة قوية على أن جودة المعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض خطر إنهيار أسعار الأسهم نتيجة توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة المقدرة التفسيرية والتنبؤية والدور التقييمي لهذه المعلومات والذي يترتب عليه انخفاض خطر أسعار الشركات في المستقبل. وأضافت دراسة مسعود (٢٠٢٠) أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يزيد من جودة التقرير المالي من خلال تحسين البيئة المعلوماتية والقابلية للمقارنة، وبالتالي تخفيض قدرة المديرين على حجب الأخبار السيئة وزيادة الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية ،

الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض خطر إنهيار أسعار الأسهم. أخيراً ، ركز بعض الباحثين على وقتية التقارير المالية (Timeliness) وقابليتها المقارنة ، فقد أشارت دراسة (Habib and Huang 2019) إلى وجود إرتباط جوهري وأيجابي بين طول الفترة الزمنية لفترة تقرير المراجعة وخطر إنهيار سعر السهم في المستقبل ، حيث أن هذا التأخير يمثل إشارات عن وجود أخبار سيئة تحاول الإدارة تأجيل الإفصاح عنها أو إشارات محتملة على انخفاض جودة التقارير المالية (زيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية ، أو احتمال تلقي رأي معدل بشأن الاستثمارية) ، فضلاً عن أنه يزيد من عدم التجانس في معتقدات المستثمرين حول التصورات المستقبلية للشركة . في حين توصلت دراسة (Li et al. 2020) إلى أن المديرين يحاولون إخفاء الأخبار السيئة من خلال التحكم في توقيت الإفصاح عن الأحداث الجوهرية من فترات اهتمام السوق المرتفعة إلى المنخفضة ، وهو الأمر الذي يرتبط بخطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل. بينما توصلت دراسة (Kim et al. 2016) إلى أن قابلية القارير المالية للمقارنة تحد من مقدرة المديرين على حجب المعلومات السيئة وبالتالي تخفيض من خطر إنهيار أسعار الأسهم.

ويعتقد الباحث من خلال تحليل وتقييم تلك الدراسات السابقة ، اختلاف مجال تطبيق تلك الدراسات وتعدد وتنوع البيئات التي أجريت فيها ، حيث اهتمت دراسة Kim et al. (2019) بالشركات الأمريكية ، في حين اهتمت دراسة (Kim and Zhang 2014) بالشركات الإلمانية ، وتناولت دراسة (Kim et al. 2016) الشركات الكندية ، بينما اعتمدت دراسة (Song 2015) على إجراء دراسة على مستوى عدة دول cross-country، وقد تطرق (Butar and Murniati 2021) للشركات الأندونيسية ، أما دراسة (Salehi, et al. 2018) ركزت على الشركات الإيرانية ، واهتم العديد من الباحثين (Li et al., 2020; Wongchoti et al., 2020; Yeung and Lento, 2016; Zhu, 2018a; 2019) بالشركات الصينية ، وأخيرا استندت دراستي (حسين ، ٢٠٢٠ ; الصباغ ، ٢٠١٩) على عينة من الشركات المصرية .

من ناحية أخرى ، اعتمدت غالبية تلك الدراسات على أسلوب تحليل المحتوى من خلال إجراء دراسة تطبيقية ، عن طريق استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية،

وتطبيق نماذج الانحدار وهو الأمر الذي يبرر توجه الباحث في اختياره للمنهج التطبيقي لاختبار العلاقة محل الدراسة، باعتبارها أكثر المنهجيات ملاءمة. بالإضافة إلى مسبق ، فقد اختلفت تلك الدراسات فيما بينها في طريقة قياس جودة التقارير المالية بإختلاف المسمى المستخدم ، وبعض الدراسات (Butar and Murniati, 2021; Yin and Tian, 2017) قامت بقياس جودة او شفافية التقارير المالية من خلال نموذج جودة الاستحقاق المعدل لقياس المجموع المتحرك لمدة ثلاثة سنوات للقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية السنوية ، وفي المقابل قامت دراسة (Zhang and Nam 2016) بقياسها بإستخدام R2 كونه المقياس الأبرز لشفافية القوائم المالية ، في حين أن دراسة (Kim et al. 2019) اعتمدت على مؤشرات لتعقيد التقارير المالية ، كما ركزت دراسة Wongchoti et al. (2020) على جودة الأرباح من خلال الإعتماد على مقياس ثانوي الأبعد لجودة الأرباح (١) القائم على المعلومات المحاسبية (درجة ممارسات إدارة الأرباح) (٢) والقائم على رد فعل السوق (شفافية الأرباح أو الدور التقييمي).

علاوة على مسبق، يوجد اختلاف أيضاً بين هذه الدراسات في طريقة قياس خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات فقد قاستها دراستي (Butar and Murniati, 2021 ; Yin and Tian, 2017; Kim and Zhang 2014) باستخدام معامل الالتواء السالب لتوزيعات لعوائد الأسهم الفردية NCSKEW ، في حين قامت دراسة (Kim et al. 2016) باستخدام طريقة التقلب من أسفل إلى أعلى ، علاوة على ان هناك مجموعة اخرى من الدراسات (Wongchoti, et al., 2020 ;Yeung and Lento, 2018b;Yin and Tian, 2017) اعتمدت على المقياسان معاً.

بالإضافة إلى مسبق اختلفت هذه الدراسات أيضاً في الفترات الزمنية التي أجريت فيها. أخيراً ، توجد ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية وخطر إنهايار أسعار أسهم الشركات في البيئة المصرية. ويؤيد الباحث نتائج الدراسات السابقة ، بأن هناك علاقة معنوية سلبية بين جودة التقارير المالية بغض النظر عن المقياس المستخدم وخطر إنهايار أسعار الأسهم ، كونها مؤشر على انخفاض قتوات تخزين أو حجب الأخبار السيئة ، والذي يتربّ عليه انخفاض خطر أسعار أسهم الشركات في المستقبل ، وأن النتائج

المتعارضة والمختلطة في هذا الشأن جاءت نتيجة تعدد مقاييس جودة التقارير المالية. وفي ضوء ما تقدم ، يمكن إشتقاق الفرض الثالث للبحث كالتالي:

H3: تؤثر جودة التقارير المالية سلباً ومحظياً على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

علاوة على مasisق، قام العديد من الباحثين في الفكر المحاسبي بإستخدام جودة التقارير المالية كمتغير وسيط **Mediator** أو **كتقة أساسية** يمكن من خلالها تفسير كيف يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خطر إنهايار أسعار الأسهم ، في حين أن البعض إنعتمد عليها كمتغير معدل يعمل على إضعاف أو تقوية العلاقة محل الدراسة. ومن أبرز تلك الدراسات في هذا الشأن دراسة Robin and Zhang (2015) التي توصلت إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات له تأثير غير مباشر على خطر الإنهايار من خلال غموض التقارير المالية كمتغير وسيط يمكن أن يساهم في زيادة العلاقة السلبية المعنوية. علاوة على أن دراسة Habib and Hasan (2016) قدمت أدلة على أنه عندما يقدم مراقبى الحسابات الخدمات الضريبية تتحسن جودة التقارير المالية ، على الأقل من منظور الإبلاغ عن المعاملات الضريبية ، ويقل ذلك من احتمال حدوث إنهايار من خلال تخفيض ممارسات التجنب الضريبي كمتغير وسيط . علاوة على أن دراسة Feng et al., (2019) قد قدمت أدلة قوية على وجود علاقة سلبية مباشرة بين التخصص الصناعي على مستوى شريك المراجعة وخطر إنهايار أسعار الأسهم ، ولكنها سعت إلى اختبار التأثير غير المباشر عن من خلال التركيز على ٣ متغيرات وسيطة تخزين الأخبار السيئة (HIDE) ، وإدارة الأرباح الحقيقة (REM) وإدارة الأرباح المستحقة (ACCM) ، وخلصت إلى أن هناك تأثير معنوي للوساطة الجزئية لتخزين الأخبار السيئة على إنهايار أسعار الأسهم في المستقبل.

وهو نفس ما سمعت إليه دراسة Chae et al. (2020) من خلال اختبار تأثير غموض التقارير المالية وجودة المراجعة على خطر إنهايار أسعار الأسهم باستخدام الشركات المدرجة في بورصة طوكيو . وخلصت إلى أن مراقبى الحسابات المتخصصين يمكنهم تخفيض العلاقة الإيجابية بين غموض التقارير المالية وخطر الإنهايار من خلال لعب دورها كآلية لحكمة الشركات لتقليل تكاليف الوكالة. في حين أن دراسة Mahmoodabadi et

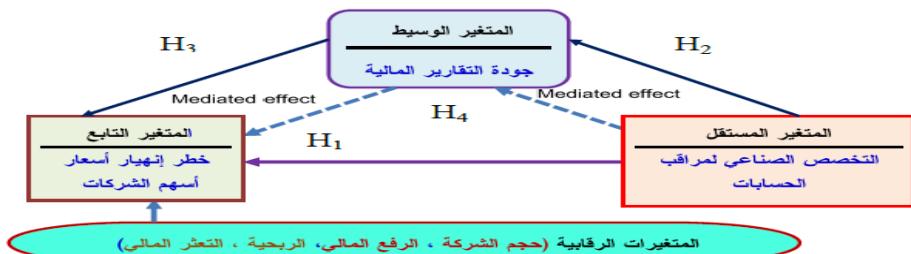
al. (2020) قامت باختبار تأثير التخصص الصناعي لشركة مراقبة الحسابات ولكن كمتغير معدل على العلاقة بين جودة الإفصاح وخطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلية للشركات في بورصة طهران. وتوصلت إلى أن التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات يمكن أن يؤدي إلى زيادة في جودة الإفصاح بشكل عام ، وبالتالي تقوية العلاقة السلبية بين جودة الإفصاح وخطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل. وهو يتفق مع قامت به دراسة Abdel-Wanis (2021) التي حاولت إستكشاف تأثير جودة المراجعة كمتغير معدل على العلاقة بين هيكل الملكية وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة المصرية (Egx100) . وتوصلت إلى أن زيادة جودة المراجعة تخفف من خطر إنهيار أسعار الأسهم بشكل مباشر ، وبشكل غير مباشر من خلال تقوية العلاقة بين هيكل الملكية وخطر إنهيار أسعار الأسهم من خلال توفير بيئة معلوماتية أفضل للمساهمين تعمل على تخفيض تكاليف الوكالة ، وبالتالي خفض خطر إنهيار أسعار الأسهم .

ويعتقد الباحث أن ميلان طبيعة البحث الحالي فضل العلاقات المتباينة بين جودة المراجعة والتقارير المالية هو اختبار جودة التقارير المالية كمتغير وسيط يساهم في تفسير العلاقة الرئيسية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم بطريقة غير مباشرة . وفي ضوء ما تقدم ، يمكن إشتقاق الفرض الرابع للبحث كالتالي:

H4: تتوسط جودة التقارير المالية السلبية المعنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

في ضوء ما سبق يمكن توضيح نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي بالشكل الآتي :

شكل رقم (١): تموذج البحث في ظل التحليل الأساسي (من اعداد الباحث)



(٧-٧) منهجية البحث

سوف يعرض الباحث منهجية البحث من خلال تناول عدة نقاط منها ؛ هدف الدراسة التطبيقية ، مجتمع وعينة الدراسة ، أدوات وإجراءات الدراسة ، توصيف وقياس المتغيرات ، بالإضافة إلى توضيح أهم الأساليب والنماذج الأحصائية المستخدمة لاختبار فرضية الدراسة، ونتائج اختبار فرضه، والتحليلات الأخرى وذلك على النحو التالي:

(١-٧-٧) هدف الدراسة التطبيقية:

تسعى الدراسة التطبيقية إلى اختبار فرضية البحث ؛ ومن ثم اختبار الأثر المباشر للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قياسا على دراستي, (Feng et al., 2019 ;Robin and Zhang, 2015 ، وكذلك على جودة التقارير المالية قياسا على , Nadhir and Wardhani (2015 ، بالإضافة إلى اختبار الأثر غير المباشر للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك من خلال جودة التقارير المالية (مقاسة بجودة الأرباح) كمتغير وسيط ، بهدف تفسير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية قياسا على (Mahmoodabadi et al., 2020 ;Robin and Zhang, 2015 . بالإضافة إلى إجراء تحليل إضافي لزيادة القوة التفسيرية للنموذج.

(٢-١-٧-٧) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المسجلة والمتدالو أسهمها بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من 2015 إلى 2018 وذلك كونها الفترة التي تمكّن فيها الباحث من الوصول إلى معلومات كافية عن حركة أسعار الأسهم اليومية للشركات المقيدة بالبورصة. وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية للدراسة كون أن الدراسات على أسعار الأسهم تحتاج سلسل زمنية طويلة ، إلا أن ذلك له ميزة أشار إليها (DeFond et al. 2015) وهي تخفيض فترة نافذة الحدث event window مما يؤدي إلى تخفيض تأثير الأحداث الأخرى الهامة المواكبة لفترة الدراسة وهو أحد أهم مداخل دراسة الحدث event study

methodology . وت تكون عينة الدراسة النهائية من 296 مشاهدة سنوية لعدد 74 شركة (لمدة 4 سنوات) من الشركات المصرية من مختلف القطاعات الصناعية في البورصة المصرية ، وذلك مع إستبعاد المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) والشركات التي تقدم خدمات مالية ومصرفية ، نظراً لخضوع هذا القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة . وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية: (1) توافر التقارير المالية خلال تلك الفترة ، (2) توافر المعلومات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة وخاصة أسعار الأسهم اليومية ، (3) إستمرار تسجيل الشركات خلال تلك الفترة ، (4) استبعاد الشركات التي تُعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالجنيه المصري . وفيما يلي بيان بتوزيع شركات العينة على قطاعات البورصة المصرية :

جدول رقم (١) توزيع شركات العينة على مختلف القطاعات

اسم القطاع	عدد شركات العينة
موراد أساسية	12
رعاية صحية	8
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4
عقارات	9
سياحة وترفيه	2
مرافق	1
اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات	2
اغذية ومشروبات وتبغ	13
طاقة وخدمات مساندة	1
تجارة وموزعون	—
خدمات النقل والشحن	2
خدمات تعليمية	—
منسوجات وسلع معمرة	4
مواد بناء	11
ورق ومواد تعبئة وتغليف	3
مقاولات وإنشاءات	2
الإجمالي	74

٣-٧-٧) توصيف وقياس المتغيرات:

تقوم هذه الدراسة باختبار أثر التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (كمتغير تابع) مع الأخذ في الاعتبار جودة التقارير المالية كمتغير وسيط للعلاقة الرئيسية محل الدراسة ، وتم قياس وتوصيف هذه المتغيرات كالتالي:

أ. المتغير التابع: خطر إنهايار أسعار الأسهم (crash_{it}):

اعتمد الباحث على طريقة التقلب من أسفل إلى أعلى The down-to-up volatility (DuVol) باعتبارها الأكثر دقة وإنشاراً في الدراسات المحاسبية السابقة قياساً على (Wongchoti et al., 2020; Yin and Tian, 2017; Kim et al. 2016) واستخدامها للمرة الأولى من قبل دراسة (Chen et al, 2001) ، فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة لها في البيئة المصرية. ويعتمد هذا المقياس على تقسيم العوائد اليومية أو الأسبوعية لكل شركة على مدار الفترة الزمنية محل القياس إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي المجموعة المنخفضة (down) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي انخفضت عن متوسط العوائد المحسوب عن الفترة الزمنية محل القياس، أما المجموعة الثانية هي المجموعة المرتفعة (up) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي زادت عن هذا المتوسط ثم يتم حساب الإنحراف المعياري لكل مجموعة على حده. وتكون قيمة مقياس التقلب من أسفل إلى أعلى هي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الإنحراف المعياري لمجموعة المشاهدات المنخفضة إلى الإنحراف المعياري لمجموعة المشاهدات المرتفعة ، ويحسب كالتالي:

$$\text{DUVOL}_{it} = \log \left(\frac{\sum_{\text{down}} W_{it}^2}{\sum_{\text{up}} W_{it}^2} - 1 \right) \quad (1)$$

حيث إن:

- N_u : تمثل عدد مشاهدات(اليومية) المجموعة المنخفضة.
- N_d : تمثل عدد مشاهدات (اليومية) المجموعة المرتفعة.

وتشير القيم المرتفعة لهذا المقياس إلى ارتفاع الإنلتواء السالب في توزيع العوائد وبالتالي ارتفاع خطر إنهايار سعر سهم الشركة. فكلما ارتفعت قيمة نقلبات العوائد الأسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، يشير ذلك إلى ارتفاع الإنلتواء السالب للعوائد الأسبوعية للسهم، والذي

يدل على احتمال حدوث خطر إنهيار المستقبلي لسعر السهم ، والعكس صحيح.

ب. المتغير المستقل: التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ($Spec_{it}$):

اعتمد الباحث في قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على مدخل الحصة السوقية على غرار غالبية الدراسات السابقة في هذا الشأن. (Mahmoodabadi et al., 2020; Chae, et al., 2020; Robin and Zhang, 2015)؛ ويتم قياس مدى تخصص مراقب الحسابات في قطاع معين من خلال الحصة السوقية لمنشأة مراقب الحسابات داخل هذا القطاع عن طريق إيجاد نسبة إيرادات مبيعات علامة مراقب الحسابات في قطاع معين إلى إجمالي إيرادات مبيعات المنشآت داخل نفس القطاع . وبالنظر لتوزيعة شركات العينة على مختلف القطاعات فيتضح أنها لا تمثل كافة الشركات المنتسبة لتلك القطاعات بالفعل، لذا تم احتساب الحصة السوقية كنسبة من إجمالي إيرادات علامة القطاع الصناعي بعينة الدراسة بدلاً من احتسابها على كنسبة من إيرادات علامة القطاع الصناعي ككل . ولتحديد ما إذا كان مراقب الحسابات متخصصاً أم لا ، تم استخدام المعيار الخاص بمدى تحقيق منشأة مراقب الحسابات لنسبة معينة في الصناعة ، حيث يعتبر متخصصاً إذا كانت حصته السوقية بين نسبة ١٠٪ إلى ٢٠٪ قياساً على (Audousset-Coulier et al., 2013; Minutti Meza, 2016) وهي نسبة معقولة نتيجة لشتت مهنة المراجعة في مصر، ويتم التعبير عن هذا المتغير كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الحصة السوقية لمراقب الحسابات في قطاع معين بين نسبة ١٠٪ إلى ٢٠٪ ، وتأخذ القيمة (صفر) في خلاف ذلك، قياساً على (منصور، ٢٠١٨).

ج. المتغير الوسيط: جودة التقارير المالية (FRQ_{it}):

اعتمد الباحث في قياس جودة التقارير المالية على المقاييس الأبرز في هذا الشأن وهو جودة الارباح مقاسة من خلال مقياس عكسي وهو ممارسات إدارة الارباح من خلال المستحقات الاختيارية بإستخدام نموذج جونز المعدل modified Jones model، حيث إنه يعد الأفضل بين النماذج المتعددة المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركات قياساً على (Mahmoodabadi et al., 2020 ; Wongchoti, et al., 2020; Zhu, 2016; Robin and Zhang, 2015)؛ ويتم تطبيق

النموذج بالخطوات الآتية :

(١) تحديد إجمالي الاستحقاقات (TA_{it}) : وهي عبارة عن الفرق بين صافي الربح التشغيلي (ONI_{it}) والتدفق النقدي التشغيلي (OCF_{it})

$$TA_{it} = ONI_{it} - OCF_{it} \quad (2)$$

حيث:

TA_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة t عن السنة t .

ONI_{it} : صافي الربح التشغيلي للشركة t عن السنة t .

OCF_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للشركة t عن السنة t .

(٢) تقدير إجمالي الاستحقاقات في ضوء معادلة الانحدار التالية للحكم على تأثير التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية للشركة.

$$\frac{TAC_{it}}{TA_{it-1}} = a_1 (1/TA_{it-1}) + a_2 [(\Delta REV_{it}/TA_{it-1}) - (\Delta REC_{it}/TA_{it-1})] + a_3 (PPE_{it}/TA_{it-1}) + E_{it} \quad (3)$$

حيث:

TAC_{it}/TA_{it-1} : إجمالي الاستحقاقات للشركة t عن السنة t مقسوماً على إجمالي أصول الشركة t في نهاية السنة $(t-1)$.

$\Delta REV_{it}/TA_{it-1}$: إيرادات الشركة t عن السنة t مطروحاً منها إيراداتها عن السنة $(t-1)$ مقسوماً على إجمالي أصول الشركة t في نهاية السنة $(t-1)$.

$\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$: رصيد العمالة للشركة t بنهاية السنة t مطروحاً منه رصيد العمالة بنهاية السنة $(t-1)$ مقسوماً على إجمالي أصول الشركة t في نهاية السنة $(t-1)$.

PPE_{it}/TA_{it-1} : إجمالي الأصول الثابتة للشركة t في نهاية السنة t مقسوماً على إجمالي أصول الشركة t في نهاية السنة $(t-1)$.

(٣) تحديد قيمة الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية) (DA_{it}) وهي تمثل الباقي الإحصائي t من تقدير الانحدار السابق، وتعبر القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري عن وجود ممارسات إدارة الأرباح في اتجاه صعودي، بينما تشير القيمة السالبة للاستحقاق الاختياري إلى وجود ممارسات إدارة الأرباح في اتجاه هبوطي أما إذا كانت قيمة

الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر أو قريبة من الصفر فان ذلك يشير الي عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودة الأرباح .

د. المتغيرات الرقابية:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من المتغيرات الرقابية المرتبطة بخصائص الشركة والتي توصلت الدراسات السابقة لوجود علاقة إرتباط قوية لها مع خطر إنهيار أسعار الأسهم لزيادة القوة التفسيرية للنموذج ، وتنتمل فيما يلي :

- حجم الشركة ($Size_{it}$): المقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي أصول الشركة (Mahmoodabadi et al.,2020 ; Habib and Hasan, 2016 ; Sun and Liu, 2013)
- مستوى الرفع المالي للشركة (Lev_{it}): المقاس بإجمالي الالتزامات (الديون) الى اجمالي أصول الشركة قياسا على (Mahmoodabadi et al.,2020; Sun and Liu, 2013)
- معدل العائد على الأصول (ROA_{it}): المقاس بصافي الدخل بعد الضريبة الى اجمالي أصول الشركة قياسا على (Mahmoodabadi et al.,20209 ; Habib and Hasan, 2016 ;Sun and Liu, 2013)
- التعثر المالي (FD_{it}) : وقد اعتمد الباحث في قياسه لهذا المتغير على نموذج التمان للتنبؤ بالإفلاس (Altman, Z-score) للتتبؤ بالتعثر المالي والتحقق من مدى الصحة المالية للشركة بالاعتماد على خمس نسب مالية بالمعادلة الآتية :

$$Z=1.2*X1+1.4*X2+3.3*X3+0.6*X4+1.0*X5 \quad (4)$$

وفي ضوء قيمة (Z) والمحسوبه بالمعادلة رقم (4) قام الباحث بتحديد درجة التعثر المالي من خلال متغير ترتيبى يأخذ القيمة (٣) إذا كانت الشركات متعرنة مالياً بمعنى أن قيمة (Z) أقل من ١.٨١ ، والقيمة (٢) إذا كانت قيمة (Z) تتراوح بين (١.٨١ : ٢.٩٩) وهى تعكس حالة متوسطة من الاستقرار المالي، وأخيراً القيمة (١) إذا كانت قيمة (Z) أكبر من ٢.٩٩ ويشير ذلك للشركات الأكثر استقراراً من حيث الحالة المالية والأقل احتمالاً لمواجهة التعثر المالي. وذلك قياساً على ما ورد بالعديد من الدراسات السابقة. (Andreou et al., 2021;

Xue and Ying, 2020)

ويعتقد الباحث ، أنه من المتوقع وفقاً لهذه الدراسات أن تتعرض الشركات الأكبر حجماً ذات نسبة الرفع المالي المرتفع والأقل ربحية والأكثر إحتمالاً للتعرض لضائقة مالية أو تعثر مالي لخطر إنهيار أسعار أسهمها في المستقبل .

هـ. ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة (REM_{it})(المتغير الوسيط في التحليل الإضافي)

اعتمد الباحث في قياس التحليل الإضافي على متغير وسيط جديد وهو ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة (Real Earnings Management) والتي تمثل أنشطة إدارية تختلف عن ممارسات النشاط المعتادة ، والتي يتم قياسها بالإعتماد على ٣ مؤشرات رئيسية مرتبطة بالأنشطة التشغيلية وذلك قياساً على عدة دراسات في هذا الشأن (Fatima, et al., 2020 ; Khurana, et al., 2018;Francis, et al., 2016) وهي:

(أ) التلاعب في المبيعات (Sales Manipulation):

تعتبر التدفقات النقية من الأنشطة التشغيلية دالة في المبيعات والتغيير في المبيعات خلال الفترة، وبالتالي تشير الباقي الإحصائية السالبة الناتجة عن تطبيق نموذج الانحدار التالي إلى قيام الإدارة بالتلاعب في المبيعات .

$$CFO_{it}/TA_{it-1} = a_1 (1/TA_{it-1}) + a_2 (Sales_{it}/TA_{it-1}) + a_3 (\Delta Sales_{it}/TA_{it-1}) + E_{it} \quad (5)$$

(ب) الإنتاج الزائد (Over production):

تكون تكلفة الإنتاج دالة في المبيعات والتغيير في المبيعات عن الفترتين الحالية والسابقة، وبالتالي تشير الباقي الإحصائية الموجبة الناتجة عن تطبيق نموذج الانحدار التالي إلى قيام الإدارة بتحقيق فائض في الإنتاج وذلك سعياً لتخفيف والتلاعب في تكلفة المبيعات .

$$\begin{aligned} ProCost_{it}/TA_{it-1} = & a_1 (1/TA_{it-1}) + a_2 (Sales_{it}/TA_{it-1}) + a_3 (\Delta Sales_{it}/TA_{it-1}) \\ & + a_4 (\Delta Sales_{it-1}/TA_{it-1}) E_{it} \quad (6) \end{aligned}$$

(ج) النفقات الاختيارية (Discretionary Expenditures):

تعد المصروفات الاختيارية والتي تشمل (مصروفات البحث والتطوير والمصروفات البيعية والإدارية) دالة في المبيعات عن الفترة السابقة، وبالتالي تشير الباقي الإحصائية

السلبية الناتجة عن تطبيق نموذج الانحدار التالي إلى قيام الإدارة بالتلاءب في الممارسات الاختيارية.

$$DIEXP_{it}/TA_{it-1} = a_1 (1/TA_{it-1}) + a_2 (Sales_{it-1}/TA_{it-1}) + E_{it} \quad (7)$$

وعن طريق جمع البواقي الإحصائية المعيارية الناتجة عن تطبيق المعادلات (5) و(6) و(7)، على النحو الوارد بالمعادلة رقم (8) يمكن الحصول على القيمة الإجمالية لمؤشر إدارة الأرباح الحقيقة (REM)، حيث أن زيادة قيمة هذا المؤشر تعكس زيادة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة من قبل الإدارة.

$$REM = (AbnCFO \times -1) + AbnOP + (AbnDIEXP \times -1) \quad (8)$$

جدول رقم (٢) قياس وتوصيف متغيرات الدراسة

العلاقة المتوقعة	توصيفه وقياسه	نوعه	المتغير ورمزه
	اعتمد الباحث في هذه الدراسة على طريقة القلب من أسفل إلى أعلى (Duval) قياساً على عددة دراست سلسلة (Kim et al. 2016; Khajavi and Zare, 2016)	تابع	خطر انهيار سعر الأسهم (crash _{it})
-	ويم قيل مدى تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين من خلال الحصة السوقية لمكتب المراجعة داخل القطاع؛ كمتغير وهي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الحصة السوقية لمراقبة المصايل في قطاع معين بين نسبة ٥٠٪ إلى ٩٥٪، وتحت القيمة (صفر) في خلافه، قياساً على (تصور، ٢٠١٨).	مستقل	التخصص الصناعي لمراقبة المصايل (Spec _{it})
-	تم قيل جودة التقارير المالية من خلال المقيمين الأكبر وهو جودة الأرباح بمقياس عكسي وهو القيمة المطلقة لممارسات إدارة الأرباح لبواقي نموذج جوزن المعدل كونه المؤذن ممارسات إدارة الأرباح، لأنه يقع على اختلال المستuctفات الاختيارية التي تغير أكثر عرضة لتلاءب الإدارة بالأرقام المحاسبية، وذلك قياساً على Al Mamuna et al., 2020 ; Chae, et al., 2020 ; Mahmoodabadi et al., 2020 ; Al Mamuna et al., 2020 ; Robin and Zhang, 2015 حيث أوضحت أنه النموذج الأقوى بين النماذج المستخدمة، وذلك نظراً لارتفاع كثافة النموذج في التطبيق العملي.	وسط	جودة التقارير المالية (FRQ _{it})
+	مقاييس من خلال الـ (Liquidity ratio) الطبيعى لاجمالى اصول الشركة قياساً على : (Mahmoodabadi et al., 2020 ; Habib and Hasan, 2016)	رقمي	حجم الشركة (Size _{it})
+	مقاييس بجمالي الالتزامات الى اجمالي اصول الشركة قياساً على : (Habib and Hasan, 2016 ; Sun and Liu, 2013)	رقمي	مستوى الرفع المالي للشركة (Lev _{it})
-	مقاييس بباقي الدخل بعد الضريبة الى اجمالي اصول الشركة قياساً على : (Mahmoodabadi et al., 2020 ; Habib and Hasan, 2016)	رقمي	معدل العقد على الأصول (ROA _{it})
+	تم قياسه بالاعتماد على نموذج المعلم التتنفس بالإفاض (Altman, Z-score) وذلك قياساً على : (Andreou et al., 2021 ; Xue and Ying, 2020)	رقمي	التعزز المالي (FD _{it})
+	تم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية (أ) التلاءب في المبيعات، (ب) الانتاج الزائد (Over production)، (ج) النفقات الاختيارية (Discretionary Expenditures) وذلك عن طريق جمع البواقي الإحصائية المعايرة. وذلك قياساً على (Fatima et al., 2020 ; Khurana, et al., 2018; Francis, et al., 2016)	وسط في التطبيق الإحصائي	ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة (REM _{it})

(٧-٤-٤) أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى للبيانات الثانوية من التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية Secondary Data

خلال فترة الدراسة ، وتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال التقارير المالية للشركات خلال الفترة من عام (2015) حتى عام (2018) والمتاحة على مواقعها الإلكترونية ، وموقع أرقام (argamm.com)، وموقع معلومات مباشر (www.mubasher.info)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egx.com.eg)، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egidegypt.com) . كما قام الباحث بإستخدام ملف عوائد الأسهم اليومية للشركات المقيدة بالبورصة والمتاح من خلال قاعدة بيانات Thomsone Reuters لحساب خطر إنهيار أسعار الأسهم. وب مجرد الانتهاء من قياس متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها ، تم وضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها. وفي هذا الصدد اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS-Aoms, 24).

٥-٢-٧-٧) الأسلوب الاحصائي المستخدم لاختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث من أجل اختبار فروض البحث على أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) من أجل اختبار العلاقة المباشرة وغير المباشرة المتوقعة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك على النحو الوارد بنموذج البحث كما في الشكل رقم (١) مع اختيار المتغير الوسيط بإستخدام طريقة Bootstrap للتأكد من معنوية النموذج . واعتمد الباحث على تحليل المسار كونه أحد تطبيقات أسلوب نمذجة المعادلات الهيكيلية/البنائية (Structural Equations Modeling) وهو بمثابة مجموعة من الأساليب الإحصائية المترابطة والتي تصف العلاقات بين عدد من المتغيرات ، وهو الأسلوب الأكثر ملائمة لاختبار العلاقات المتداخلة بين المتغيرات سواء كانت متغيرات كامنة (Latent Variable) أو متغيرات مشاهدة (Manifest Variable). وكذلك اختبار صلاحية النماذج الموقعة (Fit Models). ومن خلاله يمكن إجراء تحليل المسار وتقيير معاملات المسار المعيارية (Standardized Path Coefficients) والتي تعكس العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات المشاهدة المستقلة والتابعة والوسطية.

(Memon, 2018; Song and Lim, 2015)

٦-١-٥-٧) النماذج الاحصائية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث في اختبار فروض البحث على استخدام البرنامج الاحصائي (- SPSS-

(Aoms, 2014) لاختبار تأثير الدور الوسيط لجودة التقارير المالية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهايار أسعار الأسهم ، وذلك من خلال نماذج تحليل المسار باعتبارها الأكثر شيوعا واستخداما عند تطبيق نماذج المعدلات الهيكيلية، فإن معدلات الإنحدار التالية هي التي يتم من خلالها اختبار فروض البحث ومساراته المحتملة لإثبات العلاقة غير المباشرة قياساً على (Memon, 2018; Song and Lim, 2015; Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) التي اعتمدت على أسلوب تحليل الإنحدار لاختبار تأثيرات الوساطة الذي اقترحه Baron and Kenny (1986) ، حيث يوجد تأثير للمتغير الوسيط عند استيفاء الشروط الثلاثة التالية: (١) المسار أ : يفسر الاختلاف في مستوى المتغير المستقل (أي التخصص الصناعي في دراستنا) بشكل كبير الاختلاف في المتغير الوسيط (أي ، جودة التقارير المالية) ؛ (٢) المسار ب: يفسر الاختلاف في مستوى المتغير الوسيط (أي ، جودة التقارير المالية) بشكل كبير الاختلاف في المتغير التابع (أي خطر الإنهايار في دراستنا) ؛ و (٣) المسار ج: عندما يتم التحكم في المسارين "أ" و "ب" ، لم تعد العلاقة بين المتغير المستقل (أي التخصص الصناعي) والمتغير التابع (أي خطر الإنهايار) معنوية ، وهو ما يتواافق مع التوسيط الكامل ؛ أو تم تخفيض العلاقة المعنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المسار C بما يتواافق مع الوساطة الجزئية.

٧-١-٧-٧) نتائج اختبار فروض الدراسة:

٧-١-٧-٧-١) الاحصاءات الوصفية

يوضح الجدول رقم (٣) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تتمثل في؛ الوسط الحسابي (Mean) ، والإنحراف المعياري (StndDeviation) ، وأدنى قيمة (Minimum) ، وأقصى قيمة (Maximum). بالنسبة للمتغير التابع وهو خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي للشركات (Crash)، والذي يبلغ الوسط الحسابي له (0.0093) و الإنحراف (0.083448) وتتراوح القيمة بين (-52% - 70%) كأدنى قيمة ، كأقصى قيمة ، بما يشير إلى أن معظم شركات العينة معرضة لخطر إنهايار أسعار الأسهم ولكن بدرجة

متداولة ولكن ليس بشكل كبير بسبب انخفاض الإنحراف المعياري ، ويتحقق ذلك مع كونها ظاهرة معدية على مستوى السوق ككل وليس على مستوى الأسهم بشكل فردي إتساقاً مع نتائج العديد من الدراسات السابقة (Wongchoti et al., 2020 ; Haghghi and Gerayli, 2019).

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية

الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	المتغيرات
Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	
.11414	.0093	.70	-.52	296	خطر إنهايار أسعار الأسهم Crash
.48900	.6081	1.00	.00	296	التخصص الصناعي لمراقب الحسابات Spec
.12002	.1733	.607	.02	296	جودة التقارير المالية FRQ
1.08618	.5572	1.82	-1.58	296	ادارة الارباح من خلال الاشطة الحقيقة REM
2.21114	20.4619	25.69	13.12	296	حجم الشركة SIZE
1.78358	.2754	16.27	-.14	296	معدل العائد على الأصول ROA
.17076	.5155	.88	.02	296	نسبة الرفع المالي LEV
.77557	1.7635	3.00	1.00	296	النثر المالي FD

اما بالنسبة للمتغيرات المستقلة ، فإن درجة التخصص لمراقبة الحسابات في مصر (Spec) تتراوح بين (صفر كحد أدنى ، ١ كحد أقصى) كونه متغير وهمي ، وقد بلغ متوسط درجة التخصص لمراقبة الحسابات (0.6081) وبإنحراف معياري (0.48900) مما يعني أن هناك درجة كبيرة من التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات في عينة الدراسة ، حيث أن 60% من شركات العينة تم مراجعتها من قبل مراقب حسابات متخصص وهذا يتحقق مع ما سبق وخلصت إليه دراسة (منصور ، ٢٠١٨) والتي تمت في البيئة المصرية واعتمدت أيضاً على مدخل الحصة السوقية في قياس درجة التخصص الصناعي ، ويتحقق ذلك كذلك مع الدراسات الأجنبية التي تمت في العديد من الدول (Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) والتي تعتقد أن مراقبة الحسابات يميلون للتخصص الصناعي لتحقيق وفورات الحجم وتحقيق مزايا تنافسية وخلق حواجز أمام المنافسين تتيح لهم التحكم في سوق المراجعة بذلك الصناعة، من خلال بناء هيكل معرفي وخبرات تساعدهم على بناء أحكام قوية ومت米زة تتعكس إيجاباً على جودة المراجعة لجذب العملاء .

أما بالنسبة للمتغير الوسيط ، فإن جودة التقارير المالية (**FRQ**) كمتغير وسيط في التحليل الأساسي مقاسة من خلال جودة الارباح ، تتراوح قيمتها بين (2% كحد أدنى ، 60% كحد أقصى) وبمتوسط (17%) وبإنحراف معياري (12%) ، وهو يعني أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإختيارية كانت متوسطة في شركات العينة وتشتت منخفض ، وهو يعني أن جودة التقارير المالية كانت مقبولة في الشركات المصرية خاصة مع تفعيل آليات حوكمة الشركات في السوق المصري ومع تشديد قواعد القيد والشطب في البورصة المصرية. في حين أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة (**REM**) فقد بلغ الوسط الحسابي له 0.5572 وبإنحراف معياري بلغت قيمته 1.086 وهى قيمة كبيرة تعكس درجة تشتت عالية بين مفردات العينة فى هذا الصدد حيث تتراوح القيمة بين 1.58 - إلى 1.82 وهو يعني أن هناك تشتت بين شركات العينة في اللجوء إلى ممارسات إدارة الارباح الحقيقة للتلاعب في الارباح وذلك بسبب تأثيرها السلبي على التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة ، إتساقاً مع دراسة (Khurana, et al., 2018). أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية ، فإن متوسط حجم الشركة (**Spec**) (20.4619) مقاساً من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة ، يظهر تفاوت كبير بين أحجام شركات العينة حيث يبلغ الإنحراف المعياري (2.21114). أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (**ROA**) فإن متوسطه (27%) ، ويترواح مداه بين (0.14 - 16.27) وبإنحراف معياري مترافق (1.78358) مما يعني أن هناك تفاوت كبير في ربحية عينة الشركات. أما بالنسبة لنسبة الرفع المالي (**Spec**) ، بلغ متوسطها (51%) ، كما يوضح الإنحراف المعياري عدم وجود تباين كبير حيث يبلغ الإنحراف المعياري (0.17076) مما يعني أن غالبية شركات العينة تعتمد على الإقتراض بصورة كبيرة لتمويل مشروعاتها وهو مؤشر على زسادة احتمال تعرض أسعار أسهمها للإنهايار المستقبلي ، وأخيراً ، بالنسبة للتغير المالي (**FD**) فإن متوسط التغير المالي 1.7635 ، بإنحراف معياري (0.77557) ، كما ان الشركات غير المتغيرة حصلت على أدنى قيمة 1 ، والشركات المتغيرة حصلت على أعلى قيمة 3 وهي مؤشر على زيادة إحتمالية تعرض شركات العينة لضائقة مالية في المستقبل تزيد من خطر إنهايار أسعار الأسهم في المستقبل .

كما يعرض الباحث في الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط الثنائي بين متغيرات الدراسة والتي توضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومستوى المعنوية لكل منها . وبصفة عامة ، هناك إرتباطاً معنوياً بين العديد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو أمر ضروري قبل تطبيق نموذج الإنحدار المتعدد . ولكن أظهرت معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في الدراسة وجود ارتباط ضعيف (أقل من 50%) وهذا يشير إلى عدم وجود تداخيلى خطى بين المتغيرات المستقلة ، فيما عدا كان هناك إرتباط سلبي قوي بين (**-0.786) معدل العائد على الأصول والتغير المالي وهو إرتباط معنوي ($P=000$) لكنه في المجمل لن يؤثر على النموذج . بمعنى أن الارتباط بين معظم المتغيرات المستقلة غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض المعنوية ، وبالتالي يمكن الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الأزدواج الخطى (Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تقسير الأثر على المتغير التابع وتحديده . كما يتضح من خلال حساب معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح Tolerance بين المتغيرات المستقلة عند تشغيل نماذج الإنحدار ، حيث أن تلك المشكلة غير موجودة لأن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) على مستوى متغيرات النموذج ، وقيمة مؤشر التباين المسموح به (Tolerance) لهذه المتغيرات أقل من الواحد الصحيح .

جدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط الخطى بين متغيرات الدراسة

		Crash	Spec	FRQ	REM	SIZE	ROA	LEV	FD
Crash	Pearson Correlation	1	-.387**	-.465**	.205**	.038	.048	-.330**	-.472**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.033	.411	.000	.000
Spec	Pearson Correlation	1	.538**	-.281**	.103	.124*	-.283**	-.549**	
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.078	.034	.000	.000	
FRQ	Pearson Correlation	1	-.333**	.037	.182	-.339**		-.701**	
	Sig. (2-tailed)		.000	.521	.296	.000		.000	
REM	Pearson Correlation	1		-.018	-.160**	.174**		.422**	
	Sig. (2-tailed)			.752	.006	.003		.000	
SIZE	Pearson Correlation	1			-.230**	.146*		-.059	
	Sig. (2-tailed)				.000	.012		.312	
ROA	Pearson Correlation	1				-.409**		-.786**	
	Sig. (2-tailed)					.000		.000	
LEV	Pearson Correlation						1		.454**

		Crash	Spec	FRQ	REM	SIZE	ROA	LEV	FD
FD	Sig. (2-tailed)								.000
	Pearson Correlation								1
	Sig. (2-tailed)								

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

(٢-٧-١-٧-٧) نتائج اختبار فروض البحث

يتناول الباحث في هذه الفرعية نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فروض البحث باستخدام أسلوب تحليل المسار. ولذلك سوف يبدأ الباحث بعرض النتائج الإحصائية ذات الصلة بجودة المطابقة لنماذج المعادلات الهيكلية ثم يلي ذلك نتائج اختبار فروض البحث من الأول إلى الرابع ، وأخيراً معنوية الأثر المباشر وغير المباشر للنموذج كما يلى :

(١-٢-٧-٧) مؤشرات قياس جودة المطابقة للنموذج

أشارت دراسة عبده (٢٠٢٠) بأنه يتميز تحليل المسار (Path Analysis) بأنه يقدم مؤشرات جودة المطابقة للنموذج المقترض من جانب الباحث مع النموذج الحقيقي المناظر له في المجتمع ، بينما لا يوفر أسلوب تحليل الإنحدار مثل هذه المؤشرات. وهناك نسب محددة لمؤشرات قياس جودة المطابقة ، وفي ضوءها يتم تحديد صلاحية النموذج الموفق. ويوضح الجدول (٥) القيم المقترحة لجودة النموذج ، وما توصل إليه الباحث بشأن مؤشرات النموذج الموفق.

جدول رقم (٥): مؤشرات جودة المطابقة لنماذج المعادلة الهيكلية (التحليل الأساسي)

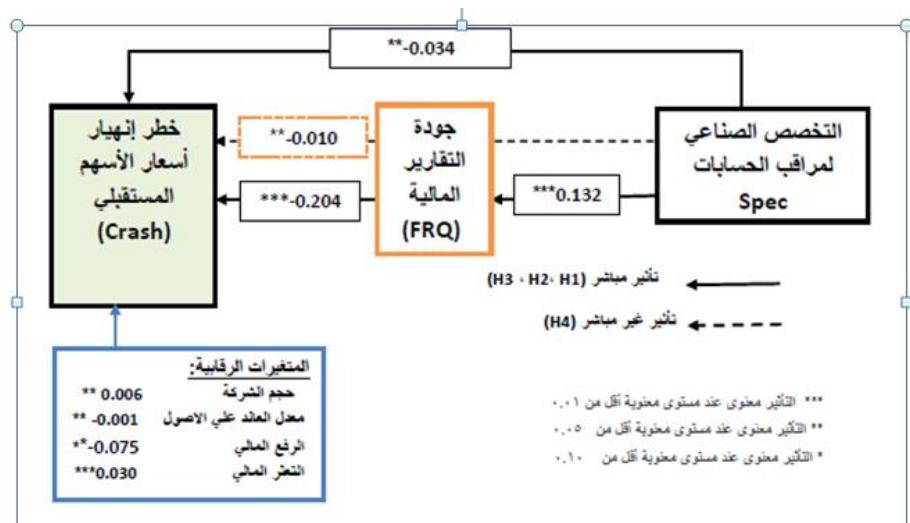
نموذج الدراسة	النسبة المئوية لمؤشرات جودة المطابقة	مؤشرات التوافق (Fit Indices)	
0.73	أكبر من P-VALUE %5	χ^2 اختبار P-VALUE	المؤشرات المطلقة Fit
0.093	0.08 : 0.08-	قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريري (RMSEA) Root Mean Square of Approximation Index	
4.558	أقل من 5	- النسبة بين قيمة كا٢ / درجات الحرية (CMIN/DF)	المؤشرات التزايدية Fit
%98.5 %90.1	أكبر من %90	- مؤشر جودة المطابقة (GFI) Goodness of Fit Index - مؤشر جودة المطابقة المعدل (AGFI)	

%6.32	% أقل من 10	- مؤشر جذر متوسط المربعات المتبقى Root Mean Square (RMR) Residual Index	مؤشرات التبسيط المعدلة Parsimonious Fit
%92	% أكبر من 90	قيمة مؤشر PNFI	

وكما يتضح من الجدول رقم (5) والذي يتناول مؤشرات جودة المطابقة (Goodness of Fit) ارتفاع مؤشرات جودة المطابقة ، بما يعني أن نموذج الدراسة يقع في الحدود المثلث لمؤشرات جودة المطابقة ، فيما عدا مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريري (RMSEA) فقد ظهر بقيمة 0.093 وهى أكبر قليلاً من النسب المثلث والتى تتراوح بين 0.08 : 0.08 ، بالإضافة إلى زيادة فى قيمة النسبة بين قيمة χ^2 / درجات الحرية (CMIN/DF) والذي ظهرت بقيمة 4.558 وإن كانت ما تزال فى حدود القيم المثلث ، فقد يكون السبب فى ذلك لتاثير دالة معامل χ^2 بحجم العينة، وبالتالي يجب أن يدعم بمقاييس أخرى لقياس جودة المطابقة وهو ما تحقق منه الباحث بالفعل حيث تحوز قيم مؤشرات جودة المطابقة الأخرى على قيم جيدة للمطابقة حيث بلغ مؤشر جودة المطابقة (GFI) ومؤشر جودة المطابقة على قيم (AGFI) ما قيمته 98.5% و 90.1% على التوالي وكلاهما أكبر من النسب المثلث والتي يجب إلا تقل عن 90% وبذلك تعكس تلك المؤشرات صلاحية النموذج الموفق ، ومن ثم يمكن القول بأن المشاهدات المتضمنة بالنموذج قادرة على قياس العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

(٢-٧-١-٧-٧) نتائج اختبار الفروض ومعنوية النموذج

يخبر الباحث فى هذه الفرعية كل من الفرض الأول والذي يتناول العلاقة المباشرة بين درجة التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث يتوقع الفرض الأول للبحث وجود علاقة سلبية مباشرة بينهما، في حين أن الفرض من الثاني إلى الرابع تتوقع وجود علاقة سلبية غير مباشرة بينهما يتوسطها جودة التقارير المالية كمتغير وسيط من خلال ٣ مسارات لتأكيد الوساطة . ويوضح الشكل رقم (٢) نتائج التحليل الإحصائي لتحليل المسار والتي توضح معاملات المسار المعيارية (SPC)، ومستوى المعنوية، بالإضافة لذلك يبين الجدول رقم (٦) قيم الدلالة الإحصائية (P-Value)، وقرار قبول أو رفض فرض البحث.



شكل رقم (٢) : نتائج اختبار الفرض من الأول إلى الرابع
 جدول رقم (٦) : نتائج اختبار الفرض من الأول إلى الرابع

معنى الآثر المباشر وغير المباشر	قرار قبول أو رفض الفرض	P-Value	معاملات المسار (SPC) المعيارية	المسار (Path)	الفرض
.004	قبول	**0.013	-0.034	Crash → Spec	H1
				التأثير المباشر	
.003	قبول	***0.00	0.132	FRQ → Spec	H2
				التأثير المباشر	
	قبول	**0.04	-0.204	Crash → FRQ	H3
				التأثير المباشر	
	قبول	**0.022	-0.010	FRQ → Crash	H4
** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من .٠٠١					-
** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من .٠٥					-
* التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من .١٠					-

وبخصوص الفرض الأول والذى توقع الباحث من خلاله وجود علاقة سلبية معنوية مباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، فلقد أظهرت نتائج تحليل المسار ما يتفق مع توقعات الباحث ، فلقد ظهرت العلاقة المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية كعلاقة سلبية معنوية ($SPC = -0.034$ ، $P-Value = 0.013^{**}$) وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بما يعني قبول الفرض الأول من البحث ، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراستى . (Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) ، ويمكن تبرير ذلك بأن التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات يزيد من معرفته وخبرته بطبيعة وخطر نشاط العميل وصناعته مما ينعكس إيجاباً على جودة قراراته وأحكامه المهنية وبالتالي جودة عملية المراجعة ، ويزيد من قدرته على السيطرة على قوات تخزين أو حجب الأخبار السيئة مثل ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات ، مما يحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً .

وفيمما يتعلق بالفروض من الثاني إلى الرابع والتي تهدف إلى اختبار العلاقة غير المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال جودة التقارير المالية كمتغير وسيط يساعد على تفسير العلاقة الرئيسية محل الدراسة ، وذلك من خلال المسارات الثلاث اللازمة لإختبار علاقة الوساطة بما يتفق مع (Robin and Zhang, 2015) . وقد أظهرت نتائج تحليل المسار ، وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وجودة التقارير المالية ($SPC = 0.132$ ، $P-Value = 0.00^{***}$) وهو يتفق مع ما خلصت إليه العديد من الباحثين (Lee, 2020 ; Sun and Hegazy etal., 2015 ; Liu, 2013; Balsam et al.,2003) بأن الإستعانة بمرأبقي الحسابات المتخصصين في الصناعة يحسن من بيئة المعلومات أو جودة التقارير المالية من خلال مستحقات تقديرية أقل أو جودة أرباح أعلى ، وإستمرارية أرباح أعلى ، إعادة إصدار قوائم مالية أقل (Restatements)، وجودة إفصاح أعلى ، وذلك بسبب معرفتهم وخبرتهم التي تمكنتهم من بناء أحكام قوية ومتينة بشأن الاستثمارية واكتشاف الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية ،

وبالتالي قبول الفرض الثاني .

كما خلصت نتائج تحليل المسار إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين جودة التقارير المالية وخطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المصرية $P-Value = 0.204$ ، $SPC = 0.04^{**}$ (Butar and Murniati, 2019; Wongchoti, et al., 2020; Kim, et al., 2021) بأن الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية هو تقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين التي تمكّنهم من فهم وتقييم أداء وقيمة الشركات بشكل أفضل لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة وخاصة قرار الاستثمار ، وكلما أصبحت بيئة إعداد التقارير المالية أكثر شفافية وأقل غموضاً ، كلما أدى ذلك إلى انخفاض خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي ، حيث انه كلما زادت درجة الشفافية في القوائم المالية زادت الموضوعية والدقة في تحديد القيمة الحقيقية للسهم مما أدى إلى انخفاض خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي (Mahmoodabadi et al., 2020; Li et al., 2019).

وبالتالي قبول الفرض الثالث .

أخيراً ، خلصت نتائج تحليل المسار إلى وجود علاقة سلبية معنوية غير مباشرة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهايار أسعار الأسهم يتوسطها جودة التقارير المالية ، ففي ضوء ما ورد بكلٍ من الشكل رقم (٣) والجدول رقم (٤) تبدو العلاقة السلبية بينهما كنتيجة منطقية ترجع إلى؛ (١) وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (Spec) وجودة التقارير المالية (FRQ) ، بما يشير ضمناً إلى أن الشركات التي تستعين بمراقب حسابات متخصص تتحفظ فيها ممارسات إدارة الارباح من خلال المستحقات وتزداد فيها جودة الأرباح ، (٢) وجود علاقة سلبية معنوية بين جودة التقارير المالية (FRQ) وخطر إنهايار أسعار الأسهم (Crash) بمعنى أن الشركات التي تزداد جودة أرباحها كانت الاقل احتمالاً لمواجهة خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي . وتنتفق هذه النتيجة مع المسلمة البحثية والتي سبق وأن أشار إليها الباحث من قبل والمشتقة من النموذج الأبرز لمسببات إنهايار أسعار الأسهم (Jin and Myers, 2006) ، ومفادها أن الشركات التي تتحفظ فيها جودة التقارير المالية وذات بيئة التقرير المالي غير الشفافة والغامضة هي الأكثر احتمالاً لمواجهة خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي

و خاصة عند انخفاض جودة عملية المراجعة وذلك بما يتفق مع نتائج أغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد (Feng et al., 2019; Callen and Fang, 2016; Robin and Zhang, 2015) ومن ثم يخلص الباحث إلى نتيجة هامة تفيد بقبول الفرض الرابع للبحث.

يقدم أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) بالإضافة إلى قيم دلالة التأثيرات المباشرة المعيارية وغير المعيارية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والمتغير الوسيط Mediator ، فإنه يقوم أيضاً قيم التأثيرات غير المباشرة المعيارية وغير المعيارية بين المتغير المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير الوسيط ، أي يوفر التحليل قيمة اختبار الوساطة فقط ، ولا يقدم دلالة هذا الإختبار (معنيته) ، لذلك قام الباحث باللجوء إلى استخدام طريقة Bootstrap لإختبار دلالة الأثر غير المباشر قياساً على (Memon, 2018) و يمكن تلخيص نتائج اختبار الوساطة و اختبار الفرض الرابع من خلال الجدول رقم (٧) كالتالي:

جدول رقم (٧): نتائج اختبارات الوساطة لإختبار الفرض الرابع

بيان	Direct Effect غير المعياري للمسار Spec ---> Crash	معاملات الأثر غير المباشر Indirect Effect غير المعياري	نتائج اختبار الوساطة
	القيمة	المعنوية يستخدم طريقة Bootstrap	المعنوية
أثر Spec على في وجود جودة التقارير المالية (FRQ)	0.538	0.00	0.013
أثر Wساطة جزئية Mediation	0.003		

من الجدول السابق يتضح أن الأثر المباشر غير المعياري للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهايار أسعار الأسهم هو معنوي حيث أن ($P-Value = 0.00$) أقل من 5% ، كما ان الأثر المباشر غير المعياري للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهايار أسعار الأسهم هو معنوي حيث أن ($P-Value = 0.03$) أقل من 5% ، مما يعني ان جودة التقارير المالية تتوسط العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهايار أسعار الأسهم .

و يمكن للباحث تبرير النتيجة السابقة - بشأن قبول الفرض الرابع للبحث- في ضوء نتائج

العديد من الدراسات السابقة (Chae et al., 2020; Mahmoodabadi et al., 2020) وفي ضوء مسببات حدوث خطر إنهيار أسعار الأسهم والتي دعمتها العديد من النتائج التجريبية (Valiana et al., 2021; Butar and Murniati, 2021; Wongchoti, et al., 2020; Hsu and Wu, 2019; Kim, et al., 2019) بأن الحوافر الإدارية لحجب أو تخزين الأخبار السيئة ، تدفعها للقيام بمارسات إدارية إنتهازية مثل ممارسات إدارة الارباح من خلال المستحقات ، تؤثر سلباً على جودة وشفافية القوائم المالية ، وأيجاباً على غموض وعدم تماثل المعلومات ، ومن ثم تزيد حالة عدم التجانس والاختلافات في معتقدات المستثمرين تجاه سهم الشركة ، مما يزيد من خطر إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً . ولكن التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات يزيد من جودة عملية المراجعة مما يضفي الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة القوائم المالية وتوفير توكييد معقول بخلوها من التحريرات الجوهرية ، كونه لديه فهم كامل لبيئة العمل وكافة القوتوات المحتملة لإخفاء الأخبار السيئة ، علاوة على تمعتهم بحوافر كبيرة لضمان الإفصاح في الوقت المناسب عن الأخبار السيئة وقمع كافة أنشطة تخزين الأخبار السيئة وذلك لحفظ سمعتهم وتقليل مسؤوليتهم وخطر التقاضي عند إنهيار أسعار الأسهم مستقبلاً .

(٨-٧-٧) التحليل الإضافي:

(١-٨-١-٧-٧) تحليل الدور الوسيط لممارسات إدارة الارباح الحقيقة في العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم

يعرض الباحث هنا بعض التحليلات الإضافية للوقوف على مدى دقة النتائج في التحليل الأساسي من جهة، ومدى صلاحية بناء نموذج البحث في التحليل الأساسي من جهة أخرى، حيث سوف يقوم الباحث بالاعتماد على متغير وسيط آخر وهو ممارسات إدارة الارباح من خلال الأنشطة الحقيقة كأدلة أخرى بديلة للتلاعب في الارباح بخلاف المستحقات تجأ إليها الإدارة بهدف تخزين وحجب الأخبار السيئة، مما يؤثر سلباً على استمرارية وجودة الارباح وبالتالي جودة القوائم المالية. ويسعى الباحث من خلال التحليل الإضافي إلى استخدام ممارسات إدارة الارباح من خلال الأنشطة الحقيقة كمتغير وسيط يساعد على تقسيم العلاقة الرئيسية محل الدراسة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار أسهم

الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وعلى حد علم الباحث توجد ندرة في البحث المصري في هذا الشأن . ويهدف هذا التحليل الإضافي إلى الإجابة عن التساؤل التالي: هل توسيط ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة العلاقة السلبية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟ .

وفي هذا الصدد، سعت العديد من الدراسات إلى اختبار أثر ممارسات إدارة الارباح من خلال الأنشطة الحقيقة على خطر إنهيار أسعار أسهم المستقبلي ، فلقد حاولت دراسة Francis et al. (2016) اختبار تأثير العمليات التجارية غير الطبيعية للشركات إستناداً إلى نماذج إدارة الأرباح الحقيقة (REM) على خطر الإنهايـار المستقبلي في أسعار الأسهم. وخلصت إلى أن الشركات التي تقوم بـممارسات إدارة الأرباح الحقيقة ولديها تقارير مالية مبهمة أو تتسم بالغموض Opaque Financial Reporting تكون أكثر عرضة لخطر إنهايـار أسعار الأسهم ، ويرجع ذلك إلى أنه بعد إصدار قانون Sarbanes-Oxley Act (SOX) تحولت الشركات إلى إدارة الأرباح الحقيقة (REM)، مما جعلها تعكس الانتهازية الإدارية وأصبح لها قوة تقسيـيرية أكبر من المستحـقات لتفسـير أسباب إنهايـار أسعار الأسهم . بينما توصلت دراسة Khurana, et al. (2018) إلى وجود إرتباط إيجابي بين ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة وخطر إنهايـار أسعار الأسهم ، فهي آلية تساعد الإدارة على حجب أو تخزين الأخبار السيئة ، مما يزيد من خطر الإنهايـار. وهو نفس ما خلصت إليه دراسة Fatima, et al. (2020) بوجود علاقة إيجابية معنوية بين التلاعب في الارباح بإستخدام الأنشطة الحقيقة وخطر الإنهايـار ، وذلك من منظور تخزين الأخبار السيئة وكذلك من منظور عدم كفاءة الاستثمار (الاستثمار الأكثر من اللازم).

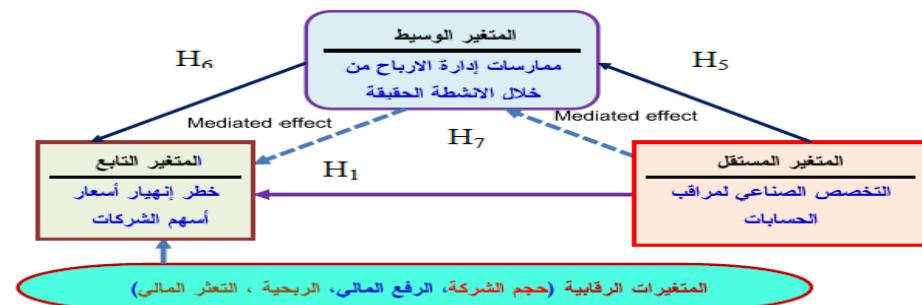
ويعتقد الباحث ان ميل الإدارة للجوء لممارسات إدارة الارباح من خلال الأنشطة الحقيقة رغم خطورتها وآثارها سلبية على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وقيمة الشركة ، يرجع إلى صعوبة اكتشافها بالمقارنة مع إدارة الأرباح من خلال المستحـقات، ولكنها تعكس سلباً على إستمارارية وجودة الارباح مما يزيد من خطر الإنهايـار المستقبلي لأسعار أسهم الشركة على الجانب الآخر، فإن وجود مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة الملم بطبيعة العمليات التشغيلية للشركة والمخاطر في الصناعة يستطيع اكتشاف كافة ممارسات

إدارة الأرباح بما فيها من خلال الأنشطة الحقيقة والمرتبطة بالتحكم في توقيت بعض الأنشطة ، بما يمكنه أن يحد من الممارسات الإنهازية الإدارية لحجب وتخزين الأخبار السيئة ، مما يخص من إحتمالية إنهيار أسعار الأسهم مستقبلا ، وفي ضوء ما تقدم ، مع الإبقاء على العلاقة السلبية الرئيسية محل الدراسة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم (الأثر المباشر) ، فإنه سوف يتم اختبار تأثير ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة كمتغير وسيط على تلك العلاقة (الأثر غير المباشر) من خلال المسارات الثلاث ، الأمر الذي يتطلب صياغة وإشتقاق الفرضيات الآتية :

- H5: يؤثر التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات سلباً ومهنياً على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- H6: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة إيجاباً ومهنياً على خطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- H7: تتوسط ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة العلاقة السلبية المعنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

في ضوء ما سبق يمكن توضيح نموذج البحث في ظل التحليل الأضافي بالشكل الآتي :

شكل رقم (٣): نموذج البحث في ظل التحليل الأضافي (من إعداد الباحث)



(٢-٨-١-٧-٧) مؤشرات قياس جودة المطابقة للنموذج
يوضح الجدول(٨) القيم المقترحة لجودة النموذج المقترن من جانب الباحث كالآتي :

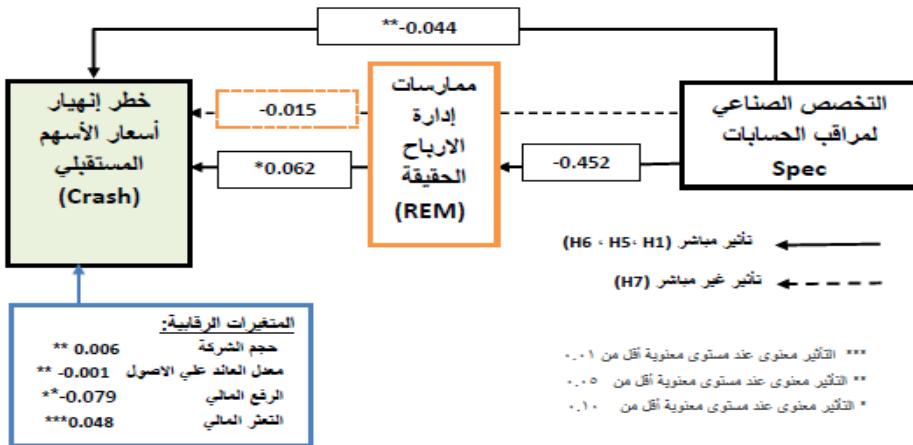
جدول رقم (٨): مؤشرات جودة المطابقة لنموذج المعادلة الهيكيلية (التحليل الإضافي)

نموذج الدراسة	النسبة المئوية لمؤشرات جودة المطابقة		مؤشرات التوافق (Fit Indices)
0.88	P-VALUE أكبر من 5%	X ² P-VALUE لاختبار	المؤشرات المطلقة Absolute Fit
0.072	0.08 : 0.08-	قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريري (RMSEA) Root Mean Square of Approximation Index	المؤشرات التزايدية Incremental Fit
4.23	أقل من 5	- النسبة بين قيمة كا ² / درجات الحرية (CMIN/DF) - مؤشر جودة المطابقة (GFI) Index - مؤشر جودة المطابقة المعدل (AGFI)	المؤشرات التزايدية Incremental Fit
%93.7 %94.6	%90 أكبر من 90	- مؤشر جذر متوسط المربعات المتبقى (RMR) Root Mean Square Residual Index	المؤشرات التبسيط المعدلة Parsimonious Fit
%5.18	أقل من 10%	قيمة مؤشر PNFI	
%90.2	%90 أكبر من 90		

ويتبين من الجدول رقم (٨) والذى يتناول مؤشرات جودة المطابقة (Goodness of Fit) أن نموذج الدراسة يقع فى الحدود المئوية لمؤشرات جودة المطابقة ، وبذلك تعكس تلك المؤشرات صلاحية النموذج الموفق، ومن ثمً يمكن القول بأن المشاهدات المتضمنة بالنموذج قادرة على قياس العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

(٣-٨-١-٧-٧) نتائج اختبار الفروض ومعنوية النموذج

يختبر الباحث فى هذه الفرعية كل من الفرض الأول والذى يتناول العلاقة المباشرة بين درجة التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية ، حيث يتوقع الفرض الأول للبحث وجود علاقة سلبية مباشرة بينهما، في حين أن الفروض من الخامس إلى السابع تتوقع وجود علاقة سلبية غير مباشرة بينهما يتوسطها ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة كمتغير وسيط من خلال ٣ مسارات لتأكيد الوساطة . ويوضح الشكل رقم (٣) نتائج التحليل الإحصائى لتحليل المسار والتى توضح معاملات المسار المعيارية (SPC)، ومستوى المعنوية، بالإضافة لذلك يبيّن الجدول رقم (٩) قيم الدلالة الإحصائية (P-Value)، وقرار قبول أو رفض فروض البحث.



شكل رقم (٤): نتائج اختبار الفروض الأول والخامس والسادس والسابع
جدول رقم (٩): نتائج اختبار الفروض (الأول والخامس والسادس والسابع)

الفرض	المسار (Path)	معاملات المسار (SPC) المعيارية	P-Value	رفض الفرض	قرار قبول أو رفض الفرض	معنىوة الآثر المباشر وغير المباشر
H1	Crash ← Spec	.-044	**.000	قبول	.005	معنىوة الآثر المباشر وغير المباشر
H5	REM ← Spec	.-452	0.19	رفض	.279	معنىوة الآثر المباشر
	Crash ← REM	.162	**.03	قبول		معنىوة الآثر المباشر
	Crash ← Spec	.-015	.168	رفض		معنىوة الآثر غير المباشر من خلال FRQ
						ـ
						ـ
						ـ

*** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من .٠٠١
 ** التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من .٠٠٥
 * التأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من .٠١

وبخصوص الفرض الأول والذي توقع الباحث من خلاله وجود علاقة سلبية معنوية مباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية ، فقد أظهرت نتائج تحليل المسار ما يتنقق مع توقعات الباحث ، فقد ظهرت العلاقة المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية كعلاقة سلبية معنوية ($SPC = -0.044$ ، $P-Value = 0.00$)

وذلك عند مستوى معنوية 5% ، بما يعني قبول الفرض الأول من البحث ، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسى . (Feng et al., 2019; Robin and Zhang, 2015) ، ومع النتائج في ظل التحليل الأساسي .

وفيما يتعلق بالفروض من الخامس إلى السادس والتي تهدف إلى اختبار العلاقة غير المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المصرية من خلال ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة كمتغير وسيط يساعد على تفسير العلاقة الرئيسية محل الدراسة وذلك من خلال المسارات الثلاث اللازمة لإختبار علاقة الوساطة الجزئية بما يتفق مع (Robin and Zhang, 2015). أظهرت نتائج تحليل المسار ، وجود علاقة سلبية غير معنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وممارسات إدارة الارباح الحقيقة ($SPC = 0.452$, $P-Value = 0.19$) (Lee, 2020 ; Hegazy etal., 2013; Balsam et al., 2003) وهو يتفق جزئياً مع ما خلصت إليه العديد من الباحثين (Sun and Liu, 2013; Balsam et al., 2015) بأن الإستعانة بمراقبى الحسابات المتخصصين في الصناعة يحسن من بيئة المعلومات أو جودة التقارير المالية من خلال مستحقات تقديرية أقل أو جودة أرباح أعلى ، وإستمرارية أرباح أعلى ، إعادة إعداد قوائم مالية أقل (Restatement) ، وجودة إفصاح أعلى نتيجة بذلك أقصى درجات العناية الواجبة محققاً أعلى مستوى جودة من الأداء المهني . ولكن على الرغم من ذلك، فإن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة في بعض الأحيان قد يصعب اكتشافها من جانب مراقبى الحسابات كونها قرارات إدارية تشغيلية تعكس خيارات وتقديرات الإدارة وبالتالي رفض الفرض الخامس . كما خلصت نتائج تحليل المسار إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين ممارسات إدارة الارباح من خلال الأنشطة الحقيقة تسهل حجب وتخزين الأخبار السيئة ، وكذلك إدارة الافتراضات المسبقة للمستثمرين ، مما يؤدي إلى زيادة خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقبلي ، وبالتالي قبول الفرض السادس .

أخيراً ، خلصت نتائج تحليل المسار إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية غير مباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم يتوسطها ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة ، وهو يختلف عن النتيجة التي كان يتوقعها الباحث. ومن ثم يخلص الباحث إلى نتيجة هامة تفيد برفض الفرض السابع للبحث. كما يمكن تلخيص نتائج اختبار الوساطة واختبار الفرض السابع من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (١٠): نتائج اختبارات الوساطة لاختبار الفرض السابع

نتيجة اختبار الوساطة	معاملات الآخر غير المباشر Indirect Effect	معاملات الآخر غير المعياري للمسار Direct Effect Crash Spec → المغوية باستخدام طريقة Bootstrap	القيمة	المغوية	القيمة	بيان
لا توجد وساطة جزئية Partial Mediation	.15	.007	.021	.452	أثر Crash Spec على Spec في وجود جودة التقارير المالية (REM)	

من الجدول السابق يتضح أن الآخر غير المعياري للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهيار أسعار الأسهم هو معنوي حيث أن ($P-Value = 0.00$) أقل من 5 % ، ولكن الآخر غير المعياري للتخصص الصناعي لمراقبة الحسابات على خطر إنهيار أسعار الأسهم هو غير معنوي حيث أن ($P-Value = 0.15$) أكبر من 5 %، مما يعني ان جودة التقارير المالية تتوسط العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم .

ويمكن للباحث تبرير النتيجة السابقة - بشأن رفض الفرض السابع للبحث- من خلال العديد من المبررات (١) هناك انخفاض في مستوى إدراك مراقبة الحسابات المتخصصين في مصر بآليات أو ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة وعواقبها المستقبلية ، أو إحتمال نشأة مصالح مشتركة مع العميل أو استغلال إدارة العميل لبعض حالات إنخفاض مستوى بذل العناية المهنية من جانب مراقبة الحسابات نظير إمامه بأوجه النشاط المختلفة لدى العميل . (٢) وجود اتفاق بين الباحثين أبرزته دراسة (Francis, et al., 2016) على أن ارتفاع مستوى جودة المراجعة إذا أدت إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات فهي لا تمكن مراقبة الحسابات من اكتشاف أو مواجهة ممارسات

إدارة الأرباح الحقيقة كونها تتسم بالتنوع علاوة على إرتباطها الشديد ببنية الإداره . (٣)
 انخفاض ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة في الشركات المصرية كونها
 تؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية وعلى قيمة الشركة ، لذلك تمثل الإدارة للتلاء
 في الأرباح من خلال ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات.

وفي النهاية بعد أن عرض الباحث نتائج اختبار فروض البحث الأساسية، وما توصل إليه
 في التحليل الإضافي، يقدم الباحث بالجدول رقم (١١) ملخصاً لتلك النتائج كما يلي :
جدول رقم (١١): ملخص نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي والإضافي

الفرض	نتيجة الاختبار	طبيعة ومعنى العلاقة
الفرض الأول: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات سلباً ومحظياً على خطر إنهايار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول في ظل التحليل الأساسي والإضافي	علاقة سلبية معنوية
الفرض الثاني: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إيجاباً ومحظياً على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول في ظل التحليل الأساسي	علاقة إيجابية معنوية
الفرض الثالث: تؤثر جودة التقارير المالية سلباً ومحظياً على خطر إنهايار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول في ظل التحليل الأساسي	علاقة سلبية معنوية
الفرض الرابع: تتوسط جودة التقارير المالية العلاقة السلبية المعنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول في ظل التحليل الأساسي	علاقة غير مباشرة سلبية معنوية نتيجة عن: أـ علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي وجودة التقارير المالية بـ علاقة سلبية معنوية بين جودة التقارير المالية وخطر إنهايار أسعار الأسهم
الفرض الخامس: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات سلباً ومحظياً على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	رفض في التحليل الإضافي	علاقة سلبية غير معنوية عند مستوى ٥%
الفرض السادس: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة إيجاباً ومحظياً على خطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة	قبول في التحليل الإضافي	علاقة إيجابية معنوية
الفرض السابع : تتوسط ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقة العلاقة السلبية المعنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	رفض في التحليل الإضافي	علاقة سلبية غير معنوية

(٩-٧) النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

استهدف البحث دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمقاييس لجودة المراجعة المدركة على خطر إنهايار أسعار الأسهم للشركات المصرية ، وكذلك اختبار الدور الوسيط لجودة التقارير المالية مقاسة بجودة الأرباح على العلاقة الرئيسية محل الدراسة ، وذلك للحصول على دليل من الواقع العملي من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. واعتمد الباحث على تجميع بيانات فعلية لعدد ٧٤ شركة (لمدة ٤ سنوات) من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من مختلف قطاعات الصناعة ، وبإجمالي ٢٩٦ مشاهدة سنوية

شكلت عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٨. وتم استخدام أسلوب تحليل المسار باعتباره الأسلوب الأكثر ملاءمة لاختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة أو اختبار تأثير الوساطة الجزئية . وقد تحقق الباحث من صلاحية نموذج الدراسة من خلال التأكيد من وقوع مؤشرات جودة النموذج في الحدود المثلثى لمؤشرات جودة المطلقة المتعارف عليها.

وخلص الباحث في الشق التطبيق بإستخدام نتائج تحليل المسار إلى قبول العلاقة المباشرة (**الفرض الأول**)، بمعنى قبول وجود علاقة سلبية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية. وفي الوقت نفسه أظهرت نتائج التحليل الإحصائى ما يتفق مع توقعات الباحث بشأن العلاقة غير المباشرة ؟ فقد تم قبول الفروض من الثاني إلى الرابع ، حيث أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وجودة التقارير المالية مقاسة بجودة الأرباح، بعبارة أخرى ، إن وجود مراقب حسابات متخصص يساعد على تحسين بيئة التقرير المالي وتخفيض عدم التمايز والغموض في القوائم المالية مما يزيد من جودتها وشفافيتها (قبول الفرض الثاني) . من ناحية أخرى ، توجد علاقة سلبية معنوية بين جودة التقارير المالية وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية (**قبول الفرض الثالث**) ، بعبارة أخرى ، كلما كانت بيئة إعداد التقارير المالية أكثر شفافية وأقل غموضاً ، كلما أدى ذلك إلى انخفاض خطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي. ودعمت تلك المسارات الثلاث العلاقة غير المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم ، حيث أن جودة التقارير المالية تزيد العلاقة السلبية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم في الشركات المصرية ، وبما يشير إلى وجود علاقة سلبية غير مباشرة بينهما. ومفاد هذه العلاقة أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص في الصناعة تتضمن فيها ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وتزداد فيها جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية ، مما يخفض من خطر إنهيار أسعار أسهمها في المستقبل. (**قبول الفرض الرابع**) وتنقق النتائج السابقة مع النماذج المطورة مسبقاً من قبل العديد من الباحثين بشأن مسببات إنهيار أسعار الأسهم وهم نموذج تباين معتقدات وآراء المستثمرين الذي قدمته دراسة Hong and Stein (2003) ، وكذلك

النموذج الأبرز الذي قدمه Jin and Myers (2006) القائم على فكرة حجب تخزين الأخبار السيئة لنفسها مسببات إنهيار أسعار الأسهم .

وأخيراً، ومن خلال التحليل الإضافي قدم الباحث مؤشرات تعكس أهمية دراسة بعض المحددات الأخرى لخطر إنهيار أسعار الأسهم مثل ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة ، وتوصل الباحث أنه على الرغم من وجود علاقة إيجابية معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة وخطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلية ، من خلال قدرة الإدارة على التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة من خلال تأخيرها أو تعجيلها كوسيلة لإدارة الأرباح بهدف تسهيل تخزين الأخبار السيئة مما يعكس سلباً على جودة الأرباح والمعلومات الواردة في القوائم المالية. ومع ذلك لم يتم قبولها كمتغير وسيط يزيد العلاقة السلبية بين التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات وخطر إنهيار أسعار الأسهم وبما يعكس عدم وجود علاقة غير مباشرة بينهما . ويشير ذلك ضمناً إلى أن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقة من محددات جودة التقارير المالية، ولكن دور التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات محدود بشأنها .

وفي ضوء ما سبق عرضه من اختبارات لفرضيات البحث ومناقشة نتائجه؛ يخلص الباحث إلى أن التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات هو أحد مؤشرات جودة المراجعة المدركة ، فمراقبة الحسابات بما يتمتع به من فهم والإمام بطبيعة شاطئ عمل المراجعة وصناعته يمكنه إضفاء مزيد من الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتحسين بيئية التقرير المالي وتقييد الممارسات الإدارية الإنهازية ، والتحكم في قنوات تخزين الأخبار السيئة مثل ممارسات إدارة الأرباح ، مما يخفض احتمال تحقيق الشركات لعوائد سلبية كبيرة مما يخفض من إحتمال حدوث إنهيار مستقبلى في أسعار أسهمها.

وبالرغم من أهمية النتائج؛ إلا أن من أبرز حدود البحث الحالي وكافة البحوث في ذلك الموضوع ، هو تعدد وتتنوع مقاييس التخصص الصناعي لمراقبة الحسابات (مدخل الحصة السوقية ، مدخل المحفظة) والتي يمكن ان تؤدي إلى تصنيفات غير متسقة لمراقبة الحسابات متخصصين ، بعبارة أخرى ، أن تغيير طريقة القياس قد يجعل مراقب حسابات من متخصص إلى غير متخصص . علاوة على تعدد مقاييس خطر إنهيار أسعار الأسهم ،

واعتمد الباحث على مقياس واحد فقط وهو التقلب من أسفل إلى أعلى The down-to-up volatility (Duvol) في ظل تعذر الوصول إلى بيانات تمكن من تطبيق المقاييس البديلة في اختبارات الحساسية مثل (معامل الإلتواء السالب) ، مما قد يؤثر على إمكانية تعميم النتائج . وفي ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بضرورة زيادةوعي إدارات الشركات المصرية بضرورة تطبيق كافة التدابير التي يمكن أن تساعد علي تفادي أو الحد من خطر إنهايار أسعار الأسهم المستقلة من خلال تحسين بيئة التقرير المالي وتفعيل آليات الرقابة والحكومة علاوة على ضرورة قيام الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة في مصر بتوفير إصدارات مهنية تتضمن المزيد من الإرشادات والمعايير التي تكفل إستقرار الأسواق المالية، وتحجيم قدرات الإدارية لتخزين الأخبار السيئة مثل تفعيل آليات حوكمة الشركات. بالإضافة إلى ضرورة قيام هيئة الرقابة المالية بتفعيل برامج الرقابة على الجودة علي مكاتب أو منشآت المراجعة لزيادة مستوى جودة عملية المراجعة ، وإبراز أهمية التخصص الصناعي لمراقبى الحسابات ومقوماته ومتطلباته. كما يتبعن على منشآت المحاسبة والمراجعة توفير الإمكانيات المادية والبشرية الازمة للتخصص في قطاع صناعي معين لماله من مردود إيجابي لكل من منشأة المراجعة ومختلف أصحاب المصالح. كما يجب أن يكون لدى هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية قاعدة بيانات موثقة ومحدثة للشركات المقيدة بالبورصة تحتوى على بيانات هامة مثل خطر إنهايار أسعار الأسهم ، الحصص السوقية لمنشآت المحاسبة والمراجعة وترتيبها وفقا لذلك ، وكذلك بيانات عن عملاء كل منشأة مراجعة وإجمالي قيمة أتعابها من كل عميل من عملائها.

وأخيراً، وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، ولمعالجة حدوده قدر الأمكان؛ يوصى الباحث بمزيد من **البحوث المستقبلية** بشأن قضية خطر إنهايار أسعار الأسهم في البيئة المصرية من خلال إدخال محددات وعوامل جديدة مثل القدرة الإدارية والنفقة المفرطة وقوة المدير التنفيذي والأزمات مثل أزمة فيروس كورونا، يتوسطها أو يعللها العديد من العوامل مثل ممارسات التجنب الضريبي أو نقاط الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية أو جودة الإفصاح المحاسبي أو المسؤولية الاجتماعية للشركات أو مستوى التحفظ المحاسبي أو مشاركة الإناث في مجالس الإدارات أو رأي مراقب الحسابات . ومن المنطقى أن تمتد

البحوث المستقبلية أيضاً لتشمل اختبار العلاقة بين جودة عملية المراجعة مقاسة بمؤشر آخر بخلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات مثل فترة إرتباطه بالعميل أو أتعاب المراجعة أو تقديميه لخدمات إستشارية وخطر إنهيار أسعار الأسهم. كما يجب اختبار أثر جودة الأحكام المهنية لمراقب الحسابات بشأن الإستمارارية على خطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي. ويوصى الباحث أيضاً بدراسة العواقب المحتملة لخطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي والتي لم تلقى حتى الأن الإهتمام الكافي من جانب الباحثين في الفكر المحاسبي ، أو أثر الأفصاح عبر وسائل التواصل الإجتماعي على خطر إنهيار أسعار الأسهم ، إلى جانب أثر استخدام آليات الذكاء الاصطناعي في زيادة دقة التنبؤ بخطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلي .

قائمة المراجع أولاً : المراجع العربية

- الصياغ ، احمد عده . (٢٠١٩). أثر جودة المعلومات المحاسبية على خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي - عين شمس** ، العدد (٢٣) ، المجلد الرابع ، ص: ٣٥٤ - ٣٩٨ .
- حسين ، علاء علي احمد. (٢٠٢٠) . تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسؤولية الاجتماعية ، وممارسات التجنب الضريبي ، وبين خطر الإنهايـار المستقبـلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيـف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامـة. **مجلة الفكر المحاسبي - عين شمس** ، العدد (٢٤) ، المجلـد الأول ، ص: ٢٠٨ - ٢٧٥ .
- زكي ، نهي محمد. (٢٠٢٠) . أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة إرتباطه بعميله على جودة حكمه المهني بشأن الإستمارارية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**. العدد (٤) ، المجلـد الثاني ، ص: ٤٧ - ٣٦١ .
- عبد المجيد ، حميدة محمد. (٢٠١٩) . قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على خطر إنهيار أسعار أسهم الشركات السعودية، **مجلة البحوث المحاسبية الجمعية السعودية للمحاسبة** ، العدد (٢٤) ، المجلـد الرابع عشر ، العدد الأول ، ص: ١ - ٥٤ .
- عبدة ، إيمان محمد السعيد سلامـة. (٢٠٢٠) . أثر عدم تماثـل المعلومات ودورـة حـيـاة الشـرـكـة عـلـى تـوزـيعـاتـ الـأـربـاحـ وـانـعـاكـسـهـا عـلـى إـدـارـةـ الـأـربـاحـ بـالـأـشـطـةـ الـحـقـيقـةـ درـاسـةـ تـطـيـقـيـةـ. **مـجلـةـ فـكـرـ المحـاسـبـيـ - عـينـ شـمـسـ** ، العدد (٢٤) ، المجلـد الثاني ، ص: ١ - ٧١ .
- عيطة ، متولي السيد متولي. (٢٠٢١) . تفسـيرـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ فـعـالـيـةـ لـجـانـ المـراجـعـةـ وـجـودـةـ التـقـرـيرـ المـالـيـ وأـثـرـ

ذلك على خطر إنهايار أسعار الأسهم: أدلة عملية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*. العدد (١٠) ، المجلد الثاني، ص: ٢٠٨ - ٢٧٩ . مسعود ، سناه ماهر محمد (٢٠٢٠) . قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر إنهايار أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية *مجلة الفكر المحاسبي - عين شمس* ، العدد (٢٤) ، المجلد الثالث ، ص: ٣٧٠ - ٢٨١ . منصور، محمد السيد. (٢٠١٨) . أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فرقة إصدار تقرير المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية *مجلة الفكر المحاسبي - عين شمس* ، العدد (٢٢) ، المجلد الرابع ، ص: ٩٥٨ - ١٠٢٩ . مليجي ، مجدي مليجي. (٢٠١٩) . قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر إنهايار أسعار الأسهم-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* . العدد (٣) ، المجلد الثالث، ص: ٢٩٦ - ٣٨٣ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdel-Wanis, E. (2021).. The impact of audit quality on the relationship between ownership structure and stock price crash risk in Egypt. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(6).
- Abedifar, P., Li, M., Johnson, D., Song, L., & Xing, S. (2019). Accounting regulations, enforcement, and stock price crash risk: Global evidence in the banking industry. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 15(3), 100164.
- Abidin, S., & Ahmad-Zaluki, N. A. (2012). Auditor industry specialism and reporting timeliness. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 65, 873-878.
- Al Mamun, M., Balachandran, B., & Duong, H. N. (2020). Powerful CEOs and stock price crash risk. *Journal of Corporate Finance*, 62, 101582
- Almutairi, A. R., Dunn, K. A., & Skantz, T. (2009). Auditor tenure, auditor specialization, and information asymmetry. *Managerial Auditing Journal*.. 24 (7), 600-623.
- Alp, O. S., Canbaloglu, B., & Gurgun, G. (2021). Stock Liquidity, Stock Price Crash Risk, and Foreign Ownership. *Borsa Istanbul Review*. Available online at [www.sciencedirect.com https://doi.org/10.1016/j.bir.2021.06.012](https://doi.org/10.1016/j.bir.2021.06.012).
- Alzeban, A. (2019). The impact of audit committee, CEO, and external auditor quality on the quality of financial reporting. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*. 20 (2), 263-279.

- An, H., & Zhang, T. (2013). Stock price synchronicity, crash risk, and institutional investors. *Journal of Corporate Finance*, 21, 1-15.
- Andreou, C. K., Andreou, P. C., & Lambertides, N. (2021). Financial distress risk and stock price crashes. *Journal of Corporate Finance*, 67, 101870.
- Andreou, P. C., Antoniou, C., Horton, J., & Louca, C. (2016). Corporate governance and firm specific stock price crashes. *European Financial Management*, 22(5), 916-956.
- Audouset-Coulier, S., Jeny, A., & Jiang, L. (2016). The validity of auditor industry specialization measures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(1), 139-161.
- Balsam, S., J. Krishnan, and J. S. Yang. (2003). Auditor industry specialization and earnings quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 22 (2): 71–97.
- Bleck, A., & Liu, X. (2007). Market transparency and the accounting regime. *Journal of Accounting Research*, 45(2), 229- 256.
- Butar, S. B., & Murniati, M. P. (2021). How does Financial Reporting Quality Relate to Stock Price Crash Risk? Evidence from Indonesian listed Companies. *Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis*, 8(1).
- Callen, J. L., & Fang, X. (2017). Crashes risk and the auditor-client relationship. *Contemporary Accounting Research*, 34(3), 1715–1750.
- Callen, J. L., and X. Fang (2015), 'Religion and Stock Price Crash Risk', *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 50, 169–95.
- Cao, H., Coval, D., & Hirshleifer, D. (2002), "Sidelined investors, trading-generated news, and security returns. *The Review of Financial Studies*, 15(2), 615-648
- Cassell, C., Hunt, E., Narayananamoorthy, G., & Rowe, S. P. (2019). A hidden risk of auditor industry specialization: evidence from the financial crisis. *Review of Accounting Studies*, 24(3), 891-926.
- Chae, S. J., NAKANO, M., & FUJITANI, R. (2020). Financial reporting opacity, audit quality and crash risk: Evidence from Japan. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(1), 9-17.
- Chen, C., Kim, J. B., & Yao, L. (2017). Earnings smoothing: Does it exacerbate or constrain stock price crash risk?. *Journal of Corporate Finance*, 42, 36-54.
- Chen, H. A., Karim, K., & Tao, A. (2021). The effect of suppliers' corporate social responsibility concerns on customers' stock price crash risk. *Advances*

- in accounting*, 52, 100516.
- Cheng, C. A., Li, S., & Zhang, E. X. (2020). Operating cash flow opacity and stock price crash risk. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(3), 106717.
- Cui, H., Chen, C., Zhang, Y., & Zhu, X. (2019). Managerial ability and stock price crash risk. Asia-Pacific *Journal of Accounting & Economics*, 26(5), 532-554.
- Dang, T.L., Faff, R., Luong, H. and Nguyen, L. (2019), "Individualistic cultures and crash risk". *European Financial Management*, Vol. 25 No. 3, pp. 622-654.
- Dao, M., & Pham, T. (2014). Audit tenure, auditor specialization and audit report lag. *Managerial Auditing Journal*. 29 (6), 490-512.
- Dechow, P. M., W. Ge, and C. Schrand. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics* .50 (2-3): 344-401.
- DeFond, M. L., M. Hung, S. Li, and Y. Li. (2014). "Does Mandatory IFRS Adoption Affect Crash Risk?". *The Accounting Review* .90 (1), 265–299.
- Dumitrescu, A., & Zakriya, M. (2021). Stakeholders and the stock price crash risk: What matters in corporate social performance?. *Journal of Corporate Finance*, 67, 101871.
- Elaoud, A., & Jarboui, A. (2017). Auditor specialization, accounting information quality and investment efficiency. *Research in International Business and Finance*, 42, 616-629.
- Fang, T. Y., Lin, F., Lin, S. W., & Huang, Y. H. (2020). The association between political connection and stock price crash risk: Using financial reporting quality as a moderator. *Finance Research Letters*, 34(C).
- Fatima, H., Haque, A., & Usman, M. (2020). Is there any association between real earnings management and crash risk of stock price during uncertainty? An evidence from family-owned firms in an emerging economy. *Future Business Journal*, 6(1), 1-12.
- Feng, H., Habib, A., Huang, H. J., & Qi, B. L. (2019). Auditor industry specialization and stock price crash risk: individual-level evidence. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 1-27.
- Francis, B., Hasan, I., & Li, L. (2016). Abnormal real operations, real earnings management, and subsequent crashes in stock prices. *Review of Quantitative*

- Finance and Accounting*, 46(2), 217-260.
- Francis, J. R. (2011). A framework for understanding and researching audit quality. *Auditing: A journal of practice & theory*, 30(2), 125-152.
- Garcia-Blandon, J., & Argiles-Bosch, J. M. (2018). Audit partner industry specialization and audit quality: Evidence from Spain. *International Journal of Auditing*, 22(1), 98-108.
- Garg, M., Khedmati, M., Meng, F., & Thoradeniya, P. (2020). Tax avoidance and stock price crash risk: mitigating role of managerial ability. *International Journal of Managerial Finance*. 1743-9132
- Garven, S. A., Beck, A. W., & Parsons, L. M. (2018). Are audit-related factors associated with financial reporting quality in nonprofit organizations?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 37(1), 49-68.
- Gaynor, L. M., Kelton, A. S., Mercer, M., & Yohn, T. L. (2016). Understanding the relation between financial reporting quality and audit quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(4), 1-22.
- Ghosh, A. A., & Tang, C. Y. (2015). Assessing financial reporting quality of family firms: The auditors' perspective. *Journal of Accounting and Economics*, 60(1), 95-116.
- Habib, A. (2011). Audit firm industry specialization and audit outcomes: Insights from academic literature. *Research in Accounting Regulation*, 23(2), 114-129.
- Habib, A., & Bhuiyan, M. B. U. (2011). Audit firm industry specialization and the audit report lag. *Journal of international accounting, auditing and taxation*, 20(1), 32-44.
- Habib, A., & Hasan, M. M. (2016). Auditor-provided tax services and stock price crash risk. *Accounting and Business Research*, 46(1), 51-82.
- Habib, A., & Hasan, M. M. (2017). Managerial ability, investment efficiency and stock price crash risk. *Research in International Business and Finance*, 42, 262-274.
- Habib, A., & Huang, H. J. (2019). Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China. *International Journal of Managerial Finance*. 15 (4).
- Habib, A., Hasan, M. M., & Jiang, H. (2018). Stock price crash risk: review of the empirical literature. *Accounting & Finance*, 58, 211-251.
- Haghghi, A., & Gerayli, M. S. (2019). Managerial ownership and stock price

- crash risk: a case of Iranian firms. International *Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*. 13 (1), 42-55.
- Hamza, T., & ZAATIR, E. (2020). Does corporate tax aggressiveness explain future stock price crash? Empirical evidence from France. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. 1985-2517
- He, G., Bai, L., & Ren, H. M. (2019). Analyst coverage and future stock price crash risk. *Journal of Applied Accounting Research*. 20 (1), 63-77.
- Hegazy, M. A., Al Sabagh, A., & Hamdy, R. (2015). The effect of audit firm specialization on earnings management and quality of audit work. , 143-164.
- Hoelscher, J. L., & Seavey, S. E. (2014). Auditor industry specialization and corporate risk-taking. *Managerial Auditing Journal*. 29 (7), 596-620.
- Hong, H., and J. Stein, (2003), "Differences of opinion, short-sales constraints, and market crashes", *Review of Financial Studies*, 16, 487–525..
- Hsu, A. W. H., & Wu, G. S. H. (2019). The fair value of investment property and stock price crash risk. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 26(1-2), 38-63.
- Hu, D. (2015), "Audit Quality And Measurement: Towards A Comprehensive Understanding", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 19(1), 209-222.
- Huang, S., & Liu, H. (2021). Impact of COVID-19 on stock price crash risk: Evidence from Chinese energy firms. *Energy Economics*, 105431.
- Hutton, A. P., Marcus, A. J., & Tehranian, H. (2009). Opaque financial reports, R2, and crash risk. *Journal of financial Economics*, 94(1), 67-86.
- Jabbari, H., Sadeghi, Z., & Askari, S. A. (2013). Cash flow, earning opacity and its impact on stock price crash risk in Tehran stock exchange. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences,3(4), 138-145.
- Jaggi, B., Gul, F. A., & Lau, T. S. C. (2012). Auditor industry specialization, political economy and earnings quality: Some cross-country evidence. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 23(1), 23-61.
- Jebran, K., Chen, S., & Zhang, R. (2020). Board diversity and stock price crash risk. *Research in International Business and Finance*, 51, 101122.
- Jin, L., and S. C. Myers. 2006. "R2 around the World: New Theory and New

- Tests.” *Journal of Financial Economics* 79: 257–292.
- Jorjani, M., & Safari Gerayeli, M. (2018). Auditor tenure and stock price volatility: The moderating role of auditor industry specialization. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 12(1), 65-76.
- Khajavi, S. and A. Zare, (2016), "The Effect of Audit Quality on Stock Crash Risk in Tehran Stock Exchange", *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(1): 20-25.
- Khani, Z., & Rajabdarri, H. (2019). The Relationship between Audit Fees and Stock Price Crash Risk. *Iranian Journal of Finance*, 3(4), 76-89.
- Khurana, I. K., Pereira, R., & Zhang, E. (2018). Is real earnings smoothing harmful? Evidence from firmspecific stock price crash risk. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 558-587.
- Kim, C., Wang, K., & Zhang, L. (2019). Readability of 10-K reports and stock price crash risk. *Contemporary accounting research*, 36(2), 1184-1216.
- Kim, J. B., & Zhang, L. (2014). Financial reporting opacity and expected crash risk: Evidence from implied volatility smirks. *Contemporary Accounting Research*, 31(3), 851-875.
- Kim, J. B., & Zhang, L. (2016). Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm level evidence. *Contemporary accounting research*, 33(1), 412-441.
- Kim, J. B., Li, L., Lu, L. Y., & Yu, Y. (2016). Financial statement comparability and expected crash risk. *Journal of Accounting and Economics*, 61(2-3), 294-312.
- Kim, J. B., Li, Y., & Zhang, L. (2011). Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. *Journal of Financial Economics*, 100(3), 639-662.
- Kim, J. B., Yeung, I., & Zhou, J. (2019). Stock price crash risk and internal control weakness: presence vs. disclosure effect. *Accounting & Finance*, 59(2), 1197-1233.
- Kim, J. B., Z. Wang, and L. Zhang. 2016. “CEO Overconfidence and Stock Price Crash Risk.” *Contemporary Accounting Research*. 33 (4): 1720–1749.
- Kim, Y., Li, H., & Li, S. (2014). Corporate social responsibility and stock price crash risk. *Journal of Banking & Finance*, 43, 1-13.
- Kousenidis, D. V., Ladas, A. C., & Negakis, C. I. (2014). Accounting

- conservatism quality of accounting information and crash risk of stock prices. *The Journal of Economic Asymmetries*, 11, 120-137.
- Lashgari, Z., & Farzalizade, B. (2013). The effect of earning opacity and operating cash flow sensitivity on stock price crash risk among firms accepted in Tehran Stock Exchange. *Journal of Social Issues & Humanities*, 1(5), pp. 349-363
- Lee, K. Y. (2020). Stock Price Crashes and Auditors' Client-Retention Decisions. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X20929485. 1-25
- Lee, M. T. (2016). Corporate social responsibility and stock price crash risk: Evidence from an Asian emerging market. *Managerial Finance*. 42 (10), 963-979.
- Lee, Y. C., Lu, Y. C., & Wang, Y. C. (2019). Corporate social irresponsibility, CEO overconfidence, and stock price crash risk. *Applied Economics Letters*, 26(14), 1143-1147.
- Li, Q., Li, S., & Xu, L. (2019). Auditing the Auditors and Stock Crashes: International Evidence. Available at SSRN 3329045.
- Li, T., Xiang, C., Liu, Z., & Cai, W. (2020). Annual report disclosure timing and stock price crash risk. *Pacific-Basin Finance Journal*, 62, 101392.
- Li, Y., & Zeng, Y. (2019). The impact of top executive gender on asset prices: Evidence from stock price crash risk. *Journal of Corporate Finance*, 58, 528-550.
- Liang, Q., Ling, L., Tang, J., Zeng, H., & Zhuang, M. (2019). Managerial overconfidence, firm transparency, and stock price crash risk. *China Finance Review International*. 10 (3). 271-296
- Lim, H., Kang, S. K., & Kim, H. (2016). Auditor quality, IFRS adoption, and stock price crash risk: Korean evidence. *Emerging Markets Finance and Trade*, 52(9), 2100-2114.
- Liu, J., & Lei, D. (2021). Managerial ability and stock price crash risk—the role of managerial overconfidence. *Review of Accounting and Finance*. 1475-7702 DOI 10.1108/RAF-05-2020-0111
- Liu, Z., Huynh, T. L. D., & Dai, P. F. (2021). The impact of COVID-19 on the stock market crash risk in China. *Research in international Business and Finance*, 57, 101419.

- Lobo, G., Wang, C., Yu, X., & Zhao, Y. (2020). Material weakness in internal controls and stock price crash risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 35(1), 106-138.
- Mahmoodabadi, H., Zamani, H., & Nahas, K. (2020). An Investigation of the Effect of Disclosure Quality on Future Stock Price Crash Risk with Moderating Effect of Auditing Firm's Industry Specialization: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Sciences:Basic and Applied Research JSBAR ISSN*. 2307-4531.
- Memon , M. A. (2018)," Mediation Analysis Issues And Recommendations ", *Journal Of Applied Structural Equation Modeling* ,2(1),i-ix.
- Minutti-Meza, M. (2013). Does auditor industry specialization improve audit quality?. *Journal of Accounting Research*, 51(4), 779-817.
- Nadhir, Z., & Wardhani, R. (2019). The effect of audit quality and degree of international financial reporting standards (IFRS) convergence on the accrual earnings management in asean countries. *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, 7(1), 105.
- Neifar, S., & Utz, S. (2019). The effect of earnings management and tax aggressiveness on shareholder wealth and stock price crash risk of German companies. *Journal of Applied Accounting Research*. 20 (1), 94-119.
- Piotroski, J. D., T. J. Wong, and T. Zhang, (2015). "Political inc-entives to suppress negative information: evidence from Chinese listed firms". *Journal of Accounting Research* 53, 405–459.
- Probobudono, A. N., Pratiwi, A. D., & Rochmatullah, M. R. (2021). Does intellectual capital have any influence on stock price crash risk?. *Journal of Intellectual Capital*. 1469-1930 DOI 10.1108/JIC-09-2020-0306
- Qayyum, A., Rehman, I. U., Shahzad, F., Khan, N., Nawaz, F., Kokkalis, P., & Sergi, B. S. (2020). Board gender diversity and stock price crash risk: Going beyond tokenism. *Borsa Istanbul Review*.
- Robin, A. J., & Zhang, H. (2015). Do industry-specialist auditors influence stock price crash risk?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(3), 47-79.
- Rusmin, R. (2010). Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. *Managerial Auditing Journal*. 25 (7), 618-638
- Salehi, M., Tagribi, M., & Farhangdoust, S. (2018). The effect of reporting quality on stock returns of listed companies on the Tehran Stock

- Exchange. International Journal of Productivity and Performance Management. 67 (1), 4-19.
- Shahab, Y., Ntim, C. G., Ullah, F., Yugang, C., & Ye, Z. (2020). CEO power and stock price crash risk in China: Do female directors' critical mass and ownership structure matter? *International Review of Financial Analysis*, 68, 101457.
- Song, L. (2015). Accounting disclosure, stock price synchronicity and stock crash risk. *International Journal of Accounting & Information Management*. 23 (4).
- Song ,J. H. & Lim ,D. H. (2015)," Mediating Analysis Approaches: Trends And Implications For Advanced Applications In HRD Research" , *Advances In Developing Human Resources*, 17 (1) , 57-71.
- Srinidhi, B., & Liao, Q. (2020). Family firms and crash risk: Alignment and entrenchment effects. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(2), 100204.
- Su, L., Zhao, X., & Zhou, G. (2016). Auditor tenure and stock price idiosyncratic volatility: The moderating role of industry specialization. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 35(2), 147-166.
- Sun, J., & Liu, G. (2013). Auditor industry specialization, board governance, and earnings management. *Managerial Auditing Journal*. 28 (1), 45-64.
- Tang, Q., Chen, H., & Lin, Z. (2016). How to measure country-level financial reporting quality?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. 14 (2), 230-265.
- Valiana, H., Jalalib, F., Darvishana, M., & Mohammadia, M. M. (2021). To Study the Effect of Investor Protection on Future Stock Price Crash Risk. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 6(2), 1-27.
- Vo, X. V. (2020). Foreign investors and stock price crash risk: Evidence from Vietnam. *International Review of Finance*, 20(4), 993-1004.
- Wang, B., Ho, K. C., Liu, X., & Gu, Y.(2021). Industry cash flow volatility and stock price crash risk. *Managerial and Decision Economics*.
- Wang, L., Dai, Y., Zhang, Y., & Ding, Y. (2020). Auditor gender and stock price crash risk: evidence from China. *Applied Economics*, 52(55), 5995-6008.
- Wongchoti, U., Tian, G., Hao, W., Ding, Y., & Zhou, H. (2020). Earnings quality and crash risk in China: an integrated analysis. *Journal of Asian Business and*

- Economic Studies*, 28 (1) 2-19.
- Wu, K., & Lai, S. (2020). Intangible intensity and stock price crash risk. *Journal of Corporate Finance*, 64, 101682.
- Wu, S. F., Fang, C. Y., & Chen, W. (2020). Corporate governance and stock price crash risk: Evidence from Taiwan. *Managerial and Decision Economics*, 41(7), 1312-1326.
- Xiaoqiang, Z., & Zuming, K. (2021). Critical audit matters and stock price crash risk. *Frontiers of Business Research in China*, 15(1).
- Xu, N., Jiang, X., Chan, K. C., & Yi, Z. (2013). Analyst coverage, optimism, and stock price crash risk: *Evidence from China.Pacific-Basin Finance Journal*, 25, 217-239.
- Xue, C., & Ying, Y. (2020). Financial quality, internal control and stock price crash risk. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 1-21.
- Yeung, W. H., & Lento, C. (2018a). Ownership structure, audit quality, board structure, and stock price crash risk: Evidence from China. *Global Finance Journal*, 37, 1-24.
- Yeung, W. H., & Lento, C. (2018b). Stock price crash risk and unexpected earnings thresholds. *Managerial Finance*. 44 (8), 1012-1030.
- Yin, Y., & Tian, R. (2017). Investor sentiment, financial report quality and stock price crash risk: Role of short-sales constraints. *Emerging Markets Finance and Trade*, 53(3), 493-510.
- Zaman, R., Bahadar, S., & Mahmood, H. (2020). Corporate irresponsibility and stock price crash risk. *International Review of Finance*.
- Zhu, W. (2016). Accruals and price crashes. *Review of Accounting Studies*, 21(2), 349-399.
- Zhang, H., & Nam, C. H. (2016). The effect of information disclosure quality on stock price crash risk Evidence from listed companies in China. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 12(8), 401-409.
- Zuo, L., & Guan, X. (2014). The association of audit firm size and industry specialization on earnings management: evidence in China. *The Macrotheme Review*, 3(7), 1-21